التقرير السنوي
2018

دولة فلسطين
ديوان قاضي القضاة

التقرير السنوي لعام 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس
محمود عباس
"أبو مازن"

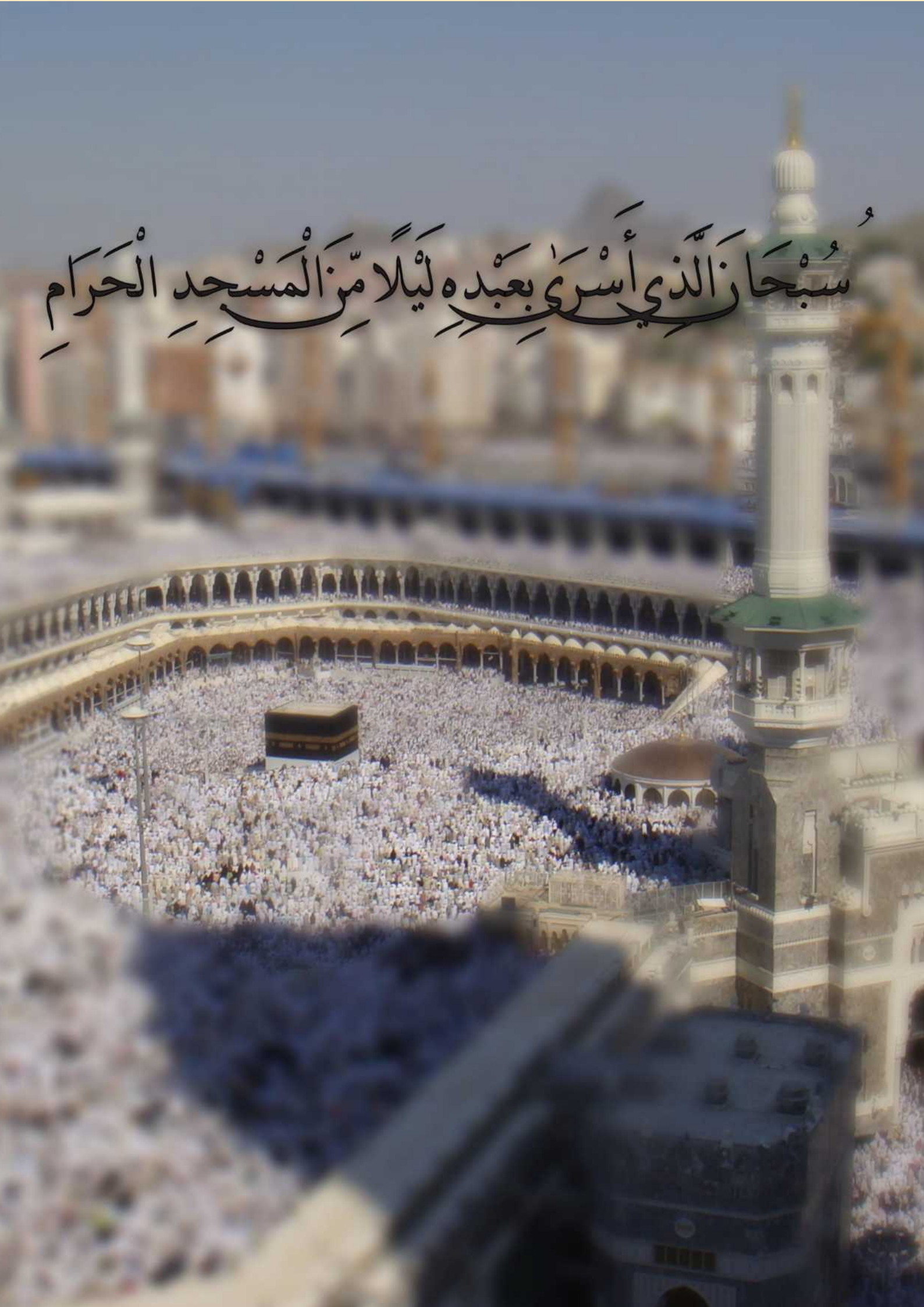
سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ

تقديم

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه المبين{إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خيرُالْفَاصِلِينَ}[االأنعام:57] والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى ﷺ خير من حكم وقضى وأقام العدل و إليه دعا وعلى آله و أصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

انطلاقآ مما للقضاء الشرعي من أهمية خاصة في النهوض بتحقيق العدل، والامن المجتمعي الشامل، و حماية الاسرة وحفظ كيانها وتماسكها.

و لما له من اهمية في رعاية الحقوق والحريات كافة، فكانت الحاجة ماسة الى وجود نظام قضائي شرعي فلسطيني قائم عن العدالة يرسم ملامح الثقة و الأمن و الطمأنينة واستقرار المجتمع الفلسطيني لتسوده علاقات المودة والرحمة و المحبة ،وقطع كل اسباب الفساد والظلم مما نستطيع القول ان وجود القضاء الشرعي ضرورة بشرية، وحاجة إنسانية، ومطلب شرعي.

ولعظم شأن القضاء الذي يحقق العدل ورد مع نقيضه وهو الظلم في آيه واحدة، فيها الامر والنهي فقال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}[النحل:90]،كما جعل النبي ﷺ تامة العدل من النعم التي يباح الحسد عليها حيث جاء في الحديث الشريف عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسُلِّطَه عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا)

و إدراكاً من رؤية فخامة رئيس دولة فلسطين الرئيس محمود عباس حفظه الله ،بأهمية القضاء الشرعي وإستقلاله، فقد حرص على ان يكون ديوان قاضي القضاة و المحاكم الشرعية سلطة قضائية مستقلة، يحظر التدخل في شؤونه، وان يكون القضاة الشرعيون مستقلين لا سلطان عليهم في قضائهم لغير الشرع والقانون.

وحرصاً منا بالمسؤولية في ديوان قاضي القضاة في فلسطين ونحن نستشرف عاماً جديداً من التحديث ونستهدي بالرؤى السديدة لفخامة رئيس دولة فلسطين و حرصه على ضمان قضاء يحقق العدل قادر على رعاية الحقوق كافة في الدولة وتحصين المنجزات الوطنية التي ينتزعها في المحافل الدولية لتحقيق الحرية والاستقلال لأبناء شعبنا الفلسطيني و إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها الأبدية القدس الشريف.

فإننا نتطلع في ديوان قاضي القضاة إلى التميز والفعالية والإبداع مع التمسك بسيادة القانون وتحقيق العدالة والقسط بين الناس وإنجاز الأهداف التي رسمناها ومنها تعزيز الثقة بالقضاء الشرعي الفلسطيني و النهوض به و تبسيط إجراءات التقاضي والسعي الدائم لتحديث القوانين في القضاء الشرعي لتواكب المجتمع الفلسطيني وتنسجم مع الاحكام الشرعية الاسلامية.

كما أننا نحرص على استيعاب الأنظمة الحديثة لتكنولوجيا المعلومات لما لها من علاقة بتنمية القدرات وتحسين الأدوار وسرعة الإنجاز و تبسيط الإجراءات وتعميق التواصل بين مختلف أطراف عملية التقاضي وهو ما يحقق توفير خدمات قضائية متطورة بمستويات عالمية وخلق بيئة مثالية تتسم بالكفاءة و الشفافية، وان هذا التقرير الإحصائي السنوي لديوان قاضي القضاة- المحاكم الشرعية العاملة في فلسطين يعكس إنجازات وتطورات ونشاطات ديوان قاضي القضاة لعام 2018 كما أنه يحتوي على أهم المبادئ و الإجراءات القضائية المتبعة في المحاكم الشرعية. سائلاً الله العلي القدير أن يوفقنا لخدمة ديننا و وطننا وشعبنا على الوجه الذي يرضيه عنا.

د.محمود الهباش

قاضي قضاة فلسطين

مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية

الرؤية

التميز والفعالية ولاابداع في نظام قضائي
شرعي مستقل تسوده العدالة وتصان فيه
الحقوق والحريات والحرمات

رسالتنا

قضاء شرعي يقيم العدل والقسط
بين الناس متمسك بسيادة القانون
من خلال تحقيق العدالة وصيانة
الحقوق يؤدي خدمات تتعلق
بالأسرة والأحوال الشخصية
والمواريث والوقف بسهولة
ويسر وعدالة ونزاهة

الأهداف

- تعزيز الثقة بالقضاء الشرعي الفلسطيني وتبسيط إجراءات التقاضي
- النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير أدائه بما يتلاءم مع الحداثة
- تطوير وتفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة
- السعي الدائم لتحديث القوانين في القضاء الشرعي لتواكب المجتمع الفلسطيني وتنسجم مع احكام الشريعة الاسلامية
- تطوير كفاءة الكادر الوظيفي والقضائي وتدريبهم

تاريخ القضاء الشرعي في فلسطين

إن الحديث عن تاريخ القضاء الشرعي الفلسطيني يقتضي الاستطراد وعرض موجز عن تاريخ القضاء الشرعي في الإسلام، منذ عهد نبينا محمد ﷺ إلى عهد الصحابة رضوان الله عليهم وانتهاءً بالقضاء الشرعي في فلسطين في عهد أول قاض فيها وهو الصحابي عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

لما جاء الإسلام جعل من أهم مهمات ولي الأمر الفصل في النزاعات بين الناس إما بنفسه أو بمن يقوم بتعيينهم لينوبوا مكانه، ووضع الإسلام المبادئ والأسس والقواعد والضوابط للقضاء، بحيث تشكل هذه الضوابط ضمانات لتحقيق وتطبيق العدالة والنزاهة في القضاء، وفق أحكام الشريعة الإسلامية ،ووفق الإجراءات التي حددتها هذه الشريعة و التي بموجبها يتمكن كل خصم من الخصوم إثبات حقه أو الدفاع عن نفسه، للوصول إلى الحق وتمكين القاضي من إظهار الحقيقة ما أمكن، ثم يستند تنفيذ الحكم إلى ولي الأمر أو من ينيبه، وقد تولى رسول الله ﷺ في عهده القضاء بنفسه عملاً بقوله تعالى: { وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ}[المائده:49] ،وكان رسول الله ﷺ المرجع الأول لكل ما يطرأ ويحدث بين المسلمين ،كما كان يجيب على أسئلتهم و استفساراتهم في كل ما يحتاجونه في شؤون دينهم ومعاملاتهم.

غير أنه لم يتسن له ﷺ أن يباشر مهنة القضاء المنظم كما هو شأن الدول حتى هاجر إلى المدينة المنورة وأقيمت دولة الإسلام فكان ﷺ حينئذ القاضي الأول في تاريخ الدولة الإسلامية، فقد كانت الخصومات والقضايا تعرض عليه ﷺ فيفصل فيها بالحق ويحكم بالعدل، واضعاً بذلك الأسس السليمة، ومرسياً المبادئ القويمة للقضاء الشرعي النزيه، الذي عبق أريجه في ذلك العصر النبوي الزاهر.

كما أنه أسند القضاء في أحيان كثيرة إلى بعض الصحابة، مثل حذيفة بن اليمان وسعد بن عبادة وعلي بن ابي طالب ومعاذ بن جبل وغيرهم.

وعند اتساع رقعة الوطن الإسلامي شرقاً وغرباً زادت المسائل وتنوعت القضايا و أصبح من المتعذر أن يقوم الخليفة أو رئيس الدولة بمباشرة القضاء بنفسه، وان كان ذلك من حقوقه الدستورية ،فكان لا بد من تعيين قضاة مؤهلين يقومون بهذا الواجب في جميع بلاد المسلمين، نيابةً عن رئيس الدولة، أو ما يعرف بالسلطة القضائية المستقلة، وخصص للقضاء مكاتب وأعوان من الكتاب والمحاسبين و المحضرين، ليساعدهم في أداء أعمالهم ، وبقي للقضاء الحرية والاستقلال عبر أنظمة الدول المتعاقبة

منذ الخلفاء الراشدين و الأمويين والعباسيين حتى نهاية الخلافة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى 1918م .

والحقيقة أن القضاء في هذه الحقبة التاريخية الطويلة، حقق الأمن على المال والنفس والعرض واستتباب السكينة والشعور بالكرامة الفردية، وما يحمي كل الناس من كل عدوان على اختلاف ألوانهم وعقائدهم وأوطانهم، في كل الحكم الإسلامي.

و في بداية الاستعمار للوطن العربي بصفة عامة، وفي فلسطين خاصة، حيث قسم الحكم الاستعماري القضاء إلى شطرين و انتزع منه الكثير من اختصاصاته بحجة عدم صلاحيته لكل زمان ومكان ، إفتراءاً و زوراً و بهتاناً، و أبقوا على جزء منه وسموا هذا الجزء بالقضاء الشرعي أو المحاكم الشرعية، تمييزاً له عن القضاء النظامي و المحاكم النظامية ، الذي يستمد أحكامه من القوانين الفرنسية والإنجليزية وغيرها، وتم حصر وظيفة المحاكم الشرعية في قضايا الأسرة و قوانين سموها قوانين الأحوال الشخصية في الزواج والطلاق و الإرث و الوقف وغير ذلك مما ورد في تلك القوانين.

لقد مر القضاء الشرعي الفلسطيني بمراحل وفترات عديدة، وكان تاريخه يضرب في عمق التاريخ حيث أن مدينة القدس هي أول مدينة فلسطينية تأسس فيها القضاء الشرعي حينما قام الخليفة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- بفتحها سنة 15هـ، وتعيين أول قاض في فلسطين وهو الصحابي عبادة بن الصامت – رضي الله عنه - حيث بقي يحكم فيها إلى أن توفاه الله ودفن في مقبرة باب الرحمة في مدينة القدس بجوار المسجد الأقصى المبارك.

في عهد الدولة العثمانية كانت المحاكم الشرعية هي صاحبة الاختصاص العام والشامل لكل المنازعات وكان للقضاء الشرعي الولاية المطلقة على جميع القضايا بأنواعها في كل الدولة العثمانية ولم يكن ثمة قضاء آخر في فلسطين غير القضاء الشرعي، فكان هو صاحب الاختصاص والولاية العامة للفصل في جميع المسائل والقضايا الخاصة بالمسلمين وسجلات المحاكم الشرعية، ومحكمة القدس الشرعية زاخرة بملفات القضايا والمعاملات المتعلقة بكل أنواع القضايا سواء كانت المدنية أو الجزائية أو الشرعية.

ولكن بعد صدور ما يسمى بالتنظيمات الإصلاحية في الدولة العثمانية عام 1839م أفرزت وجود قوانين وضعية بجانب أحكام الشريعة الإسلامية ،وبعدها أنشئت محاكم أسمتها محاكم نظامية بجانب المحاكم الشرعية ، وأخذت من اختصاص المحاكم الشرعية كثيراً من الدعاوى وأبقت على مسائل الأسرة التي تتعلق بالزواج و الطلاق و الحضانة والمواريث و الوصية و الوقف والهبة والحجر، و نحو ذلك من المسائل التي تختص بها المحاكم الشرعية في فلسطين و كذلك التوثيقات الشرعية و الحجج الخاصة بالوصية والوصاية و الولاية وحصر الإرث و التخارج و الوكالة الشرعية وإذن الأوصياء و الأولياء.

وبعد انتهاء الخلافة العثمانية، و احتلال فلسطين من بريطانيا 1917م ،فرضت تشريعات و أوامر عسكرية مؤقتة لحماية أمنها، وقابل أبناء الشعب الفلسطيني ذلك بأن أنشئوا "المجلس الإسلامي الأعلى " للإشراف على الأوقاف الإسلامية و المحاكم الشرعية ، ويعتبر هذا المجلس هو أول مجلس للقضاء الشرعي و الشؤون الإسلامية في فلسطين، فوضع القوانين المتعلقة بالمحاكم الشرعية و الأوقاف الإسلامية وكانت هذه القوانين تتسم بأنها منسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية و لا تخرج عنها كقانون

حقوق العائلة وقانون أصول المحاكمات الشرعية و نظام الأوقاف الخيرية ، كما أقر المجلس الإسلامي الأعلى تطبيق قانون العدل والإنصاف للمرحوم قدري باشا وكتاب الفريدة في حساب الفريضة في المواريث، وما يميز هذه الفترة في تاريخ القضاء الشرعي في فلسطين صدور دستور فلسطين عام 1922م الذي خصص فيه الفصل الخامس للسلطة القضائية و تحدثت المواد من 38-67 عن إختصاصات المحاكم و أصنافها و ولايتها و تركت لقوانينها تحديد اختصاصاتها وتشكلت المحاكم في تلك الفترة من [المحكمة العليا-المحاكم المركزية-محاكم الأراضي- محاكم الصلح- المحاكم العشائرية –محاكم البلديات –المحاكم الشرعية الإسلامية –المحاكم الطائفية والمسيحية –المحاكم الربانية اليهودية –المحكمة الخصوصية]

مجلة الأحكام العدلية:

هي مجموعة من الأحكام الشرعية المدنية و المتعلقة بقسم المعاملات و أصول المحاكمات صدرت عام 1869م إلى عام 1876م وهي أول تقنين رسمي للأحكام الشرعية العملية تم تأليف معظمها وفق المذهب الحنفي ، وترتيب مباحثها وفق منهج الكتب والأبواب الفقهية إلا انها تميزت عنها بمواد ذات أرقام متسلسلة كالقوانين الحديثة ليسهل الرجوع إليها فجاءت في 1861مادة ،واحتوت على تسع وتسعين قاعدة فقهية وستة عشر كتاباً تعالج جميعها المعاملات المدنية و التجارية و أحكامها القضائية ولا زالت سارية المفعول في المحاكم الشرعية الفلسطينية حتى اليوم.

في عام 1967م تم احتلال قطاع غزه بالكامل وكذلك الضفة الغربية وأصبحت غزه والضفة تحت سيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك مدينة القدس الشريف، فأصبحت خاضعة للحكم العسكري الإسرائيلي الذي أخذ يمارس صلاحيات تشريعية بالإضافة لسلطته التنفيذية وتولى ضابط ركن الاديان جميع الشؤون الدينية الاسلامية ومنها القضاء الشرعي واستصدر من حكومته المحتلة الأنظمة والصلاحيات الملائمة للاحتلال:

هذا وقد شكلت المحاكم الشرعية من (محكمة الاستئناف العليا الشرعية، محكمة غزة الشرعية المركزية، والمحكمة الشرعية لمنطقة جباليا والمحكمة الشرعية لمنطقة دير البلح، والمحكمة الشرعية لمنطقة خانيونس ومحكمة رفح الشرعية وصندوق الأيتام العام).

وفي الضفة الغربية بقيت الأردن مشرفة على المحاكم الشرعية بموجب الوحدة بين الضفتين، وبقي ذلك حتى قرار فك الارتباط الثاني في: 1994/9/27 م حيث تضمن هذا القرار انهاء دور الأردن في إدارة المحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف الإسلامية باستثناء محكمة الاستئناف الشرعية والمحكمة الشرعية الابتدائية ودائرة الأوقاف في القدس نظرا للاتفاق السياسي بتبعيتهما للأردن وما زالت حتى اليوم.

في 1994/9/17 م صدر قرار من السلطة الوطنية الفلسطينية تضمن الإشراف على المحاكم الشرعية ودائرة الأوقاف في الضفة الغربية من قبل ديوان قاضي القضاة بالسلطة الوطنية الفلسطينية.

بتاريخ 1994/5/6 م تم تعيين سماحة الشيخ محمد حسين أبو سردانة وكيلا لوزارة العدل لشؤون المحاكم الشرعية والإفتاء، فأصدر عددا من القرارات الإصلاحية لإزالة آثار الاحتلال من المحاكم الشرعية، والبدء في تطوير جهاز القضاء الشرعي الفلسطيني، حيث أعاد تشكيل محكمة الاستئناف

الشرعية بما يخدم المصلحة العامة، وعين عددا من القضاة الشرعيين المؤهلين علميا، وعاد جهاز القضاء الشرعي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى واجهة السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما أنه أستحدث لأول مرة في فلسطين منصب قاضي القضاة للمحاكم الشرعية بدرجة وزير ومرتبط مباشرة برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، وله استقلالية تامة ، فتم انشاء عدد من المحاكم الشرعية كمحكمة بني سهيلا ، وتشكيل محكمة استئناف شرعية تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية مقرها الدائم مدينة القدس، وتم تعيين مدير للمحاكم الشرعية وتشكيل لجنة لفحص المحامين الشرعيين تعمل بقانون المحامين الشرعيين رقم 2 السنة 1952م وتعديلاته بالقانون رقم 24 لسنة 1992م ، ولجنة أخرى لتوحيد القوانين المعمول بها في جناحي الوطن لتوحيد العمل في جهاز القضاء الشرعي.

نهضت المحاكم الشرعية الفلسطينية وتطورت وتوسعت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية وشهد جهاز القضاء الشرعي تطورات نوعية عديدة شملت الجوانب الإدارية والقضائية ، وتابع هذا التطور ما بدأه سماحه الشيخ ابو سردانة ، حيث تم تعيين الشيخ محمود سلامة قائما بأعمال القضاء الشرعي في غزة ، والشيخ تيسير التميمي قائما بأعمال القضاء الشرعي في الضفة الغربية ، ثم بتاريخ 2000/3/10 م تم تعيين الشيخ تيسير التميمي قاضيا لقضاة فلسطين ، ثم تلاه الشيخ يوسف إدعيس قائما بأعمال قاضي القضاة، وتوسعت المحاكم الشرعية بافتتاح عدد من المحاكم الشرعية الابتدائية في الضفة وغزة وأنشئت المحكمة العليا الشرعية ، واصبح التقاضي على ثلاث درجات تقاضىء ودرجتين للمحاكمة، حيث أن المحكمة العليا الشرعية هي محكمة قانون وتعمل على توحيد الإجتهاد القضائي بين شطري الوطن وإرساء المبادئ القانونية، كما تم إعادة تشكيل المجلس القضائي الشرعي ليشمل الضفة وغزة والقدس ،وتم إقرار قانون مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام وقانون صندوق النفقة الفلسطيني، وكذلك بدأ بتاريخ 2003/12/30م تأسيس نيابة شرعية تعنى بدعاوى الحسبة لرفع قضايا الحق العام الشرعي كقضايا الأوقاف والقضايا التي فيها حق الله والقضايا الخاصة بالقاصرين وأموالهم التي تقام على الأوصياء والأولياء لمحاسبتهم كما استحدثت دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري تعنى بالحد من حالات الطلاق والتوجيه الأسري للمقبلين على الزواج.

في: 2014/6/14 م أصدر فخامة الرئيس محمود عباس مرسوما بتعيين سماحة الدكتور محمود صدقي الهباش قاضيا للقضاة ومستشارا لسيادة الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية. وقد شهدت مسيرة القضاء الشرعي في هذه الفترة وحتى يومنا نهضة مميزة وتطورات عديدة شملت الجوانب الإدارية والقضائية والفنية. وإقرار عدد من القوانين وإنشاء عدد من المحاكم الشرعية وتعيين عدد من القضاة وترقية آخرين إلى محاكم الاستئناف والعليا ودخلت التكنولوجيا الحديثة المحاكم الشرعية الفلسطينية، وإن أهم حدث ولأول مرة في تاريخ المحاكم الشرعية هو إقرار قانون التنفيذ الشرعي وأصبح هناك قضاة تنفيذ شرعي من القضاة الشرعيين. فبعد أن كان القاضي الشرعي يفصل في الدعوى وتنفذ لدى دائرة الإجراء في المحاكم النظامية أصبح الحكم الشرعي وتنفيذه يتم لدى المحاكم الشرعية، وتم

إقرار قانون التنفيذ الشرعي رقم 17 السنة 2016 م. اضافة الى عدد من مشاريع القوانين التي أعدت وبانتظار إقرارها، والتي تنظم عمل القضاء الشرعي وتواكب متطلبات العصر وتفي حاجات مجتمعنا الفلسطيني وتحافظ على نسيجه الاجتماعي، وجميعها منسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي النهاية، فإن ديوان قاضي القضاة في دولة فلسطين يقوم بواجبه نحو أبناء الشعب الفلسطيني خير قيام، وإن جميع العاملين في هذا الديوان من سماحة قاضي القضاة د.محمود الهباش وأصحاب الفضيلة رئيس المحكمة العليا الشرعية وأعضائها و الاستئناف وأعضائه وقضاه الشرع الشريف والنيابة الشرعية و الإرشاد الأسري و رؤساء الدوائر والمدراء العامّين، ورؤساء الأقلام والكتبة و انتهاء بالمراسلين يتعاونون لحمل هذه المسؤولية الكبرى خاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني المرابط، والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوفقنا لما فيه خير بلدنا فلسطين وعاصمتها الأبدية القدس الشريف.

ديوان قاضي القضاة
المحاكم الشرعية

يرتبط ديوان قاضي القضاة - المحاكم الشرعية - مباشرة برئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرئيس محمود عباس (ابو مازن) حفظه الله، وهو مؤسسة حكومية غير وزارية مستقلة تختص بنظر المسائل الشرعية والأحوال الشخصية للمسلمين.

ويتولى ديوان قاضي القضاة الإشراف الكامل على جميع المحاكم الشرعية في دولة فلسطين، وإدارة هذه المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها والإدارات التابعة لها وذلك بناء على المرسوم الرئاسي رقم 1994/1 والمرسوم الرئاسي رقم 2012/3م.

كما أن قاضي القضاة يعين بدرجة وزير وهو المشرف إدارياً على جميع المحاكم الشرعية وقضاتها بجميع درجاتهم ومراقبة جميع أعمال الديوان ودوائره ووحداته، وإعداد الميزانية اللازمة له والدعم المادي والبشري، حتى يؤدي مهامه بعدالة وإتقان، وهو المسؤول الأول عن سير العمل الإداري والقضائي في جهاز القضاء الشرعي الفلسطيني.

- إن ديوان قاضي القضاة يؤدي رسالة إسلامية تربوية قضائية وطنية مهمة في المجتمع الفلسطيني باعتباره أول مؤسسة أُنشئت في عاصمة دولة فلسطين "القدس الشريف" بعد الفتح الإسلامي للمدينة المقدسة، وتنصيب أول قاضٍ فيها وهو الصحابي عبادة بن الصامت كما ذكرنا.
- يعمل ديوان قاضي القضاة وفق القانون الأساسي الفلسطيني وقانون السلطة القضائية، حيث نصت المادة(101) من القانون الأساسي[ان المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقاً للقانون] وهذه المادة تعد الأساس القانوني لاختصاص المحاكم الشرعية الفلسطينية، كما أن قانون السلطة القضائية اعتبر المحاكم الشرعية سلطة قضائية مستقلة على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر جميع أحكامها وفق القانون وهي تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية واعتبر أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وأن حق التقاضي مصان لكل أبناء الشعب الفلسطيني دون أي تأثير على القرار القضائي والمحاكم الشرعية في فلسطين بجميع أنواعها ودرجاتها مفتوحة للجميع، ومحمية من التدخل في شؤونها، كما أن الأحكام القضائية التي يصدرها قضاة الشرع

الشريف مصونة من أي مخالفة للشريعة الإسلامية، وعلى ذلك لا يمكن أن ينفذ أي تشريع أو حكم يخالف الأحكام الشرعية، وطبقاً للمذهب الحنفي عملاً بنص المادة 183 من قانون الأحوال الشخصية رقم 1976/61.

مهام قاضي القضاة وصلاحياته:

1- إدارة المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتها، والإشراف عليها وعلى قضاتها على اختلاف درجاتهم وانتدابهم ونقلهم، وتعيين اللجان التابعة لديوان قاضي القضاة وحلها.

2- اعداد وتنفيذ الموازنة الخاصة بالقضاء الشرعي، ومخاطبة الجهات المختصة لإجراء المقتضى القانوني وفقاً لأحكام الموازنة العامة.

3- استصدار المراسيم الرئاسية الخاصة بالقضاء الشرعي ونشرها في الجريدة الرسمية.

ويتضح من مهام وصلاحيات قاضي القضاة أن هناك عدداً من الإدارات والدوائر التابعة لديوان قاضي القضاة يتولى إدارتها والإشراف عليها وعلى جميع المحاكم الشرعية ومراقبة أعمالها ومن هذه الدوائر والإدارات ما يلي:

- ☒ هيئة التفتيش القضائي، حيث أن رئيس التفتيش القضائي يعاون قاضي القضاة في التفتيش على المحاكم الشرعية.
- ☒ النيابة الشرعية.
- ☒ وحدة العلاقات العامة والاعلام.
- ☒ المكتب الفني.
- ☒ دائرة التخطيط القضائي.
- ☒ وحدة الرقابة الداخلية.
- ☒ الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
- ☒ الدائرة القانونية.
- ☒ دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري.
- ☒ لجان المحامين الشرعيين والمأذونين.
- ☒ بالإضافة إلى المحاكم الشرعية بجميع درجاتها وكذلك دائرة التنفيذ الشرعي.

وإن لقاضي القضاة الصلاحية الكاملة لاستحداث أي دائرة يرى أن فيها نهوضاً وتطوراً للقضاء الشرعي أو إلغاء أو دمج أي إدارة من الدوائر الموجودة حسب القانون.

☒ كما أن ديوان قاضي القضاة يرتبط بمجموعة من العلاقات والشراكات والتعاون مع عدد من مؤسسات دولة فلسطين الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك في الدول العربية الإسلامية ومنها:

☒ سماحة قاضي القضاة يرأس مجلس ادارة صندوق النفقة، حيث أن ديوان قاضي القضاة هو الذي أعد قانون صندوق النفقة الفلسطيني رقم 6 لسنة 2005 ويشرف عليه.

☒ سماحة قاضي القضاة عضواً لمجلس إدارة مؤسسة تنمية أموال اليتامى حيث أن ديوان القضاة هو المؤسس للمؤسسة وواضع قانونها رقم 14 لسنة 2005.

☒ يشترك ديوان قاضي القضاة باللجان المتعددة المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفل كلجنة الاحتضان والمجلس الوطني للطفل والفريق الوطني لقطاع العدالة الفلسطيني وغيرها من اللجان المتعلقة بالمرأة والطفل والأسرة الفلسطينية.

المهام الإدارية لديوان قاضي القضاة:

- الإشراف على المحاكم الشرعية بجميع انواعها ودرجاتها ودوائرها لتأمين سير العدالة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

- تأمين احتياجات المحاكم المادية والكادر البشري حتى تؤدي عملها على أكمل وجه وتؤدي مهامها المنوطة بها.

- التدقيق المالي والإداري والتفتيش الإداري والقضائي على ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.

- تدقيق ومتابعة الإحصائيات الواردة من المحاكم والدوائر لإعداد التقرير السنوي حول أعمال ديوان قاضي القضاة.

- التدريب القضائي والإداري لبناء قدرات القضاة ومعاونيهم من كتبة ومحضرين وإداريين.

- تشكيل لجنة فحص المحامين الشرعيين ومتابعتها لمنح الإجازة للمحاماة الشرعية.

- تشكيل لجنة المأذونين الشرعيين وتنظيمها طبقاً للقوانين المتبعة.

- المتابعة والتدقيق على أذونات صرف أموال الأيتام والتحقق من إجراءاتها حسب الأصول.

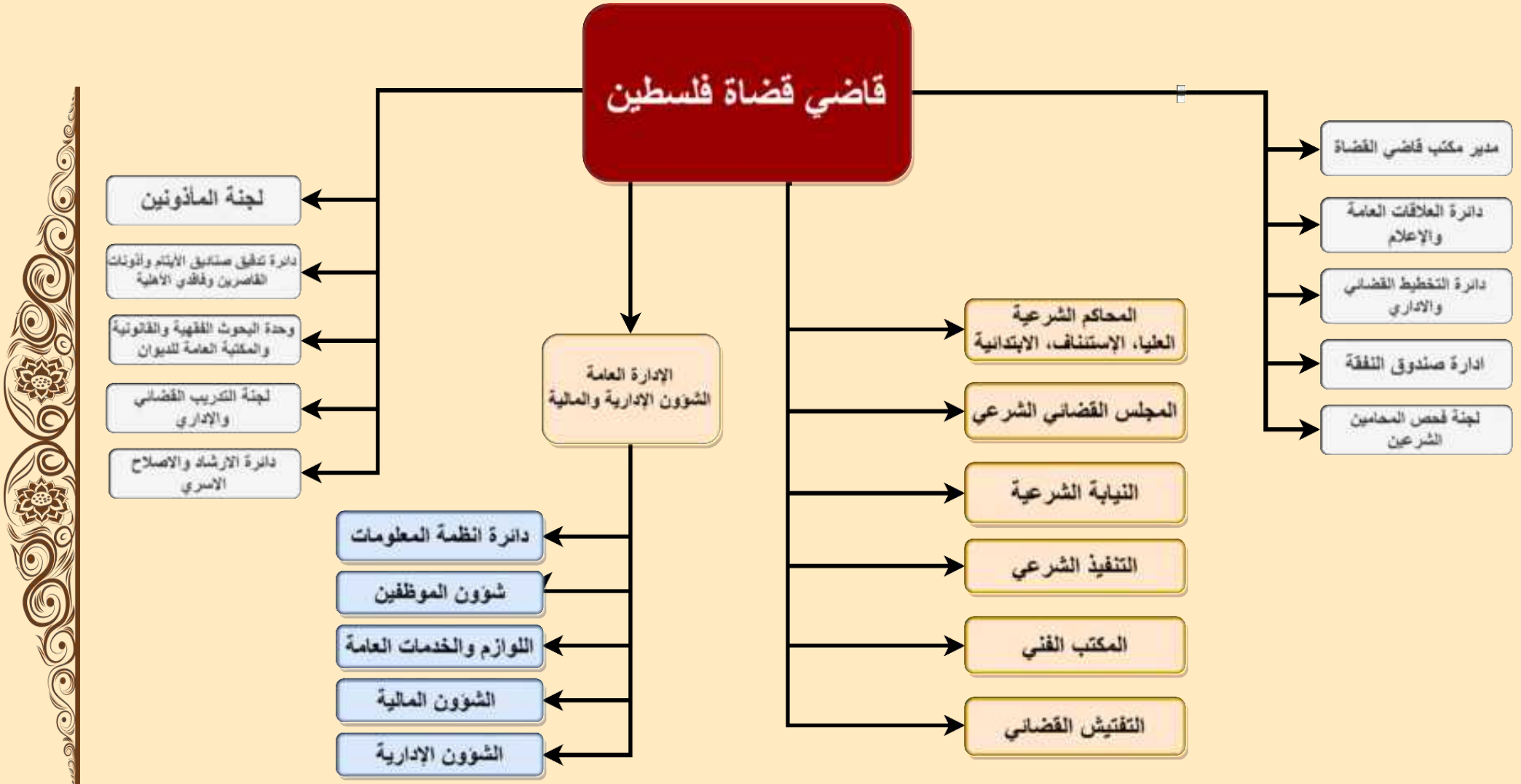
قاضي قضاة فلسطين
مدير مكتب قاضي القضاة
دائرة العلاقات العامة والإعلام
دائرة التخطيط القضائي والاداري
ادارة صندوق النفقة
لجنة فحص المحامين الشرعين
المحاكم الشرعية العليا، الإستئناف، الابتدائية
المجلس القضائي الشرعي
النيابة الشرعية
التنفيذ الشرعي
المكتب الفني
التفتيش القضائي
الإدارة العامة الشؤون الإدارية والمالية
دائرة انظمة المعلومات
شؤون الموظفين
اللوازم والخدمات العامة
الشؤون المالية
الشؤون الإدارية
لجنة المأذونين
دائرة تدقيق صناديق الأيتام وأوقات القاصرين وفاقدي الأهلية
وحدة البحوث الفقهية والقانونية والمكتبة العامة للديوان
لجنة التدريب القضائي والإداري
دائرة الارشاد والاصلاح الاسري

القوانين المطبقة والسارية المفعول في المحاكم الشرعية الفلسطينية:

بداية لابد أن نوضح أن المرجعية التشريعية للمحاكم الشرعية هي الشريعة الإسلامية، وان المذهب الحنفي هو المذهب المطبق لكثير من المسائل الشرعية المعمول بها، حيث أن المادة 183 من قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1976م نصت على**[ما لا ذكر له في هذا القانون [61 لسنة 1976م] يرجع فيه الى الراجح من مذهب أبي حنيفة]** ورغم اختلاف القوانين المنظمة لعمل القضاء الشرعي في المحافظات الجنوبية (غزة) عنها في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) الا أن المرجعية التشريعية واحدة كما ذكرنا وهي الشريعة الإسلامية والمذهب الحنفي، كما أن هناك قوانين مشتركة كمجلة الأحكام العدلية وقوانين أُقرت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية كقانون صندوق النفقة أو قانون مؤسسة الأيتام أو قانون التنفيذ الشرعي، كما أنه كان لإنشاء المحكمة العليا الشرعية دوراً مهماً في توحيد الاجتهاد القضائي حيث أن المحكمة العليا الشرعية مقرها الدائم هو القدس الشريف وتعمل بهيئتين واحدة في غزة و الأخرى في الضفة الغربية ونظامها واحد ومطبق في دولة فلسطين مما يعمل على توحيد الاجتهاد القضائي في الأحكام الشرعية، ورغم أن الأمل دائماً يحدونا في اقرار مزيدٍ من القوانين الشرعية وتطويرها كقانون الأحوال الشخصية وقانون أصول المحاكمات الشرعية وقانون القضاء الشرعي إلا أننا نحقق العدالة الناجزة عن طريق تطبيق القوانين السارية والاجتهادات القضائية وفق القواعد الفقهية و النصوص الشرعية.

وبالنظر إلى القوانين السارية نجدها على النحو التالي:

أولاً: القوانين السارية في الضفة الغربية:

- قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1976م.
- قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 31 لسنة 1959م.
- قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم 19 لسنة 1972م.
- قانون رسوم المحاكم الشرعية رقم 55 لسنة 1983م.
- قانون المحامين الشرعيين رقم 12 لسنة 1952م وتعديلاته بالقانون رقم 24 لسنة 92.
- نظام محاكم الاستئناف الشرعية رقم 2 لسنة 1977م.
- قانون الأيتام رقم 69 لسنة 1953 ونظام التركات وأموال الأيتام رقم 1 لسنة 1955م وبالإضافة إلى قانون مؤسسة الأيتام رقم 14 لسنة 2005م وتعديلاته رقم 7 لسنة 2017م.

ثانياً: القوانين السارية في قطاع غزة:

- قانون الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبي حنيفة
- قانون حقوق العائلة الأمر رقم 303 الصادر بتاريخ 1954/1/26م.

- قانون أصول المحاكمات الشرعية 12 لسنة 1962م.
- قانون رسوم المحاكم لعام 1933 الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى لعام 1934.
- قانون رقم 13 لسنة 1962م بشأن الوصية الواجبة.
- تسجيل الزواج والطلاق الصادر في 23 أيلول سنة 1919.

ثالثاً: القوانين المشتركة والسارية في دولة فلسطين و أُقّرت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

- قانون إدارة وتنمية أموال الأيتام رقم 14 لسنة 2005م.
- قانون صندوق النفقة رقم 6 لسنة 2005م.
- قانون التنفيذ رقم 17 لسنة 2016م.

ونؤكد أن مجلة الأحكام العدلية[1] لا زالت سارية المفعول ومطبقة في جميع محاكم دولة فلسطين النظامية والشرعية.

[1] انظر صفحة (12 من هذ التقرير)

وفي عام 2018م تم ترقية عدد من أصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية

مكتب قاضي قضاة فلسطين

يتبع مكتب قاضي القضاة لسماحة قاضي القضاة مباشرة، حيث يقوم مدير مكتب قاضي القضاة فضيلة الشيخ عادل الجولاني بالإشراف والرقابة على مكتب قاضي القضاة بشكل مباشر، بمساعدة عدد من الموظفين المؤهلين من أرباب الخبرة، ويقوم بإعداد الخطط والبرامج التي يتوجب تنفيذها من قبل مرؤوسيه والمشاركة في إبداء المشورة بما يتعلق بأعمال الديوان، وكذلك الإشراف العام على بريد قاضي القضاة بأقسامه المختلفة الصادرة والواردة ومتابعتها للتأكد من تنفيذ تعليمات قاضي القضاة وإرسال القرارات والتعميمات إلى مصادرها.

كما ويقوم المكتب بالإشراف على مواعيد قاضي القضاة والتحضير للدعوات والندوات التي يحضرها سماحة قاضي القضاة، وإعداد الخطابات والمراسلات الصادرة من قاضي القضاة، ومتابعة التقارير الواردة من مرؤوسيه ودراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها بعد التشاور مع قاضي القضاة، والقيام بأي عمل يكلفه به قاضي القضاة بشكل سريع وفعال.

ويستقبل المكتب المراجعين ويستمع لملاحظاتهم ويستقبل الشكاوى لإطلاع قاضي القضاة عليها، ويقوم بتسهيل أعمال التصديقات للمراجعين بمقابلتها مع أصولها لدى المحاكم الشرعية في كافة أرجاء الوطن، بناء على تعليمات قاضي القضاة بغية التخفيف على المراجعين نتيجة صعوبة السفر بين محافظات الوطن.

وقد قام المكتب خلال العام 2018م بمتابعة المؤتمرات والفعاليات الداخلية والخارجية التي شارك بها سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين وكانت كما يلي:

-شارك معالي الدكتور محمود الهباش في مؤتمر حوار الأديان الثالث عشر في الدوحة، بعنوان موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق وذلك خلال الفترة من تاريخ 19-2018/2/22م.

- كما شارك في المؤتمر الثامن والعشرين للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بعنوان (صناعة الإرهاب ومخاطر حتمية المواجهة) في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من تاريخ 26-2018/2/27م.

-وشارك في مؤتمر مسلمي أمريكا اللاتينية والمنعقد في البرازيل خلال الفترة من تاريخ 22-2018/11/26م.

-وفي مؤتمر (الديانات ودورها في تحقيق السلام) في دولة اسبانيا وذلك خلال الفترة من تاريخ 4-2018/11/7م.

- وكذلك في مؤتمر (الفقه الإسلامي) المنعقد في السعودية وكما التقى بأمين عام منظمة التعاون الإسلامي وذلك خلال الفترة من تاريخ 2018/10/30م وحتى 2018/11/3م.

- كما شارك سماحته في المهرجان الدعوي الثالث الذي تقيمه جامعة ام درمان الإسلامية وذلك خلال الفترة من 22-2018/4/24م.

- التقى معالي الدكتور محمود الهباش رئيس جمهورية غانا وسلمه رسالة من الرئيس الفلسطيني كما التقى معاليه برئيسة القضاء في جمهورية غانا وكبير الأئمة المسلمين فيها وذلك خلال الفترة من تاريخ 25-2018/7/28م.

- وقع معالي الدكتور محمود الهباش اتفاقية طباعة وزخرفة المسجد الأقصى المبارك والذي تم في تركيا وذلك خلال الفترة من تاريخ 19-2018/12/23م.

- كما شارك معاليه في الدورة السابعة لمنتدى السلام العالمي والمنعقد في اندونيسيا وذلك خلال الفترة من تاريخ 13-2018/8/16م.

- وفي أعمال المؤتمر العام التاسع والعشرين للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والذي عقد في مدينة القاهرة وذلك خلال الفترة من تاريخ 19-20 يناير 2018م.

وقد استضاف سماحته خلال العام 2018 عدة ووفود كان من أهمها:

- المستشار مصطفى شحاته القنصل المصري الجديد لدى دولة فلسطين وذلك بتاريخ 2018/9/18م.

- القنصل البريطاني العام في القدس فيليب هول والوفد المرافق له وذلك بتاريخ 2018/10/3م.

-عشيرة آل الرفاعي في فلسطين ضم أبناء العشيرة من مختلف المدن والريف الفلسطيني.

- وفد من حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " اقليم جنين وذلك بتاريخ 2018/11/13م.

- وفدا من عائلات وعشائر محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية يضم عددا من الشخصيات الإعتبارية الرسمية والدينية والإجتماعية في المحافظة وذلك بتاريخ 2018/11/14م.

- لجان المقاومة الشعبية ومجلس العشائر في منطقة جنوب شرق القدس والتي تضم العيزرية وأبوديس وعرب الجهالين وعددا من التجمعات البدوية في منطقة جبل البابا وذلك بتاريخ 2018/12/16م.

- رئيس مجلس قروي الخان الأحمر السيد عيد أبو داهوك والوفد المرافق له وذلك بتاريخ 2018/12/24م.

لوحة شرف لرؤساء جهاز القضاء الشرعي في فلسطين

دولـــة فلســـــطين
ديـــوان قـــاضي القضـــاة
المحـــاكم الشرعيـــة
أصحاب السماحة الذين شغلوا منصب قاضي القضاة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

سماحة الشيخ محمد أبو سردانة
1994 – 2002 م

سماحة الشيخ تيسير التميمي
2002 – 2010 م

سماحة الدكتور محمود صدقي الهباش
2014 م

سماحة الشيخ يوسف ادعيس الشيخ
2010 – 2014 م

القضاء الشرعي الفلسطيني ودوره في الحماية القانونية والشرعية للمرأة

اهتم القضاء الشرعي الفلسطيني بالنوع الاجتماعي اهتماماً مميزاً من خلال الإنجازات المتعلقة بوضع القوانين والنوعية الاجتماعية والأُسرية وتقديم الحماية القانونية والشرعية لصالح المرأة، وهذا نابع من اهتمام الإسلام بها جنباً إلى جنب مع الرجل.

لقد جاء الإسلام ليُخاطب إنسانية الإنسان لا جنسه ونوعه وتجلى ذلك واضحاً في قول الله تعالى: {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً}[البقرة:30]، فكان الاستخلاف له دلالات عديدة من ضمنها أن هذه الوظيفة الإلهية أنيطت بالإنسان كإنسان وليس كرجل أو امرأة كما أن الأمانة الإلهية التي عرضت على الجبال فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان بإنسانيته دون النظر لجنسه.

وعلى ذلك جاء الإسلام ليخاطب المرأة كخطابه للرجل بل قال أكثر من ذلك، بعد أن كانت ليس لها ملكية ولا حكم على نفسها فقال تعالى {لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ} [النساء:32]، رفع الإسلام هذا المخلوق المضطهد على مر العصور إلى مكانتها وجعلها عزيزة كريمة وساوى بينها وبين الرجل في الأبعاد الإنسانية ولكن حينما تلبست هذه الإنسانية في أجساد مختلفة في البعد المادي والتركيب الظاهري استدعى ذلك الاختلاف في القوالب اختلافاً في المحاكم والوظائف والواجبات تتناسب وأبعاد كل جنس وبما يتلاءم مع هذا القالب.

لقد أخذت المرأة تحتل مكانتها الطبيعية في المجتمع الإسلامي ولا تفاضل أو تمييز بينها وبين الرجل بل هنّ شقائق الرجال كما قال الرسول ﷺ {إنّما النّساءُ شقائِقُ الرجال}، وقال تعالى في مقياس التفاضل بين الناس جميعاً {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ }[الحجرات:13]، فجعل ميزان التفاضل التقوى لا الجنس، ولقد قال أحد الصالحين: " المرأة الصالحة خير من ألف رجل غير صالح" (وبذلك أشار إلى أن الإنسانية في نظر الإسلام لها قيمة وميزان واحد للكرامة بغض النظر عن الجنس والصفات الطبيعية وهذا الميزان هو التقوى وأفضلية العمل الصالح، فمتى ما توفرت التقوى والصلاح كانت الإنسانية أفضل وأكمل فلا المرأة بما هي امرأة أفضل من الرجل ولا الرجل بما هو رجل أفضل من المرأة).

ولقد ساوى الإسلام بينهما من حيث تدبير شؤون الحياة بالإرادة والعمل فإنهما متساويان من حيث تعلق الإرادة بما يحتاج إليه البنية الإنسانية في الأكل والشرب وغيرهما من لوازم البقاء، فلها أن تستقل بالإرادة ولها أن تستقل بالعمل وتمتلك نتاجها كما للرجل ذلك من غير فرق فقال تعالى:{لَهَا مَا كَسَبَتْ

وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ}[البقرة:286]، أما التمايز في بعض الأحكام أو الوظائف بينها وبين الرجل فهي ليست من باب الأفضلية فلقد قال تعالى {وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا} [النساء:32].

فالإسلام جعل للمرأة مكانة لم تكن لها من قبل في العصور السابقة ولا في الحضارات الغربية، بل أنه جعلها مهد الحضارات والثقافات فهي المدرسة الأولى في الحياة وهي أحد العنصرين الأساسيين في تكوين المجموعة البشرية فهي مربية الأجيال وهي نقطة انطلاقة المجموعة البشرية وهي المهد الفطري للوليد، وصدرها واهب الحياة للجيل، لذلك أولاها الإسلام أهمية في شريعته وأحكامه.

وإننا في القضاء الشرعي في فلسطين نعمم هذا المفهوم ونبذل جهداً وعملاً لإصدار القوانين التي تنصف النوع الاجتماعي وتحقق أهداف التسامي وعدم التمييز ومنها:

-إقرار قانون التنفيذ الشرعي الذي أسهم في سرعة إنجاز الأحكام للفئة الضعيفة من النساء والأطفال.

-إنشاء أماكن مخصصة في مركز كل محكمة تقريباً لرؤية ومشاهدة الأطفال في جو أسري ملائم بالتعاون مع USAID.

-إيجاد آلية لما يعرف بالتخارج في المحاكم الشرعية تضمن وصول حقوق النساء الحقيقية لهن فما آل لهنّ إرثاً عن مورثهنّ حيث كان هذا التخارج يستخدم سابقاً لسلب حقوق النساء بمبالغ بسيطة لا تساوي القيمة الحقيقية لحقوقهن.

-إنجاز مذكرة تفاهم بين ديوان قاضي القضاة ووزارة التنمية الاجتماعية حول آلية تنفيذ كاملة للمشاهدة والاستضافة، واستلام وتسليم الأطفال في الحالات التي تقتضي التدخل العلاجي والوقائي إلى مرشدي حماية الطفولة لدى وزارة التنمية الاجتماعية.

-إصدار تعميم ينص على تسليم الزوجة التي خرجت من بيت زوجها نتيجة أي خلاف للحصول على أوراقها الرسمية وملابسها من خلال قرار إداري يصدره فضيلة القاضي بشكل عاجل، وذلك لحاجة المرأة الماسة لمتعلقاتها الشخصية.

-الانضمام للفريق الوطني المكون من اللجان الوزارية المعنية باتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

-زيادة عدد النساء في دوائر الإرشاد مما كان له أثراً إيجابياً على كيفية التعاطي مع القضايا الخاصة بالنساء.

-المشاركة في الدورة التدريبية (الناطق الإعلامي) المختصة بإعداد تقارير دولة فلسطين حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وذوي الإعاقة.

-الظهور الإعلامي لدوائر الإرشاد بشكل غير مسبوق.

-عقد العديد من الدورات في المحافل المحلية بخصوص موضوع الإرشاد الأسري.

-تقوم دائرة الإرشاد بتقديم الاستشارات القانونية الخاصة بقانون الأحوال الشخصية في المناطق النائية للفئات المهمشة والضعيفة.

-بعد إقرار قانون التنفيذ تم عقد كثير من الاتفاقيات بين الخصـــوم في غرف الإرشـــاد مما يخفف عن النساء من إجراءات التقاضي وأمرها.

-اعتماد دليل الإجراءات الموحد لنظام التحويل الوطني لخدمات النساء المعنفات.

-شراكة القضاء الشرعي مع المجتمع المدني، وإبقاء الباب مفتوحاً لأي شراكات مما يؤثر إيجابيا لصالح النساء.

-مواءمة المباني للنوع الاجتماعي.

-مراحل التقاضي في النيابة الشـرعية بدون رسـوم وبدون ممثل قانوني لصـالح الحق العام إلى جانب النساء.

-تتوفرة خدمة النيابة الشرعية في 24 محكمة فبالتالي سرعة الوصول للعدالة.

-80% من العاملات في النيابة الشـرعية هن نسـاء في المقابل 90% من طالبي الخدمة من النسـاء وبالتالي سهولة الحديث.

-مكاتب النيابة تحظى بالخصوصية والسرية عند أخذ التحقيقات وبالتالي البيئة مناسبة لخصوصية الإشكاليات التي تطرحها النساء.

-تكون النيابة الشرعية طرفاً في الدعاوى إلى جانب النساء حتى آخر مراحل التقاضي.

-منذ عامين يتم التنســيق بين النيابة الشــرعية ونيابة حماية الأســرة من العنف بين الشــق الجزائي والشرعي.

-النيابة الشرعية جزء من مؤتمر الحالة مع النيابة العامة والتنمية الاجتماعية لصالح النساء.

-تفعيل عضـوية الارشـاد بين الارشـاد والنيابة الشـرعية في نظام التحويل مما أدى إلى العمل على تعزيز النساء والنظر في احتياجاتهنّ ومصالحهنّ.

-إعداد دليل إجراءات الإرشاد الأسري.

-القضـاء الشـرعي طرف في لجنة خاصـة مع وزارة الداخلية في سـجل الأحوال للنسـاء وتسـجيل المواليد العالقين.

-إعداد لجنة تقصير أمد التقاضي والنيابة الشرعية جزء منها وتم رفع توصيات متعلقة بالنفقة وتدابير خاصة في صالح النساء مما يصب في تقصير أمد التقاضي.

-إنشـاء المجلس الوطني للطفل بمشـاركة ديوان قاضـي القضـاة ووزارة التنمية الاجتماعية وتم وضـع استراتيجية وخطة لحماية الأسرة الفلسطينية وخاصة المرأة والطفل من خلال المجلس والمشاركين فيه من الوزارات الحكومية.

-تم إصـدار عدد من المبادئ القضـائية في المحكمة العليا الشـرعية ترعى حقوق المرأة عن طريق إرسـاء المبادئ القضـائية في المشـاهدة والحضـانة مثل: حق المرأة في حضـانة أطفالها إلى حين بلوغهم وكذلك تبسيط إجراءات التقاضي في دعاوى النزاع والشقاق واعتبار تقرير الارشاد الاسري بمثابة شيوع النزاع بدلاً من إحضار أدلة مستعصية مما خفف على النساء وهيأت العديد من المبادئ القضائية المتعلقة بفرض النفقات لها بما يواكب الحالة الاقتصادية للمجتمع.

القضاء الشرعي في فلسطين
أقسامه ودوائره

المجلس القضائي الشرعي
ديوان قاضي القضاة

لقد تم إنشاء أول مجلس قضائي شرعي بتاريخ: 2003/9/19م بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2003/16م ثم أعيد تشكيله طبقاً للمصلحة والهدف الذي أنشئ لأجله كتعيين القضاة الشرعيين وتنقلاتهم وترقياتهم وانتدابهم وإحالتهم وتم إصدار لائحة تنظم عمله، وإن تشكيلة المجلس القضائي الشرعي السارية المفعول حالياً تؤلف من:

1- رئيس المحكمة العليا الشرعية – رئيساً.
2- نائب قاضي القضاة – نائباً للرئيس.
3- أقدم قاضي محكمة عليا شرعية في المحافظات الشمالية
4- أقدم قاضي محكمة عليا شرعية في المحافظات الجنوبية.
5- أقدم رئيس محكمة استئناف في المحافظات الشمالية.
6- أقدم رئيس محكمة استئناف في المحافظات الجنوبية.
7- رئيس هيئة التفتيش القضائي.

وفي حالة غياب رئيس المحكمة العليا الشرعية يتولى نائب الرئيس رئاسة المجلس، وفي حالة غيابهما تكون الأولوية لأقدم الأعضاء في المحكمة العليا.

وان المجلس القضائي الشرعي يتولى الموضوعات الآتية:

1- التنسيب لقاضي القضاة بتعيين القضاة وترقياتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم.
2- محاكمة القضاة وتأديبهم وعزلهم والتنسيب بذلك لقاضي القضاة.
3- طلبات القضاة بإحالتهم على التقاعد واستيداعهم والتنسيب بذلك لقاضي القضاة.
4- الموافقة على تكليف القضاة بمهام غير قضائية والتنسيب بذلك لقاضي القضاة.
5- اقتراح مشاريع القوانين التي تنظم أعمال المحاكم الشرعية وابداء الرأي فيها والتنسيب بذلك لقاضي القضاة.

6- أية مسائل أخرى تحال للمجلس حسب القانون.

هذا ويجتمع المجلس كلما دعت الحاجة بدعوة من قاضـي القضـاة أو من رئيسـه ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضـور ثلاثة من أعضـائه عدا الرئيس، ويصـدر القرارات بالإجماع أو بالأغلبية المطلقة، وعند التسـاوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتكون مداولات المجلس سـرية ويعتبر إفشـاؤها بمثابة إفشاء سر المداولة لدى المحاكم الشرعية تحت طائلة المسؤولية القانونية، ويوجد للمجلس أمانة عامة تابعة له وضحت اهم إنجازات عمل المجلس القضائي الشرعي خلال عام 2018م على النحو الآتي:

الأمانة العامة للمجلس القضائي الشرعي

تتبع الأمانة العامة للمجلس القضائي الشرعي وتتولى الأعمال الآتية: -

1- التحضير لاجتماعات المجلس القضائي الشرعي.
2- تبليغ أعضاء المجلس القضائي بحضور الاجتماعات.
3- تدوين الوقائع والقرارات بعد إعادتها من مقرر المجلس وحفظها.
4- متابعة وتنفيذ قرارات المجلس وتعميم الأوراق والقرارات الخاصة بالمجلس.
5- حفظ السجلات وملفات المجلس وسجلات ومدونات القضاة والسيرة الذاتية.
6- تلقي الشكاوى والطلبات وقيدها وتحويلها إلى الدائرة المختصة.
7- ضبط الوثائق الرسمية التي يفترض عدم تداولها بين الموظفين والمواطنين لعدم تسريب أية وثائق أو معلومات لها خطورة على أمن المؤسسة واستقرارها وأمن المعلومات.

وتتلخص إنجازات الأمانة العامة للمجلس القضائي الشرعي عام 2018م على النحو الآتي: -

أولاً: - التحضير لاجتماعات المجلس:

تقوم الأمانة العامة للمجلس بتحديد موعد لعقد جلسة المجلس وتتولى تبليغ أعضاء المجلس بمضمون الجلسة والوقت المحدد لانعقادها.

ثانياً: - قرارات المجلس القضائي الشرعي:

التنسـيق والترتيب لعقد اجتماعات المجلس علماً أن المجلس القضـائي الشـرعي عقد خلال عام 2018م أكثر من ستة عشر اجتماعاً وأصدر عدداً من القرارات وهي على النحو الآتي: -

1- متابعة قرار المجلس القضـائي الشـرعي المتضـمن إجراء الترقيات لعدد من القضـاة الشـرعيين في المحاكم الشرعية حسب الدرجات المختلفة (بداية، استئناف، عليا).

2- متابعة قرار المجلس القضائي الشرعي المتضمن إحالة بعض القضاة إلى التقاعد لبلوغهم سن التقاعد.

3- متابعة قرار المجلس المتضمن تمديد انتداب قضاة الاستئناف للمحكمة العليا الشرعية.

4- متابعة قرار المجلس الذي تضمن تمديد خدمة بعض القضاة الشرعيين بلغوا سن التقاعد، وذلك لحاجة المحاكم الشرعية إليهم ولخبرتهم في الجهاز القضائي.

5- متابعة قرارات المجلس المتضمن إجراء تنقلات وانتدابات وتدوير القضاة الشرعيين في المحاكم الشرعية.

6- متابعة قرار المجلس المتضمن إعادة تشكيل هيئة محاكم الاستئناف الشرعية.

ثالثا: - أمين عام المجلس الأعلى للقضاء الشرعي.

1- ضبط الوثائق الرسمية الخاصة بالمجلس القضائي الشرعي:

يقوم أمين عام المجلس الأعلى للقضاء الشرعي على ضبط الوثائق الرسمية التي يفترض عدم تداولها بين الموظفين والمواطنين حرصا على عدم تسريب أية وثائق أو معلومات لها خطورة على أمن المؤسسة واستقرارها وأمن المعلومات.

2- تفويض أمين عام المجلس بالتوقيع على جميع المراسلات الموجهة لأصحاب الفضيلة، والكتب الواردة من ديوان الموظفين العام بخصوص الموظفين، بموجب قرار إداري رقم: 2014/161م، تاريخ: 2014/7/9م.

3- تفويض أمين عام المجلس بالتوقيع على المراسلات الموجهة إلى وزارة الخارجية الفلسطينية بموجب قرار إداري رقم: 2015/51م، تاريخ: 2015/5/25م.

4- تم تكليفه برئاسة لجنة البعثات والدورات التدريبية في ديوان قاضي القضاة بموجب قرار إداري رقم: 2015/65م، تاريخ: 2015/6/21م، بالتنسيق مع وحدة التخطيط في ديوان قاضي القضاة وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية وعقدت الكثير من الدورات وورشات العمل للقضاة والموظفين من أجل اكتساب الخبرة ورفع الكفاءة.

5- تم تكليفه برئاسة اللجان الخاصة بالتوظيف والتعيين والترقيات في ديوان قاضي القضاة.

6- تم تكليفه عضواً في فريق الإشراف على برامج تدريب القضاة الشرعيين بموجب القرار الإداري رقم:2018/434م.

7- تم اختياره عضـوا في لجنة تطوير الهيكل التنظيمي لديوان قاضـي القضـاة بموجب قرار إداري رقم: 2015/114م، تاريخ: 2015/9/20م، وباشـرت اللجنة أعمالها وعقدت عدة جلسـات لإعادة تطوير الهيكل التنظيمي لديوان قاضي القضاة.

8- تم تكليفه برئاسـة لجنة التحقيق الانضـباطية المشـكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (15/8/7/م. و/ر. ح/2013)، وقد باشرت هذه اللجنة عملها، وتم التحقيق في عدد من القضايا الخاصة بالموظفين، وعددها (4) وتم اتخاذ القرارات اللازمة حسب الأصول.

9- تم اختياره عضـوا في المكتب الفني التابع للمحكمة العليا الشـرعية في ديوان قاضـي القضـاة بموجب قرار إداري رقم: 2015/103م، تاريخ: 2015/9/2م وقد اتخذ المكتب الفني عدة قرارات وتم رفع توصياته بالقضايا المطروحة أمامه لسماحة قاضي القضاة حفظه الله.

10- يعتبر أمين عام المجلس مفوضـا بالإنفاق على جميع المطالبات المالية، والفواتير والشـيكات الصادرة عن الدائرة المالية في ديوان قاضي القضاة.

رابعاً: متابعات أمين عام المجلس للمعاملات الصادرة عن المحكمة العليا الشرعية:

يقوم أمين عام المجلس القضـائي الشـرعي بالإشـراف ومتابعة المعاملات المنجزة من قبل المحكمة العليا الشرعية من أجل تدقيقها ورفعها لسماحة قاضي القضاة لتوقيعها.

خامساً: متابعات أمين عام المجلس للمعاملات الصادرة عن دائرة الأيتام:

يقوم أمين عام المجلس القضـائي الشـرعي بالإشـراف ومتابعة المعاملات المنجزة من قبل دائرة الأيتام من أجل تدقيقها ورفعها لسماحة قاضي القضاة لتوقيعها.

هذا وإن الأمين العام للمجلس القضائي هو عضو في المجلس القضائي الشرعي.

المحاكم الشرعية في فلسطين

ان المحاكم الشرعية الفلسطينية لها رسالة فضلى في تنصيب ميزان العدل، وصون ووصول الحقوق إلى أهلها، وإزالة المفسدة، ودفع الضرر والظلم عن الناس، وفي حفظ الحقوق العامة وحقوق الضعفاء والأرامل والمطلقات واليتامى، والنظر في أوقاف المسلمين ووصاياهم بالعدل والمصلحة لهم، وتعد المحاكم الشرعية في فلسطين (عمود الخيمة) بالنسبة للقضاء الشرعي، فهي الأساس، لأنها يد العدالة وأداتها الفعالة في تحصيل الحقوق واستيفائها، وهي ركن مهم من أركان الدولة، ومن أبرز مقوماتها، فهي التي تفصل بين الناس فيما يقع بينهم من خصومات، وان المحاكم الشرعية في فلسطين على ثلاث درجات تقاضٍ ودرجتي محاكمة (المحاكم الإبتدائية – محاكم الإستئناف) درجتا تقاضٍ ومحاكمة أما الدرجة الثالثة من درجات التقاضٍ فهي المحكمة العليا وهي محكمة قانون وهي درجة تقاضي ولكنها لا تنظر القضايا مرافعةً وانما تحاكم القرار الإستئنافي لمصلحة القانون وهذه المحاكم هي على الوجه الآتي:

المحكمة العليا الشرعية

أنشئت وشكلت المحكمة العليا الشرعية بمرسوم من رئيس دولة فلسطين الشهيد ياسر عرفات بتاريخ 2003/9/16م، ومقرها العاصمة المقدسة مدينة القدس الشريف وهي محكمة عليا شرعية واحدة في فلسطين ذات هيئتين مركزها الرئيسي القدس الشريف والهيئة الأخرى في غزة وجاء في قرار تشكيلها:

1. تشكل المحكمة العليا من رئيس وأقدم قضاتها نائباً للرئيس وعدد كافٍ من القضاة.
2. يكون المقر الدائم للمحكمة العليا في العاصمة القدس الشريف وتنعقد مؤقتاً في مدينتي رام الله وغزة حسب مقتضى الحال ويجوز عقدها في أي مكان يقرره قاضي القضاة، وفعلاً فقد قرر قاضي القضاة سماحة الدكتور محمود الهباش عقد جلسة يوم الإثنين من بداية كل شهر في الحرم الإبراهيمي الشريف بمدينة الخليل.
3. تعقد جلسات المحكمة العليا برئاسة رئيس المحكمة العليا أو نائبه عند غيابه وعدد من أعضائها على أن لا يقل عدد أعضائها عن خمسة قضاة بمن فيهم الرئيس أو نائبه في هيئتها العادية وتصدر قراراتها بالإجماع أو بالأغلبية ويرجح الجانب الذي فيه الرئيس، ويشترط فيمن يعين رئيساً للمحكمة العليا أو نائبه أن يكون قد جلس للقضاء فيها ثلاث سنوات على الأقل وتراعى الأقدمية والكفاءة، كما أنه يشترط فيمن يعين قاضياً في المحكمة العليا الشرعية أن يكون قد شغل قاضياً بمحاكم الاستئناف مدة لا تقل عن ثلاث سنوات على الأقل.

اختصاصات المحكمة العليا الشرعية:

تنظر المحكمة العليا الشرعية وتفصل في الطلبات والطعون في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الشرعية بموجب قانون يحدد نظامها والقوانين المرعية في المحاكم الشرعية، وكذلك كل ما يتعلق بالقاصرين وفاقدي الأهلية وأيه معاملات أخرى تحول من قاضي القضاة.

ولا تعد المحكمة العليا درجة ثالثة من درجات المحاكمة لأنها لا تنظر في النزاعات وإنما تحاكم القرار الاستئنافي لمصلحة القانون إلا أنها درجة ثالثة من درجات التقاضي كما نص على ذلك قانون السلطة

القضائية الفلسطيني مادة (97)، التي حددت أن المحاكم لها درجات وأنواع والقانون يحدد طريقة تشكيلها واختصاصاتها.

ومعلوم أن المادة (101) من القانون الأساسي الفلسطيني بيّنت أن المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية.

حق الطعن:

للخصوم حق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة عن محاكم الاستئناف الشرعية أمام المحكمة العليا الشرعية في مدة 20 يوماً كما نصت المادة (13) من نظام المحكمة العليا الشرعية على أن [مدة الطعن أمام المحكمة عشرون يوماً تبدأ من تاريخ تبليغ الحكم موضوع الطعن ولا تسري هذه المدة على الطعن الذي يرفعه وكيل النيابة الشرعية بموجب المادة الثامنة من هذا النظام ويسقط يوم التبليغ وأيام العطل الرسمية من ضمن المدة إذا وقعت في نهاية الطعن]

إذا كانت الأحكام مخالفة للقوانين المرعية والسارية في المحاكم الشرعية الفلسطينية أو ناتجة عن خطأ في تأويل تلك القوانين أو إذا تضمن الحكم المستأنف عدولاً عن مبدأ سابق قررته محاكم الاستئناف أو رفع تناقض بين مبادئ استئنافية سابقة أو لإرساء مبادئ قضائية جديدة، وتصدر أحكام المحكمة العليا الشرعية بالأغلبية المطلقة ويسجل الرأي المخالف إن وجد.

هذا وقد نصت المادة (10) من نظام المحكمة العليا الشرعية على أن محكمة الاستئناف الشرعية ترفع إلى المحكمة العليا الشرعية وجوباً الأحكام التي تصدر عنها بالأغلبية أو التي يراد رفع التناقض بينها وبين قرارات سابقة صادرة عنها بالأغلبية أو عن أية محكمة استئناف أخرى وذلك لتوحيد الاجتهاد القضائي في المحاكم الشرعية.

ونصت المادة (11) على أنه لا يقبل الطعن أمام المحكمة بالأحكام النهائية الصادرة عن محكمة الاستئناف الشرعية التي لها صفة الاستعجال المتعلقة بالنفقات بجميع أنواعها والحضانة وأجرة الحضانة وأجرة الرضاع والمسكن والمشاهدة إلا بإذن خاص من قاضي القضاة وبعد التحقق من الأسباب الموجبة لذلك في المادة (7) من نظام المحكمة العليا وبعد تقديم كفالة عدلية مطلقة لضمان حق المطعون عليه.

هيكلية المحكمة العليا الشرعية:

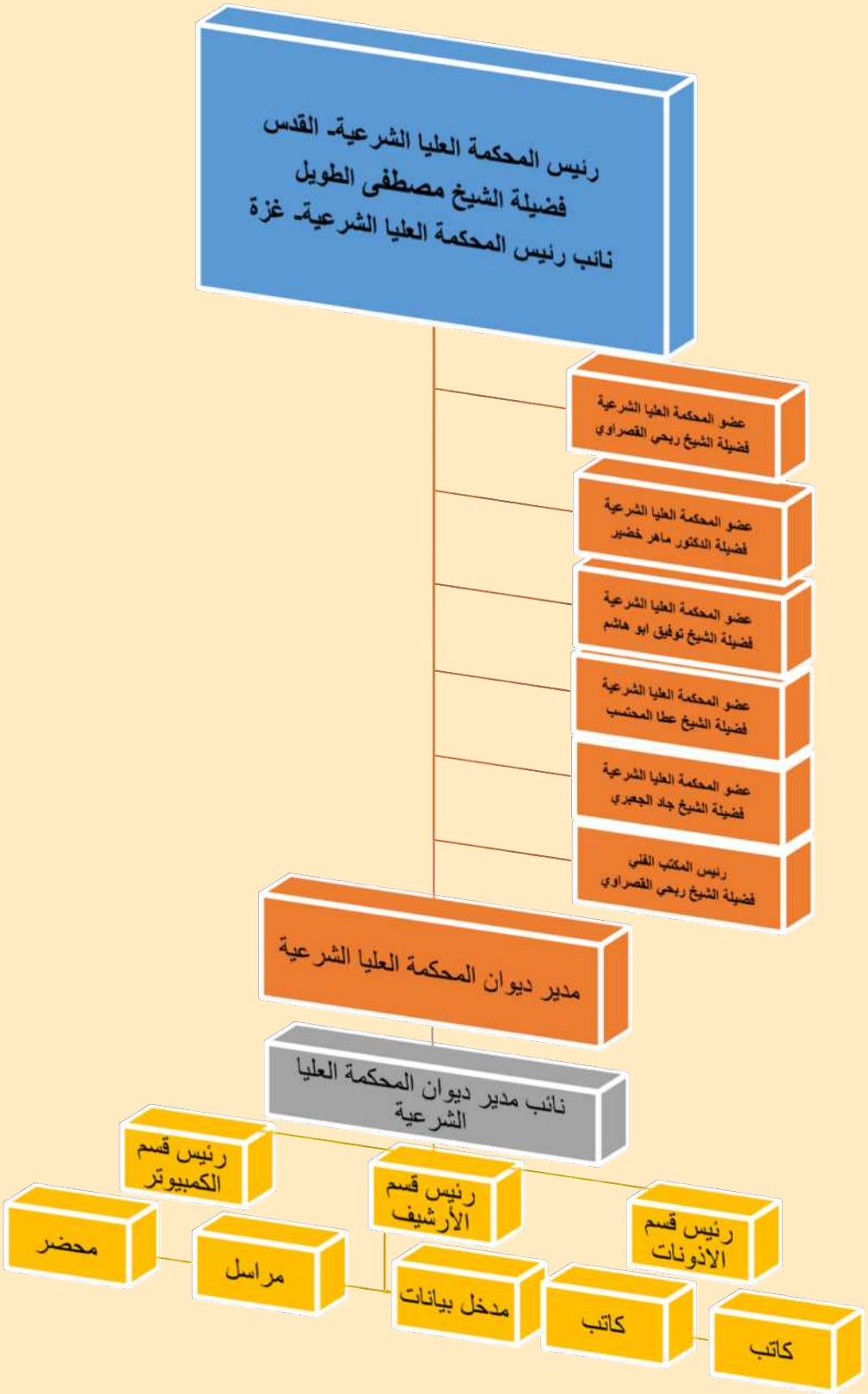

أهم إنجازات المحكمة العليا الشرعية عام 2018م:

يرأس المحكمة العليا الشرعية القاضي مصطفى الطويل، وعضوية الشيخ القاضي ربحي القصراوي، والشيخ القاضي الدكتور ماهر خضير، والشيخ القاضي توفيق أبو هاشم، والشيخ القاضي عطا المحتسب، والشيخ القاضي جاد الجعبري.

وحسب البيانات الواردة من المحكمة العليا الشرعية فإن إنجازات العمل لعام 2018م على النحو الآتي:

أولاً: قرارات المحكمة العليا الشرعية المتعلقة بالدعاوى والأحكام على اختلاف أنواعها:

أصدرت المحكمة العليا الشرعية 217 قراراً.

ثانياً: قرارات المحكمة العليا الشرعية المتعلقة بالقاصرين وفاقدي الأهلية:

أصدرت المحكمة العليا الشرعية 377 قراراً يتعلق بالقاصرين وفاقدي الأهلية (بيع أراضٍ، بيع سيارات، شراء أراضٍ، شراء سيارات، رهن سيارات، شراء شقق، قبض مستحقات لبلوغ سن الرشد).

ثالثاً: دققت المحكمة العليا الشرعية 260 معاملة تصادق وإشهار إسلام وطلاق.

رابعاً: دققت المحكمة العليا الشرعية 34 حجة وقفية.

خامساً: دققت المحكمة العليا الشرعية 73 معاملة تتعلق بتقدير النفقات للقاصرين وفاقدي الأهلية، وتسجيل الوصاية والوكالات.

سادساً: دققت المحكمة العليا الشرعية 26 معاملة تتعلق بالتخارج بين الورثة إذا كان بين الورثة (قاصرون أو فاقدو أهلية).

سابعا: بلغ مجموع القضايا والمعاملات التي وردت إلى المحكمة العليا الشرعية عام 2018م (1002) قضية ومعاملة، أنجزت/وفصلت فيها خلال العام الماضي (1000) قضية/ معاملة حسب الأصول، أما عدد القضايا التي دوّرت للعام 2019م هو قضيتان.

أهم نشاطات رئيس وأعضاء المحكمة العليا الشرعية عام 2018م:

إن قضاة المحكمة العليا الشرعية هم أقدم قضاة الشرع في ديوان قاضي القضاة وأصحاب خبرة قضائية وعملية لأجل ذلك يتم الاستعانة بهم في التدريب وحضور المؤتمرات والدورات وورشات العمل و الإعلام وكانت أبرز نشاطاتهم كالآتي :

رئيس المحكمة العليا الشرعية الشيخ القاضي مصطفى الطويل :

1. المشاركة في مؤتمر عقد بتاريخ 29-2018/1/30م في تركيا بعنوان: القدس المدينة التي قدسها الوحي، وإلقاء كلمة في المؤتمر.
2. المشاركة في مؤتمر عقد بتاريخ 2018/4/30 – 2018/5/2م في جاكرتا – إندونيسيا، مؤتمر شباب إندونيسيا، وإلقاء كلمة في المؤتمر.
3. حلقة عن الميراث في راديو نساء FM.

أما القاضي فضيلة الشيخ القاضي ربحي القصراوي:

مرافقة قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية إلى المملكة الأردنية الهاشمية إلى ديوان قاضي القضاة فيها من أجل اتفاقية التدريب القضائي ما بين 2018/3/11م – 2018/3/12م، وله عدد من الدروس الدينية في الحرم الإبراهيمي الشريف.

أما عضو المحكمة العليا الشرعية الشيخ القاضي الدكتور ماهر خضير:

فقد شارك في إكمال المناقشة والرد لدى اللجنة الوطنية الدائمة لمتابعة انضمام دولة فلسطين للمعاهدات الدولية بإعداد التقرير الرسمي الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقرير الرسمي الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وزارة الخارجية والمغتربين، وفي الجلسة الافتتاحية نيابة عن سماحة قاضي القضاة لنشر التقرير السنوي المقرر، وحضور المؤتمر الدولي في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، والاستمرار في المشاركة في لجنة البحث العلمي لدى جامعة القدس المفتوحة، والمشاركة ببحث محكم لدى مؤتمر الدوحة المتعلق بحوار الأديان، ومشاركته في إحياء ذكرى المولد النبوي في بلدية رام الله والبيرة وإلقاء كلمة نيابة عن سماحة قاضي القضاة، وقد كلف بعضوية المجلس الوطني للطفل لدى وزارة التنمية الاجتماعية، وحضر عدداً من الاجتماعات فيها كما شارك في الورشة التي أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الطفل ومدتها يومان، كما كان عضواً في اللجنة العلمية ومحكماً للأبحاث العلمية ومنسقاً لمؤتمر القدس الدولي الذي عقد بتاريخ 2018/4/11م بمدينة رام الله كما شارك في عدد من اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية .

أما عضو المحكمة العليا الشرعية الشيخ القاضي توفيق أبو هاشم:

1. المشاركة في عدد من ورشات العمل.
2. المشاركة في المرصد الخامس للقضاة والمحاماة (مساواة).
3. المشاركة في مؤتمر القدس الدولي من خلال ترؤس إحدى الجلسات.
4. المشاركة في عقد لقاءات إذاعية.

5. المشاركة في اجتماعات المجلس الاستشاري لمحافظة الخليل، ولجنة البناء لكلية العلوم الإسلامية في جنوب الخليل بصفته عضواً في المجلس واللجنة.
6. المشاركة كمدرب في دورات التدريب للقضاة الشرعيين في الدورات التي عقدت في ديوان قاضي القضاة – رام الله.

أما عضو المحكمة العليا الشرعية فضيلة الشيخ القاضي عطا المحتسب

قام فضيلته خلال عام 2018 بالنشاطات الآتية:

1. عضوية الدورة الثامنة لمجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين ممثلاً عن ديوان قاضي القضاة بموجب مرسوم رئاسي صادر عن فخامة رئيس دولة فلسطين.
2. ممثلاً عن معالي قاضي قضاة فلسطين الدكتور محمود الهباش حفظه الله، حيث مثل دولة فلسطين في زيارة إلى جمهورية الصين والتقى ممثلين عن بعض الدول العربية مع رئيس الجمعية الإسلامية ومسؤولة الهيئة الوطنية للشؤون الدينية في كل من مدينتي بكين وغوانزو.

أهم المبادئ القضائية التي أرستها المحكمة العليا الشرعية عام 2018م:

[1] القرار رقم: 2018/3 تاريخ: 2018/1/24م [مبطلات التخارج].

أصدرت المحكمة العليا الشرعية قرارها رقم: 2018/3 تاريخ: 2018/1/17 بنقض قرار محكمة الاستئناف الشرعية القدس المنعقدة مؤقتا في الخليل رقم: 2017/367 تاريخ: 2017/11/8 المتضمن تصديق حكم محكمة الخليل الشرعية الذي جاء فيه: "تأييد حكم المحكمة الابتدائية من حيث النتيجة التي توصلت إليها برد الدعوى للسبب التي ذكرته المحكمة الاستئنافية أن البيع السابق الذي يستند إليه المدعي ووفقا لأحكام القانون غير معتبر وبالتالي، فمن المصلحة التي يستند إليها المدعي في دعواه غير معتبر قانونا حيث لم يوثق البيع في دائرة تسجيل الأراضي. وذلك أن من مبطلات التخارج عدم ملكية العين المتخارج عنها بموجب الادعاء بوجود عقد بيع؛ وحيث إن الوظيفة من النظام العام، فإنه يتوجب والحالة هذه وقف السير في الدعوى لحين صدور حكم من المحكمة المختصة بخصوص عقد البيع المدعى به ذلك أن الفصل في هذه الدعوى متوقف على ثبوته أو صحته حيث إن عقد التخارج يسري عليه ما يسري على عقد البيع، فيشترط فيه ملكية المتخارج عنه دون منازع ودون تعلق حق الغير بها حيث إنه بيع بات وهو بيع للوارث.

[2] القرار رقم: 2018/23 تاريخ: 2018/2/26م[الوقف والوصيّة].

أصدرت المحكمة العليا الشرعية قرارها رقم: 2018/23 تاريخ: 2018/2/26 بتأييد قرار محكمة الاستئناف الشرعية المنعقدة مؤقتا في نابلس رقم: 2017/455 المتضمن تصديق الحكم الصادر عن

محكمة جنين الشرعية في الدعوى أساس: 2017/504 تاريخ: 2017/9/9 سجل رقم: 436/234/25 بثبوت صحة الوصية والوقف على ما خص المحجور عليهما من المساحة الموصى بها والإذن للوصي بإتمام إجراءات التنازل لدى الدوائر المختصة وخاصة دائرة تسجيل الأراضي فيما يخص المحجور عليها لصالح مدير أوقاف جنين ؛ حيث إن الوقف خرج مخرج الوصية وثبتت صحة هذا الوقف بإقرار الورثة والبينة الشخصية المقنعة التي استمعت إليها المحكمة الابتدائية الشرعية لجزء من قطعة الأرض الواقعة في جنين موقع أم البساتين حوض رقم: 20052 لجزء من قطعة الأرض رقم: 4 البالغة مساحتها 650 م2من أصل المساحة الكلية البالغة (3323 م2 والمسجد المسمى مسجد النور المقام عليها وجميع المرافق التابعة له.

[3] القرار رقم: 2018/25 تاريخ: 2018/3/1م[مراحل رفع الدعوى في الطلاق].

أصدرت المحكمة العليا الشرعية قرارها رقم: 2018/25 تاريخ: 2018/3/1 بأغلبية أعضائها بتأييد قرار محكمة الاستئناف الشرعية القدس المنعقدة مؤقتا في الخليل الصادر بأغلبية أعضائها الذي يحمل الرقم: 2017/427 تاريخ: 2017/12/28 الذي صدق حكم محكمة الخليل الشرعية الغربية الصادر في الدعوى أساس: 2017/218 تاريخ: 2017/11/13 رقم: 162/162/30 لموافقته للأصول والقانون حيث إن المدعى عليه حينما أقر بالطلاق دفع الدعوى بالدهش ولا يكون الدفع إلا بعد الإقرار ... إلى آخر ما جاء فيه.

وعليه ومن الرجوع إلى نص المادة (1631) من المجلة التي أجازت للمدعى عليه أن يأتي بدعوى يدفع بها دعوى المدعي، فللمدعى عليه الحق في دفع دعوى المدعي في أي دور أو مرحلة من مراحل الدعوى والمدعى عليه أنكر الطلاق المدعى به ثم عاد واستدرك ما أنكره وأقر بوقوع الطلاق وأسنده إلى حالة منافية للوقوع وهو الدهش وهو أمر يستوجب البحث والتدقيق ورجوعه استدراكا في الصفة والإقرار إخبار والمخبر عنه مما يجري الغلط في قدره ووصفه فتقع الحاجة إلى استدراك الغلط، فتقبل منه بخلاف الاستدراك بخلاف الجنس لأن الغلط بخلاف الجنس لا يقع عادة فلا تقع الحاجة إلى استدراك (انظر الجزء 7/ص310 من كتاب بدائع الصنائع).

أما العضو المخالف لقرار الأغلبية في المحكمة العليا الشرعية الذي أيد قرار العضو المخالف: الدفع للدعوى بالدهش عند إجابته على الدعوى ابتداء في أولى جلسات المحاكمة ولا يقبل منه بعد ذلك.

[4] القرار رقم: 2018/26 تاريخ: 2018/3/1م [الإذن بالطعن].

أصدرت المحكمة العليا الشرعية قرارها رقم: 2018/26 تاريخ: 2018/3/1م برد الطعن المقدم من الطاعنة ضد المطعون ضده المتضمن الطعن في قرار محكمة الاستئناف الشرعية القدس المنعقدة مؤقتا في الخليل الذي يحمل الرقم: 2017/420 تاريخ: 2017/12/20م المتضمن تصديق حكم محكمة

بيت لحم الشرعية الصادر في الدعوى أساس 2017/174 تاريخ: 2017/10/5م رقم: 454/86/213 لعدم حصول الطاعنة على إذن خاص من قاضي القضاة بالطعن بالقرار الاستئنافي ولم يرفق كفالة مالية عدلية مطلقة بضمان حق المطعون ضده مخالفا بذلك أحكام المادة (11) من نظام المحكمة العليا الشرعية.

[5] القرار رقم: 2018/34 تاريخ: 2018/3/7م[إثارة الدفع].

أصدرت المحكمة العليا الشرعية قرارها رقم: 2018/34 تاريخ: 2018/3/7 بتأييد قرار محكمة الاستئناف الشرعية رقم: 2018/9 تاريخ: 2018/1/14 المتضمن فسخ حكم محكمة نابلس الشرعية الغربية الصادر في الدعوى أساس: 2017/353 تاريخ: 2017/11/26 رقم: 942/380/66؛ حيث لا يحق للخصم إبداء أية دفوع جديدة لم يبدها عند إجابته على الدعوى في أول جلسة فيما يتعلق بالدفوع المتعلقة بالحق الشخصي.

أما ما يتعلق بالنظام العام فيحق إثارته في أي طور من أطوار المحكمة وهو دعوى يسار فيها كالدعوى الأصلية من حيث شروط الصحة والإثبات.

[6] القرار رقم: 2018/39م تاريخ: 2018/3/23م [فتوى المفتي معتبرة ولكنها خاضعة لتدقيق القاضي].

أصدرت المحكمة العليا الشرعية قرارها رقم: 2018/39 تاريخ: 2018/3/21 بنقض قرار محكمة الاستئناف الشرعية رقم 2017/260 تاريخ: 2017/11/19 المتضمن تصديق حكم محكمة رام الله والبيرة الشرعية الصادر في الدعوى أساس: 2017/252 تاريخ: 2017/10/10 رقم: 603/310/479. لاعتمادها أي محكمة الاستئناف الشرعية ما اعتمدته المحكمة الابتدائية على فتوى المفتي في إثبات الطلاقات دون أن تسأل المدعى عليه عنها ودون أن تحقق في جميع ما ورد فيها التي لا بد من الادعاء بحوادث الطلاق الواردة فيها من قبل المطعون ضدها حفظا لحق الله تعالى.

والمحكمة العليا ترى أن فتوى المفتي معتبرة وخاضعة لتدقيق القاضي ويؤخذ بما فيها إذا كانت واضحة وصريحة تتفق والأصول الشرعية والقوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية بموجب أحكام القانون في المسألة المعروضة وثبوتها بوسائل الإثبات وهو ما ورد في قرار المحكمة العليا الشرعية رقم: 2014/23م.

المكتب الفني
المحكمة العليا

منذ إنشاء المحكمة العليا الشرعية بموجب المرسوم الرئاسي رقم (16) لسنة: 2003م تاريخ: 2003/9/19م، وبموجب نظام المحكمة العليا الشرعية المعمول به الصادر بتاريخ: 2003/9/20م سندا لقرار المجلس القضائي الشرعي بإنشاء المكتب الفني بمقتضى أحكام المادة الخامسة من النظام التي نصت:

1.ينشأ في المحكمة العليا الشرعية مكتب فني يتولى رئاسته أحد قضاتها، يعاونه عدد من القضاة.

2. يلحق بالمكتب الفني عدد كاف من القضاة وعدد كاف من الموظفين.

3. وأما اختصاص المكتب الفني ووظيفته، فقد بينته المادة السادسة من النظام التي نصت:

يختص المكتب الفني بما يأتي:

1-استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا الشرعية فيما تصدره من أحكام، ولا زالت قيد الإعداد.

ب- إعداد البحوث اللازمة.

ج- أية مسائل أخرى يطلبها رئيس المحكمة العليا الشرعية.

وبناء على ذلك فقد عكف المكتب الفني على:

1.متابعة المسائل التي هي بحاجة إلى البيان والتوضيح والإجابة على ما يحَّول من معالي الدكتور محمود صدقي الهباش حفظه الله، قاضي قضاة فلسطين، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية.

وصدرت القرارات والتعميمات المناسبة في كل ما عرض على المكتب الفني.

2. استصدار المبادئ القضائية من قرارات المحكمة العليا الشرعية لإرسائها مبادئ يسار عليها في المحاكم الشرعية.

3. جمع الوقفيات المسجلة لدى المحاكم الشرعية وفهرستها وإرسالها إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وذلك لإلحاقها بالأوقاف الخيرية وإدارتها وتسجيلها لدى دائرة تسجيل الأراضي حفاظا عليها من الضياع.

4. متابعة التعميمات وتبويبها وفهرستها مما يسهل الرجوع إليها عند الحاجة إليها.

5. متابعة أرشيف المحاكم الشرعية وخاصة أرشيف المحاكم القديمة وخاصة محكمتي نابلس والخليل وذلك خلال الفترة العثمانية من أجل صيانتها وحفظها وترميمها وقد تم إحالة السجلات القديمة إلى دار إحياء التراث التي مهمتها متابعة ذلك.

6. المشاركة في إعداد نظام الرسوم للمحاكم الشرعية وقد تم إيداعه في وزارة المالية لاستصدار نظام خاص برسوم المحاكم الشرعية.

لا زال يرأس المكتب الفني حاليا عضو المحكمة العليا الشرعية الشيخ القاضي ربحي القصراوي التميمي، بالإضافة إلى أربعة أعضاء من قضاة الشرع الشريف وهم:

فضيلة الشيخ جاد الجعبري، وفضيلة الشيخ حاتم البكري، وفضيلة الشيخ ناصر القرم، وفضيلة الشيخ ربحي حمادة.

وقد بين المكتب الفني مجموعة من إنجازاته وجمع المبادئ القانونية التي تم ارساؤها في المحكمة العليا الشرعية على النحو الآتي:

انجازات المكتب الفني خلال العام 2018م

أصدر المكتب الفني خلال العام 2018 القرارات ذات المبادئ القضائية التي أرست قواعدها المحكمة العليا الشرعية على النحو الآتي:

(1) تصحيح الاسم:

ان التصحيح في الوثائق الرسمية الصادرة عن المحاكم الشرعية سواء كان التصحيح للاسم الاول او الاسم الثاني وما بعده من صلاحيات المحاكم الشرعية ويكون بطلب صاحب الاسم المراد تصحيحه.

وتصحيح الاسم الثاني وما بعده من وظيفة المحاكم الشرعية وهو تحميل النسب على الغير ويكون بإبراز الوثيقة التي تثبت ذلك واقامة البينة حيث ان الاقرار حجه قاصرة على المقر ولا يتعدى الى الغير الا بالبينة ضمن دعوى استحقاق او دعوى حق مستحق بمواجهة الخصم الحقيقي وثبوت النسب من

وظيفة المحاكم الشرعية بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات الشرعية رقم 1959/31م.

وتصحيح الاسم في عقد الزواج هو من اختصاص المحكمة التي صدر عنها وهي المحكمة الشرعية بمقتضى احكام المادة 37 من قانون الاحوال المدنية.

(2) بخصوص دفع النفقات للأطفال الذين هم تحت سن الثامنة عشر سنة لأحكام صدرت بأسمائهم ولا تدفع إليهم الاموال الا بعد ثبوت الرشد

ان الدفع للأموال الى من له حكم او له مال لمن لم يبلغ الثامنة عشر سنة بثبوت الرشد انما يكون لمن يرعى شؤونه ويديرها وليا او وصياً او الحاضنة فإن لم يكن له من يرعى شؤونه عن حكم يقيم القاضي عليه وصيا بمقتضى احكام المادة 974 من مجلة الاحكام العدلية بعد التحقق من قدرته وامانته وتدفع اليه الاموال التي صدرت بها الاحكام ليتولى الانفاق.

(3) احقاق الحق في حكم الطلاق البائن بينونة كبرى الصادرعن محكمة الشجاعية الشرعية لما اورده من اسباب.

ولدى المتابعة والتدقيق تبين ان هذه المسألة عرضت على المحكمة العليا الشرعية في القدس التي توصلت بأن المستدعي قد اقر بالطلاق البائن بينونة كبرى في اربعة اماكن وأوقات مختلفة بعبارات الطلاق باللفظ الصريح علماً بأن ثلاثة قضاة قد نظروا هذه الدعوى وصادقوا على الطلاق المدعى به وان ما توصلت اليه المحكمة العليا الشرعية بعد التدقيق حسب الوجه الشرعي والاصول ثبوت الطلاق البائن.

(4) توسيع صلاحيات رئيس قلم المحكمة حال حدوث ضغط العمل وغياب القاضي في الامور اللآتية: المشروحات بجميع انواعها وحجج العزوبة وخلو الموانع والوكالات التي لا تخص القاصرين والمحرميات و ايه امور اخرى .....

وعليه فإن المكتب الفني يوصي بأن يتولى القاضي جميع اعمال المحكمة الادارية والقضائية ولا حاجة إلى تكليف رئيس القلم القيام بالأعمال الادارية الا إذا تعين عليه القيام بها بمقتضى احكام المادة 73 من قانون اصول المحاكمات الشرعية رقم 1959/31م وعلى القاضي تنظيم العمل بما يحقق المصلحة.

(5) اشكاليات تنفيذ الأحكام:

تضمن البيان لتنفيذ الاحكام على صورة الحكم وتسديد الملفات التنفيذية والإشكاليات المتعلقة بالتنفيذ.

اقرار المحكوم له بتحصيله كافة المبالغ المستحقة او طلب المحكوم عليه في حال وجود طلاق مقابل الابراء من النفقات المتراكمة المحكوم بها بحاجه الى حكم قطع نفقة والحقوق المترتبة في دعوى النزاع والشقاق بتسديد هذه الحقوق بانتهاء والعدد وإذا ما نشأ خلاف جديد بعد العقد الذي تم بعد الطلاق مقابل الابراء العام فإذا ما طلبت النفقة ففي هذه الحالة يستوجب استصدار حكم بالنفقة والتنفيذ انما يكون لحكم النفقة الجديد.

وإذا ما تم تنفيذ الملف بطلب من المحكوم لها او المحكوم عليه وتحصيل جميع الحقوق المترتبة عليه النفقة واغلق الملف بتولي التموين اللاحق او بإغلاق الملف قد استوفى الغاية التي نظم من اجلها واذا ما تجدد الموجب للنفقة فالحكم الذي اغلق وسوي فهو للمدة التي سوي فيها فحكم نفقة جديد لطالب النفقة حيث ان القضية انهيت بالتموين اللاحق وحكم النفقة الجديد هو تجدد الموجب للنفقة.

وأما الزيادة على الاصل فهي تتبع الاصل ويتم تنفيذ الزيادة والاصل معاً وتنفيذ الزيادة على الحكم انما تكون من تاريخ الزيادة ويصبح الحكم مع الزيادة وإذا كان طالب التنفيذ لحكم قد اعطى صورة طبق الاصل لأن الاصل لا يعطى الا للمدعي فإن ذلك يتم بالتحقق من تنفيذ الحكم والتنفيذ انما يكون بطلب المحكوم له.

وإذا ما تقدم المحكوم له بتنفيذ حكم امتنع على دوائر التنفيذ تنفيذ الحكم الذي طرح لدى دائرة التنفيذ ويتم ذلك بالتحقق من رئيس التنفيذ بكل الوسائل المتاحة، وان كل سند تنفيذي خاضع للتنفيذ إذا استوفت جميع الشرائط التي اوجبها القرار بقانون رقم 2016/17م بشأن التنفيذ الشرعي.

(6) أسباب بيع الوقف:

بيان الحكم الشرعي في بيع معدات واجهزة طبية واثاث مكتبي تعود ملكيتها لمديرية اوقاف الخليل تستخدم في مستشفى محمد علي المحتسب وتخصيص ثمنها للمستشفى.

<u>الأسباب التي يجوز بيع الوقف لأجلها:</u>

1- ليشتري بثمنه ما يكون وقفاً بدلا عنه إذا شرط الواقف استبداله لنفسه او لغيره.

2- إذا توفرت المسوغات الضرورية والمصلحة للقاضي لبيعه والاستبدال به فإنه يباع ويشترى بثمنه مثله مما ينتفع في الوجه الذي وقف فيه وهو ما تضمنته المادة 35 من قانون العدل والانصاف في القضاء على مشكلات الاوقاف لمحمد قدري باشا.

بناء عليه: على القاضي التحقق من المسوغات الشرعية لبيع المعدات والأجهزة الطبية والاثاث المكتبي.

فإذا ما توفرت المسوغات الشرعية بإخبار اهل الخبرة الموثوقي الكلمة تنظيم محضر بذلك والتنسيب بما توصل اليه حسب الوجه الشرعي والاصول .

(7) الوكالة المنظمة من قبل المحامي في معاملات الزواج والطلاق:

عدم اعتماد الوكالة المنظمة من قبل المحامي في معاملات الزواج والطلاق وابراء الزوجة من حقوقها مقابل الطلاق والقبض، والتأكيد ان يكون التوكيل المتعلق بها منظماً لدى المحاكم الشرعية لإعمال القانون حسب الاصول، ان ما ورد في الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون المحامين رقم 1952/12م المعدلة بموجب القانون المؤقت رقم 1979/36م المنشور بتاريخ 1979/11/1 العدد 2892 في الجريدة الرسمية استثنت تصديق المحامي على تواقيع موكليه ايقاع الطلاق او اجراء عقد الزواج او القبض فيشترط ان تنظم لدى المحاكم الشرعية ويكون المحامي في جميع الحالات مسؤولاً شخصيا عن صحة هذه التواقيع ، اما الوكالات العامة التي تتضمن قيام المحامي عن موكله بجميع ما يتعلق بالأمور والاعمال التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية فيتم تنظيمها لدى كاتب العدل او لدى تلك المحاكم .

وان الابراء الوارد في التعميم(2008/16م تاريخ 2018/3/11م) مرتبط بالقبض في حال الطلاق مقابل الابراء العام فإن كان الابراء مرتبطاً بالطلاق مقابل الابراء العام والقبض فإن تنظيم هذه الوكالة من صلاحية كاتب العدل او المحكمة الشرعية .

(8) صرف بدل تدقيق واردات ومصروفات الوقف للموظف الذي يكلف:

إن ما عليه العمل احالة المحاسبة الى موظفين يعملون في المحاكم الشرعية ممن لهم القدرة على اجراءات هذه المحاسبة ويتطلب ذلك الوقت والجهد وقد تستغرق المحاسبة اياما فتصرف لهم اكرامية مقابل بذل الجهد في المحاسبة التي تستغرق اوقاتاً طويله وهي خارجه عن العمل المكلف به من تسند اليه المحاسبة، فلاعتماد المحاسبة إحالتها الى محاسب خبير او موظف من موظفي المحكمة ممن لهم القدرة وتقدر اتعابهم بما يتفق والجهد الذي يبذلونه والمكتب الفني يوصي بصرف اكرامية لمن تسند اليه محاسبة المتولين والنظار والمشرفين والقائم مقام متول وكذلك محاسبة الاولياء والأوصياء والقوام وهو ما عليه العمل في المحاكم الشرعية .

(9) شمول النفقة لسائر اللوازم:

النفقة التي صدر بها الحكم لسائر لوازمها الشرعية تشمل الطعام والكسوة والسكن والتطبيب بالقدر المعروف " وذلك لما ورد في الفقرة أ من المادة 66 من قانون الاحوال الشخصية رقم 1976/61م واذا كانت النفقة المقدرة لا تكفي فإن لها المطالبة بزيادة النفقة ويؤكد ما ورد في المادة المشار اليها اعلاه ما ورد في

المادة رقم 1 من كتاب النفقات الشرعية" تعريف النفقة عباره عن الطعام والكسوة والسكنى وعند فرض النفقة التفريق في الاحكام لنوع النفقة المفروضة والتصريح بالنص لنوعها المفروض.

(10) بخصوص تنفيذ حكم زيادة نفقه لإعلام حكم نفقه نفد لدى دائرة تنفيذ صلح رام الله وحكم الزيادة صدر بعد تولي المحاكم الشرعية تنفيذ الاحكام الصادرة عنها بموجب القرار بقانون رقم 2016/17م بشأن التنفيذ الشرعي وبمقتضى احكام الفقرة 1 من المادة 4 منه يتم التنفيذ في محكمة موطن المحكوم له وللمحكوم له التنفيذ في موطن المحكوم عليه في المحكمة التي جرى في دائرتها اصدار السند التنفيذي او التي يقع في دائرتها مال المحكوم عليه وهو حكم يشمله احكام المادة 19 من القانون التي نصت " تطبق احكام هذا القرار بقانون على تنفيذ احكام المحاكم الشرعية الجاري تنفيذها قبل نفاذه امام دوائر تنفيذ المحاكم النظامية "

وعليه فإن حكم زيادة النفقة حكم جديد فتنفيذه امام دوائر تنفيذ المحاكم الشرعية وقطع الحكم القديم ولا صلاحية لدوائر التنفيذ النظامي بتنفيذه بعد صدور قانون التنفيذ الشرعي.

أصدر قاضي القضاة مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية الكتاب الذي يحمل الرقم ق ش/2733/1 تاريخ 2018/9/2م بمضمون هذا المحضر.

(11) بخصوص الاحكام التي صدرت للام نفقة لأولادها بصفتها الحاضنة ثم انتقلت الحضانة الى من يليها فهل تصرف النفقة الى الحاضنة التي تليها.

الاحكام التي صدرت للام بصفتها حاضنه للأولاد نفقه واجره حضانة واجرة مسكن وانتقلت الحضانة الى من يليها من النساء فالأحكام تصرف لواضع اليد والحاضن الذي يتولى الحضانة بعد التثبت من وجود الاولاد ومن يتولى حضانتهم حسب الاصول.

(12) الاجابة على ما ورد في كتاب رئيس هيئة التفتيش القضائي المؤرخ 2018/4/15م الذي يطلب الاكتفاء بإقرار المستدعي ويمينه عند تنظيم المشروحات وتوقيع الشاهدين على الاستدعاء أمام فضيلة القاضي أو الموظف المختص والتوقيع على السجلات من اصحاب العلاقة فقط.

المعاملات التي تصدر عن المحاكم الشرعية والوثائق بكافة انواعها ومواضيعها هي بينه قاطعة لما نظمت من اجله ولا يطعن فيها الا بالتزوير.

وان تنظيمها لدى الموظف المختص وهو القاضي الشرعي بعد التحقق من صحة ما ورد فيها وله وجوه:

الاقرار هو حجه قاصره على المقر ولا يتعدى الى الغير الا بالبينة فإذا تعدى الى الغير فإقامة البينة التي تقطع الشك باليقين ويترتب عليها احكام شرعية. كالإقرار بالقرابة ابوه وبنوه والاقرار بالأخوة والعمومة

فإن الاقرار ملزم لمن اقر به الا إذا تعدى للغير فإقامة البينة ليشمل من تعلق به الاقرار. والاقرار بالزوجية واستمرارها حجه قاصرة على المقر ولا يتعدى الى الغير بإقامة البينة والتصديق لما يترتب عليه من احكام الى اخر ما جاء في هذا المحضر فاعتماد التوقيع انما يكون على السجلات لبقائها عند الحاجة للمضاهاة والتطبيق وهو ما عليه العمل في المحاكم الشرعية والتوقيع على السجلات امر لازم.

(13) بيان وشرح المادة 391 من قانون الاحوال الشخصية المعمول به في دولة فلسطين – قطاع غزه

- وهل لفظ النساء يشمل جميع النساء ومن ضمنهم الام، أم يشمل جميع النساء ما عدا الام، وهل طبقا للقانون الفلسطيني المعمول به في غزه تنتهي حضانة الام إذا لم تتزوج ام انها تستمر طالما حبست نفسها عن الزواج.

الاساس الاول في الحضانة: الام النسبية أحق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة اذا اجتمعت فيها شرائط الحضانة.

واعطي الحق للحضانة للذمية أما كانت ام غيرها لابنها حتى يعقل دينا او يخشى عليه ان يألف دينا غير الاسلام بشرط اهلية الحاضنة وتحقق مصلحه المحضون ولا فرق في ذلك بين الام وغيرها من الحاضنات وبموجب المادة 391 عدد سن الحضانة باستغناء الغلام عن خدمة النساء إذا بلغ سبع سنين والصبية ببلوغها تسع سنين الى اخر ما جاء في هذه المادة.

ولم يميز بين الحاضنات سواء كانت اما ام غير ام.

والقانون الذي يسرى قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت انعقاد الزواج بناء على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة للمال بمقتضى احكام المادة 14 من القانون المدني رقم 43/ 1976 وكذلك الحضانة وهي من الآثار التي يرتبها عقد الزواج.

واما ما يتعلق بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعة لحماية المحجورين والغائبين قانون الشخص الذي تجب حمايته وهو ما تضمنته المادة 17 من القانون المذكور، وإذا ما اختلفا جنسيه فالقانون الواجب هو قانون الإقامة بما ورد في المادة 26 من القانون المذكور.

(14) الاجابة على ما ورد في كتاب رئيس هيئة التفتيش المؤرخ 2018/11/12م والذي يطلب فيه اصدارتعميم باعتباركل قسط شهري دفعة مستقلة واستيفاء رسم مستقل عن كل دفعه بموجب نظام رسوم المحاكم الشرعية رقم 1983/55 بنسبة 2.5%بما لا يقل عن خمسة دنانير ولا يزيد عن خمسين ديناراً الرسم الذي يستوفي للسند التنفيذي لدى قاضي التنفيذ انما يكون عند الطلب بتقديم السند التنفيذي وقد بينت السندات التنفيذية القابلة للتقسيط والسندات التنفيذية التي لا تقسط ولا يلحقها التقسيط كالنفقات للزوجة والاصول والفروع والاقارب.

واما السندات التنفيذية التي تقسط فيكون استيفاء الرسم التنفيذي عند طلب التنفيذ لدى دائرة التنفيذ.

(15) الإجابة على ما ورد في كتاب مدير عام الادارة المالية المركزية – للدائرة القانونية / الامن العام رقم 00/ش ق /5179 تاريخ 2018/11/6م، الذي يفصل في استحقاق التقاعد للورثة هو هيئة التقاعد الفلسطينية التي من صلاحيتها الفصل في هذا الامر.

ومن جهة اخرى فيقتضى لطالب الاستحقاق لهذا التقاعد استصدار حجة حصر ارث لبيان استحقاق كل من الورثة للاعتماد عليها اذا ما دعت الحاجه الى تقسيم التقاعد على ورثة الام.

(16) الاجابة على كتاب مجموعة من المحامين في محافظة طولكرم بموجب كتاب فضيلة قاضي محكمة طولكرم الشرعية رقم 373/17/1 تاريخ 2018/8/16م التأكيد على ما ورد في محضر اجتماع المكتب الفني رقم 2018/10م تاريخ 2018/4/2م ان الابراء الوارد في هذا التعميم الذي يحمل الرقم 2018/16م تاريخ 2018/3/11م مرتبط بالقبض في حال الطلاق مقابل الابراء العام فإن كان الابراء مرتبطاً بالطلاق مقابل الابراء العام والقبض فإن تنظيم هذه الوكالة انما يكون لدى المحاكم الشرعية او الكاتب العدل واما التوكيل بالإبراء مطلقا فلا تشمله الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون المحامين رقم 1952/12م .

(17) الاجابة على كتاب فضيلة قاضي محكمة جنين الشرعية رقم 1059/24/1 تاريخ 2018/10/23م، كيفية استخراج الصور عن الاصول المحفوظة لدى المحاكم الشرعية بينته المادة 133 من قانون اصول المحاكمات الشرعية رقم 1959/31م المعمول به والساري المفعول في المحاكم الشرعية بأن يشرح في كل صورة مأخوذة عن الاوراق المحفوظة لدى المحاكم الشرعية انها طبق الاصل ويوقع ذلك من الكاتب والقاضي ويختم بختم المحكمة .

هذه طريق الاستنساخ للصورة عن الاصول المحفوظة لدى المحاكم الشرعية وذلك لاعتمادها بمقتضى احكام المادة 75 من قانون اصول المحاكمات الشرعية فإخراجها بهذه الطريق.

اما التصوير وترك شيء منها مخالف للأصول الواجب اتباعها فالتقيد بما ورد في التعميم رقم 2018/31م تاريخ 2018/7/9م.

(18) النسب من الامور التي يتعلق بها حق الله تعالى فالحكم الصادر رداً وثبوتاً تابع للتدقيق بمقتضى احكام المادة 138 من قانون اصول المحاكمات الشرعية حيث ذكرت الامور التي يتعلق بها حق الله تعالى مطلقه والمطلق على اطلاقه. وبناء عليه فإن هذه الدعوى تابعه للتدقيق جوازاً من قبل

محكمة الاستئناف الشرعية بمقتضى احكام المادة 137 من قانون اصول المحاكمات الشرعية وقد فوت على نفسه حقا يملكه وهو اللعان ونفي النسب في وقته.

(19) الاقرار بالزواج و انه كان صورياً لغايات الحصول على تصريح عمل لعقد زواج تم بإيجاب وقبول ومو افقة الولي وحضور شاهدين اقرار معتبر والطلاق الذي صدر منه قبل الدخول والخلوة كذلك فإقامه دعوى اثبات زواج وطلاق حسب الوجه الشرعي وتكليف النيابة الشرعية اقامه هذه الدعوى.

محكمة الاستئناف الشرعية

وهي الدرجة الثانية من درجات التقاضي، كما أنها محكمة موضوع وتنظر في الدعاوى المستأنفة المرفوعة لها من المحاكم الابتدائية والمقر الدائم لها العاصمة مدينة القدس الشريف، ولها عدد من الهيئات القضائية، حيث توجد هيئة في رام الله وهيئة في نابلس، وهيئة ثالثة في الخليل، وفي قطاع غزة توجد هيئتان لمحكمة الاستئناف الشرعية، الأولى في غزة والثانية في خان يونس، ولكل محكمة منها قلم مكون من رئيس القلم وعدد من الكتبة والمحضرين.

كما نصت الفقرة الأولى من المادة (136) من قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 31 لسنة 1959م، على أن مدة الاستئناف ثلاثون يوماً تبدئ من تاريخ صدور الحكم إذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغ الحكم إلى المستأنف إذا كان غيابياً، ويسقط من المدة اليوم الذي صدر فيه الحكم أو جرى فيه التبليغ كما تسقط أيام العطل الرسمية إذا وقعت في نهاية مدة الاستئناف.

ونصت المادة (143) من القانون المذكور أن محكمة الاستئناف تفصل في القضايا المستأنفة تدقيقاً دون حضور الطرفين إلا إذا قررت المحكمة الاستئنافية سماع الاستئناف مرافعة أو طلب أحد الطرفين ذلك ووافقت المحكمة على الطلب وعليها في حالة الرفض أن تدرج في القرار أسباب الرفض، وتبين الإحصاءات والجداول الإنجازات الخاصة بأعمال محاكم الاستئناف الشرعية في دولة فلسطين على النحو الآتية:

محكمة استئناف نابلس الشرعية:

اهم الإنجازات لعام 2018م:

لقد تم استبدال ونقل مقر محكمة استئناف نابلس الشرعية، بحيث تم تخصيص الغرف الخاصة بهيئة وقلم المحكمة في المقر الجديد، وتزويدها باللوازم ومنها أجهزة الحاسوب لكل غرفة.

كما جرى التعاقد بين ديوان قاضي القضاة وشركة خدمات داخلية، وقد تم تخصيص موظف من قبل الشركة لهذه المحكمة.

اللوازم:

تم تزويد هذه المحكمة بآلة تصوير حديثة وأجهزة حاسوب، وشبكة التواصل.

السجلات:

جرى تجليد كرتوني لثماني سجلات أحكام.

الدراسات:

جرى من قبل المحكمة العديد من الدراسات ومنها:

1- التحفظات على إتفاقية سيداو ودور القضاء الشرعي في الحفاظ على حقوق المرأة.
2- ملاحظات بخصوص كتاب وزير التنمية الاجتماعية حول دور ومهام ديوان قاضي القضاة بموجب مسودة قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
3- إعداد دراسة تنبؤ بالاحتياجات عملاً بتعميم 2018/39.

المحاكم الشرعية الابتدائية الفلسطينية

هي الدرجة الأولى من درجات التقاضي – تختص بنظر مسائل الأسرة عملاً بالمادة (101) من القانون الأساسي الفلسطيني التي تنص على أن :[المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقاً للقانون]، وبناء على ذلك تختص المحاكم الشرعية في أمور الزواج والطلاق والنفقات والحضانة والإرث والوصية والهبة والحجر ونحو ذلك من المسائل التي تفصل فيها المحاكم الشرعية في فلسطين، أو تسجيل الحجج المتعلقة بمعاملاتها كقضايا الحسبة و الحجر بأنواعه وكذلك التوثيقات الشرعية مثل الحجج المتعلقة بالوصية، والوصاية والولاية والإقرارات الشرعية وحصر الإرث والتخارج والوكالة وإذن الأوصياء والأولياء بالبيع والطلاق والهبة والوقف والحكر، حيث بينت ذلك المادة (2) من قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 1959/31 الوظيفة والصلاحية للمحاكم الابتدائية وهي على النحو الآتية:-

1. الوقف وانشاؤه من قبل المسلمين وشروطه والتولية عليه واستبداله و ماله علاقة بإدارته الداخلية وتحويل المسقفات والمستغلات الوقفية للإجارتين وربطها بالمقاطعة.

2. الدعاوى المتعلقة بالنزاع بين وقفين أو بصحة الوقف وما يترتب عليه من حقوق أسست بعرف خاص، أما إذا ادعى أحد الطرفين بملكية العقار المتنازع فيه مع وجود كتاب وقف أو حكم بالوقف أو كان العقار من الأوقاف المشهورة شهرة شائعة عند أهل القرية أو المحلة وأبرز مدعي الملكية في جميع هذه الحالات أوراقاً ومستندات تعزز ادعاءه فعلى المحكمة أن تؤجل السير في الدعوى وتكلفه مراجعة المحكمة ذات الصلاحية خلال مدة معقولة، فإذا أبرز ما يدل على إقامة الدعوى لدى تلك المحكمة تقرر المحكمة الشرعية وقف السير في الدعوى التي أمامها إلى أن تبت المحكمة في شأن ملكية العقار وإلاّ سارت في الدعوى وأكملتها.

3. مداينات أموال الأيتام والأوقاف المربوطة بحجج شرعية.

4. الولاية والوصاية والوراثة.

5. الحجر وفكه واثبات الرشد.

6. نصب القيم والوصي وعزلهما.

7. المفقود.

8. المناكحات والمفارقات والمهر والجهاز وما يدفع على حساب المهر والنفقة والنسب والحضانة.

9. تحرير التركات الواجب تحريرها والفصل في الادعاءات بملكية أعيانها والحكم في دعاوي الديون التي عليها، إلاّ ما كان منها متعلقاً بمال غير منقول أو ناشئاً عن معاملة تجارية وتصفيتها وتقسيمها بين الورثة وتعيين حصص الوارثين الشرعية والانتقالية.

10.كل ما يحدث بين الزوجين ويكون مصدره عقد الزواج.

11. طلبات الدية إذا كان الفريقان مسلمين وكذلك إذا كان أحدهما غير مسلم ورضيا أن يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم الشرعية.

12. التخارج من التركة كلها في الأموال المنقولة وغير المنقولة.

13. الهبة في مرض الموت والوصية.

14. الإذن للولي والوصي والمتولي والقيم ومحاسبتهم والحكم بنتائج هذه المحاسبة.

15. الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الإسلامية المسجلة لدى المحاكم الشرعية إذا كان الواقف غير مسلم واتفق الفرقاء على ذلك.

16. كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية بين المسلمين.

17. كل عقد زواج سجل لدى المحاكم الشرعية أو أحد مأذونيها وما ينشأ عنه.

المادة (3): كل دعوى ترى في محكمة المحل الذي يقيم فيه المدعى عليه ضمن حدود المملكة فإن لم يكن للمدعى عليه محل إقامة في المملكة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التي يقيم فيها المدعي ضمن حدود المملكة ويستثنى من ذلك الدعاوى الآتية:

1. الدعاوى المتعلقة بالأوقاف غير المنقولة ترى في محكمة المحل الموجود فيه ذلك الوقف.
2. الدعاوى المتعلقة بمداينات أموال الأيتام والأوقاف لا ترى إلاّ في محكمة المحل الذي جرى فيه العقد.
3. دعوى الوصية تقام في محكمة إقامة المتوفي أو محل وجود التركة.
4. تجوز رؤية دعوى النكاح في محكمة المدعى عليه أو المحكمة التي جرى في منطقتها العقد وتجوز دعوى الافتراق في المحكمتين المذكورتين وفي محكمة المحل الذي وقع فيه الحادث.

5. لجميع المحاكم حق تقدير النفقة للأصول والفروع والصغار وفاقدي الأهلية والزوجات وطلب الحضانة وتقدير أجرة الرضاع والمسكن.
6. إذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً على الباقين أو كان موضوع الدعوى واحداً تقام الدعوى في محكمة أحدهم وإذا أقيمت في محكمة امتنع على غيرها رؤية الدعوى ما لم تكن الدعاوى المستثناة في هذا القانون.
7. تحكم المحكمة في دعوى الدفع بناء على طلب الدافع.

وبما أن القضاء هو الحكم بين المتخاصمين وإلزامهما به بكيفية مخصوصة في إجراءات التقاضي، فإن هذا يتطلب معرفة الدعوى ودفعها والحكم فيها وأسباب الحكم من إقرار أو بينة أو يمين أو نكول أو قرينة ومعرفة كيفية السير فيها منذ إقامتها حتى يصدر حكمها الابتدائي والاستئنافي أو الطعن، وكيفية ضبط وقائعها وتسجيل قرارها، وهذا ما هو جاري العمل به في المحاكم الشرعية الفلسطينية.

وإن القوانين أو القرارات والتعميمات التي يصدرها سماحة قاضي القضاة تحدد هذا الاختصاص لكل محكمة شرعية، فمثلاً يبلغ عدد المحاكم الشرعية الابتدائية في الضفة الغربية 26 محكمة شرعية، وعدد المحاكم الابتدائية في قطاع غزة 10 محاكم شرعية ومركز كل هذه المحاكم هو العاصمة القدس الشريف.

وهذه بعض النماذج المميزة لبعض المحاكم الشرعية الفلسطينية على النحو الآتي:

محكمة حلحول الشرعية: افتتحت محكمة حلحول الشرعية عام 2003 وهي تعتبر ثامن محكمة ابتدائية شرعية من حيث الحجم وتخدم منطقة شمال الخليل ويبلغ عددهم 121 ألف نسمة.

أهم إنجازات المحكمة لعام 2018م:

1. فهرسة سجلات عقود الزواج على الحاسوب: حيث تم فهرسة سجلات محكمة حلحول الشرعية من عام 1949م حتى نهاية عام 2018م، حيث بلغ عدد عقود الزواج المفهرسة 26919 عقد زواج تم بيان فيها اسم الزوج والزوجة ورقم العقد واسم المأذون وتاريخ عقد الزواج وهذا يسهل عملية معرفة تكرار عقد الزواج.
2. حل مسألة ارثيه شرعية مكونة من 114 وفاة (مناسخة) وهي أطول وراثة في المحاكم الشرعية بلغ عدد الورثة 690 وريثاً، وان المورث الأول توفي عام 1934م وآخر وفاة كانت بتاريخ 2018/10/25م وتم تقسيمها من قبل رئيس قلم المحكمة رشيد أسعد وتدقيقها من قبل فضيلة القاضي رشاد محمد جبرين سلهب.
3. فهرسة التعميمات الصادرة عن سماحة قاضي القضاة منذ عام 2003م حتى نهاية عام 2018م حسب موضوع التعميم.

محكمة نابلس الشرعية:

أهم الإنجازات لعام 2018:

1. تم نقل مقر محكمة الاستئناف الشرعية ومحكمة نابلس الشرعية بكافة دوائرها من مقرها القديم الى المقر الجديد لتوفير بيئة أفضل للعمل مجهزة بكافة المستلزمات اللازمة للعمل
2. تم تزويد المحكمة بأجهزة حواسيب جديده وشبكة داخليه حديثة تساعد الموظف على اتمام عمله وتقديم الخدمة المطلوبة منه للمواطنين على أكمل وجه.
3. رفد المحكمة بعدد من الموظفين لإتمام معاملات المواطنين بسرعه أكبر.
4. رفد المحكمة بمحاسب اخر لإنجاز المعاملات بشكل أسرع
5. تخصيص مكان واسع للأرشيف وتنظيمه بشكل أفضل لاستيعاب الملفات بشكل أفضل.
6. العمل جار على صيانة الملفات القديمة بالتعاون مع دار احياء التراث التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية والتي هي بحاجة الى تأهيل وترميم وترقيم وتعقيم وتجليد من اجل المحافظة عليها وصيانتها من التلف لمرور الزمن عليها خاصة أن ارشيف محكمة نابلس الشرعية يعود الى 400 سنة.
7. تم تعيين مأذونين جدد للمحكمة لتقديم خدمة أفضل للمواطنين خاصة أن محكمة نابلس تخدم أربعمائة الف مواطن تشمل المدينة والقرى التابعة لها بالإضافة الى المخيمات (بلاطه وعسكر القديم والجديد ومخيم العين).
8. تخصيص غرف للمشاهدة (مشاهدة الأطفال) تساعد دائرة التنفيذ الشرعي على اتمام عملها على أكمل وجه بعد أن كانت غير متوفرة في المحكمة القديمة.

9.تخصيص غرفة خاصة لإجراء عقود الزواج تليق بالمواطن الفلسطيني الذي يرغب بإجراء عقد زواجه في المحكمة بعد أن كانت غير متوفرة في المحكمة القديمة.

1. تخصيص شركة للضيافة والنظافة للمحافظة على النظافة العامة للمحكمة وتوفير بيئة مناسبة للعمل.
2. توفير غرفة خاصة للمحامين الشرعيين.
3. تهيئة دائرة التنفيذ الشرعي بشكل أفضل وتخصيص ارشيف خاص بها لحفظ الملفات.

صورة للمبنى الجديد لمحكمة نابلس الشرعية2018م

محكمة بيرزيت الشرعية:

أهم إنجازات ونشاطات محكمة بيرزيت الشرعية لعام 2018 تتمثل بالآتي:

1- تم استبدال المبنى القديم بمبنى جديد للمحكمة تبلغ مساحته ما يقارب 300 متر مربع وهو مبنى صحي يشمل غرفة كبيرة للقاضي وقاعة للموظفين بالإضافة إلى غرفة لرئيس القلم وغرفة للإرشاد الأسري وصالة انتظار للمراجعين واسعة ودورة مياه تتكون من ثلاثة حمامات منها حمام لذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى أرشيف وغرفة محامين وقد تم تزويد المبنى الجديد بأثاث جديد من مكتب لفضيلة القاضي ومكتب لرئيس القلم وعدد كبير من الكراسي للمراجعين الأمر الذي انعكس ايجاباً على نفسية وصحة المواطنين والمراجعين معاً، إن محكمة بيرزيت الشرعية تغطي خمساً وعشرين قرية تابعة لها وهي:

(دير أبو مشعل/ بيت ريما/ بيت صفا/ دير السودان/ عجول/ دير غسانه/ النبي صالح/ دير نظام/ عابود/ قراوة بني زيد/ كفر عين/ الجلزون/ دور القرع/ ابوقش/ جفنا/ بيتللو/ كوبر/ دير عمار/ ابوشخيدم/ بيرزيت/ عطارة/ برهام/ جيبيا/ المزرعة القبلية).

2- رفد المحكمة بموظفين للمحاسبة والإرشاد وطباعة الحجج حيث كانت تعاني المحكمة من نقص في عدد الموظفين وكان هذا يشكل عبئاً كبيراً على الموظفين لقلة عددهم وهذا الأمر انعكس إيجاباً على عمل المحكمة من حيث سرعة الإنجاز والدقة في العمل وتخفيف الضغط على الموظفين.

3- تم تعيين خمسة مأذونين وذلك لإجراء عقود الزواج في مناطق سكن المواطنين الأمر الذي سهل على المواطنين إجراء عقود الزواج.

4- إجراء دورات وورش عمل تدريبية لموظفي الإرشاد ومحضري المحاكم ودورات للمحاسبين.

محكمة الخليل الجنوبية:

أهم الإنجازات لعام 2018م:

1- تم استبدال المقر القديم بمقر جديد للمحكمة بمساحة (250) م^2 وتجهيزه بكامل اللوازم والأثاث ويشمل غرفة قاضي المحكمة وغرفة القلم وغرفة نيابة ونظارة وغرفة عقود زواج وغرفة إرشاد أسري وغرفة مشاهدة وغرفة رضاع وأرشيف والخدمات وتم الإعلان للجمهور عن المقر الجديد من خلال راديو الظاهرية ومواقع الإنترنت.

2- شارك محضرا المحكمة معتز سعدي طميزه وراضي ساكت الهوارين في الدورة التدريبية للمحضرين المنعقدة في ديوان قاضي القضاة يوم الأربعاء 2018/10/31م و 2018/11/7م.

3- قامت المحكمة بتدريب (18) طالباً وطالبة من طلاب تخصص القضاء الشرعي في كلية العلوم الإسلامية فرع الظاهرية على أعمال التوثيق في سجلات المحكمة وسير الدعاوى وتم تزويدهم بالنصوص القانونية المرتبطة بمجال دراستهم تحت إشراف رئيس قلم المحكمة الشيخ عبد الجبار منصور أبو سنينه.

4- إنشاء صفحة إلكترونية لمحكمة الخليل الجنوبية الشرعية.

محكمة نعلين الشرعية:

أهم الإنجازات عام 2018م:

تقدم المحكمة الكثير من الخدمات للمواطنين ويتبع لها 12 قرية وهي (بلعين وخربثا بني حارث ودير قديس ونعلين والمدية وقبيا وشقبا ورنتيس واللبن الغربي وبدرس وشبتين وراس كركر)، ومخصص للمحكمة قاضٍ ورئيس قلم ومراسل وكاتبة، ويتبع المحكمة 6 مأذونين وكل مأذون يتبع له قريتان من القرى المذكورة أعلاه، كما أنه يوجد في المحكمة دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري مما أدى إلى تناقص حالات الطلاق والمشاكل الأسرية بسبب الإرشاد والتوجيه الأسري، وتم تزويد المحكمة ببصمة لضبط دوام الموظفين، كما تم تزويد المحكمة بخزانتين لحفظ الملفات والسجلات، وتم صيانة المحكمة وترتيبها من دهان وصيانة الأبواب وتزويد المحكمة بطقم كنب للقاضي وبرادي وسجاد ومدفأة ومراوح وغاز وأدوات مطبخ وتحسين الإضاءة وهذا تم تقديمه كهدية من بلدية نعلين.

هيئة التفتيش القضائي

يستند عمل هيئة التفتيش القضائي الى الفقرة (ج) من المادة (18) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية المعمول به رقم 19 لسنة 1972م وتنص على أنه: (يعاون مفتش المحاكم الشرعية قاضي القضاة في تفتيش المحاكم الشرعية .....) ثم تطور التفتيش فأصبح مجلسا للتفتيش القضائي مكوناً من رئيس وثمانية أعضاء من القضاة الشرعيين بموجب قرار المجلس القضائي الشرعي رقم 2003/1م لسنة 2003م، ثم تحول التفتيش إلى هيئة بموجب القرار بقانون بشأن القضاء الشرعي رقم 3 لسنة 2012م، بخصوص تشكيل المجلس القضائي الشرعي الصادر عن رئيس دولة فلسطين بتاريخ 2012/1/2م والذي أشار إلى أن رئيس هيئة التفتيش القضائي عضو في المجلس، وتم إعادة تشكيل الهيئة برئاسة فضيلة القاضي عبدالله محمد خليل حرب وعدد من الموظفين الماليين والإداريين بموجب القرار الإداري رقم 2017/407 تاريخ 2017/12/21م الصادر عن معالي قاضي القضاة حفظه الله.

مهام وأعمال هيئة التفتيش القضائي

1- التفتيش على كافة اعمال المحاكم الشرعية والدوائر التابعة لها، وتصويب الأخطاء التي اعترت بعض الاعمال في الدعاوى والتوثيقات بعد اعداد التقارير لمعالي قاضي القضاة للاطلاع والإيعاز للمحاكم المعنية للأخذ بملاحظات هيئة التفتيش، حيث قامت الهيئة خلال عام 2018م بالتفتيش الدوري على جميع المحاكم الشرعية والدوائر التابعة لها، وقدمت الهيئة تقريرا مفصلا عن كل محكمة في اعقاب زياراتها علما بان التفتيش على هذه المحاكم قد تم على جميع معاملاتها من قضايا وتوثيقات ورسوم وسجلات وملفات تنفيذ كما قامت الهيئة بالتفتيش المفاجئ على كافة المحاكم الشرعية عدة مرات للاطلاع على سير العمل ومتابعته لضمان استقرار العمل.

2- قامت هيئة التفتيش القضائي بالتفتيش على المحاكم الشرعية من **جولة إلى خمس جولات** تستمر الجولة من يوم عمل إلى أربعة أيام عمل بواقع **114 يوماً** تفتيشياً لسنة 2018م.

3- انعكس التفتيش المكرر والدوري على المحاكم الشرعية على حسن سير العمل باعتبار التفتيش رقابة داخلية.

4- معالجة الشكاوى المقدمة من الجمهور الكريم على العاملين في المحاكم الشرعية والمحولة من قبل معالي قاضي القضاة للتحقق والتحقيق والتوصل الى النتائج السليمة مما يؤدي الى تصحيح المسار القانوني عند بعض العاملين في المحاكم من قضاة وغيرهم، إن وجد الامر الذي انعكس إيجابيا على الخدمة التي تقدم للجمهور والحفاظ على حقوقهم حيث تعاملت هيئة التفتيش مع 80 شكوى محوله من قبل معالي قاضي القضاة من مؤسسات رسمية وغير رسمية او من موظفين او من مواطنين بزيادة أكثر من 100% عن العام الماضي، مما يدل على زيادة الثقة بالمحاكم الشرعية ووحدة الشكاوى في ديوان قاضي القضاة، وتم البت في أكثر من 90% منها وتم تنسيب ما يلزم لمعالي قاضي القضاة لاتخاذ ما يراه مناسبا وقام رئيس هيئة التفتيش بالرد على عدد من الاستفسارات التي تحتاج الى الرد القانوني.

5- توحيد العمل في المحاكم الشرعية من خلال جولات التفتيش.

6- قام رئيس هيئة التفتيش بمرافقة معالي قاضي قضاة فلسطين الدكتور محمود صدقي الهباش حفظه الله إلى المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2018/4/26م للتوقيع على اتفاقية تعاون مشترك بين القضاء الشرعي الأردني والقضاء الشرعي الفلسطيني.

7- كما قام رئيس الهيئة بمرافقة معالي قاضي قضاة فلسطين حفظه الله إلى إسبانيا ضمن وفد فلسطين بتاريخ 2018/11/5م للمشاركة في مؤتمر تحديد مشاكل الأقليات الدينية.

8- قام رئيس هيئة التفتيش القضائي بصفته رئيساً للجنة المأذونين الشرعيين بالإشراف على امتحان لتعيين مأذونين شرعيين بتاريخ 2018/7/29م حيث قامت اللجنة بالتنسيب لمعالي قاضي قضاة فلسطين بتعيين 17 مأذوناً شرعياً في كافة المحافظات الشمالية.

9- قامت هيئة التفتيش القضائي بتدريب محاسبي جميع المحاكم الشرعية على تطبيق نظام الرسوم الجديدة وفق تسعيرة سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2018/2/28م.

10- كما وأشرفت هيئة التفتيش على حفل تخريج 250 محامياً شرعياً قاموا بالقسم أمام معالي قاضي قضاة فلسطين بتاريخ 2018/4/1م بعد استكمال إجراءات تخرجهم.

11- قام رئيس هيئة التفتيش بتدريب جميع محضري المحاكم الشرعية على التبليغ القانوني في القضايا والمعاملات في المحاكم الشرعية بتاريخ 2018/10/31م.

12- قام رئيس هيئة التفتيش بالمشاركة في ورشة عمل التفتيش القضائي وحقوق الانسان لمدة يومين في مدينة رام الله على رأس فريق يمثل ديوان قاضي القضاة بالشراكة مع القضاء النظامي والنيابة العامة وذلك بناء على قرار معالي قاضي القضاة رقم 2018/415 تاريخ 2018/12/5م.

13- **المشاركة في لجان قضائية:** شاركت هيئة التفتيش القضائي بعدة لجان منها رئاسة لجنة المأذونين الشرعيين بموجب القرار الإداري رقم 2017/414 تاريخ 2017/12/28م .

14- رئيس هيئة التفتيش القضائي عضو لجنة فريق التخطيط القضائي برئاسة قاضي قضاة فلسطين لوضع الخطط والتصورات الضرورية لعمل ديوان قاضي القضاة والتعاون مع المؤسسات الشريكة بموجب القرار الإداري الصادر عن معالي قاضي قضاة فلسطين حفظه الله رقم 2018/269م تاريخ 2018/8/1م.

15- بالإضافة إلى الحضور والمشاركة في العديد من ورش العمل والحلقات الإذاعية والمقابلات الصحفية والتلفزيونية والمواقع الكترونية.

16- **التحديات:** تواجه هيئة التفتيش القضائي تحديات على عدة مستويات منها مأسسة الهيئة بعمل لائحة تفتيش تواكب التطور في ديوان قاضي القضاة واستحداث دوائر التنفيذ والإرشاد والإصلاح الاسري والنيابة الشرعية ورفد الهيئة بعدد كاف من القضاة والموظفين.

الطموحات المستقبلية:

تطمح هيئة التفتيش القضائي بتطويرها بالشكل الذي يتلاءم وأهمية العمل الذي تقوم به، بحيث يتم رفدها بالعديد من الكوادر الوظيفية المتخصصة بالإضافة الى الترتيبات اللوجستية وذلك حتى تلبي رؤية وتوجهات سماحة قاضي قضاة فلسطين في الوصول الى بيئة قضائية فلسطينية تسودها العدالة وتضمنها اجراءات قانونية حيادية ونزيهة تصان فيها الحقوق والحريات.

النيابة الشرعية

أنشئ في ديوان قاضي القضاة نيابة متخصصة بالحق العام الشرعي تسمى النيابة الشرعية، تتولى رئاستها القاضية صمود ضميري عضو محكمة الاستئناف الشرعية، وتحرك الدعوى باسم الحق العام بناءً على تفويضات تصدر بشكل مركزي من قبل رئيسة النيابة الشرعية بعد اخذ التحقيقات اللازمة مع الأطراف وإعداد اللوائح حسب الأصول.

وتعد النيابة الشرعية حارسة الحق العام الشرعي، ووظيفة النيابة الأساسية تمكنها من إقامة دعوى على كل من اعتدى على الحق العام الشرعي، وبالتالي تكون طرفا يمكنه توجيه سير الخصومة حيث أنّها خصم في الدعوى وتملك تقديم الدفوع والبينات ...

وتمارس النيابة اختصاصاتها بموجب نظام خاص ينظم عملها إلى جانب قانون الأحوال الشخصية وأصول المحاكمات الشرعية الساريين، وينصب عملها على حماية حدود الحق العام مثل حفظ حل وحرمة الفروج كدعاوى اثبات الطلاق ودعاوى اثبات الزواج ودعاوى اثبات النسب، إلى جانب الدعاوى الخاصة بفاقدي الأهلية وناقصيها والأيتام الصغار وعزل ومحاسبة الاوصياء والاولياء والقوام والدعاوى المتعلقة بالأوقاف....

وتجري النيابة التحقيقات اللازمة في كل ما ترى التدخل فيه لتعلقه بحق الله تعالى، ويكون المدعي في هذه الدعاوى وكيل النيابة الشرعي المفوض بالادعاء باسم الحق العام الشرعي.

وتجري النيابة الشرعية التحقيقات من تلقاء نفسها أو بتكليف من سماحة قاضي القضاة، ومحاضرها معتبرة وهي بيّنة قاطعة لما نظمت من أجله.

انجازات النيابة الشرعية لعام 2018: -

بالنظر إلى إنجازات النيابة الشرعية عام 2018م نجد أنها نهضت نهضة كبيرة عن الاعوام السابقة من حيث الإجراءات القضائية المتبعة ومستوى أداء العاملين فيها على النحو الآتي:

- تعامل مكتب رئيس النيابة الشرعية مع 589 ملفاً تحقيقياً مرتبطاً بالحق العام الشرعي صدرت فيها تفويضات او تعليمات لوكلاء النيابة على النحو المدرج أدناه، مقابل 568 في العام السابق 2017.
- تعامل مكتب النيابة الشرعية في وسط الضفة والمتعلق بعمل محاكم "رام الله، بيرزيت، سلواد، نعلين، الرام، أريحا" مع100 ملف تحقيقي تم السير فيها حسب الأصول، مقابل82 في العام السابق 2017.
- تعامل مكتب النيابة الشرعية في شمال الضفة والمتعلق بعمل المحاكم " نابلس، حوارة، طوباس، قباطية"مع 220 ملفاً تحقيقياً تم السير فيها حسب الأصول، مقابل168 في العام السابق 2017م
- تعامل مكتب نيابة الأحوال الشخصية في شمال الضفة والمتعلق بعمل المحاكم " طولكرم، قلقيلية، سلفيت، بديا، عتيل" مع 70 ملفاً تحقيقياً تم السير فيها حسب الأصول، مقابل57 في العام السابق 2017.م
- تعامل مكتب النيابة الشرعية في جنوب الضفة والمتعلق بعمل المحاكم "الخليل، يطا، دورا" مع 119 ملفاً تحقيقياً تم السير فيها حسب الأصول، مقابل 103 ملفات في العام السابق 2017م
- تعامل مكتب النيابة الشرعية في جنوب الضفة والمتعلق بعمل المحاكم " بيت لحم، العيزرية، حلحول، ترقوميا" مع 96 ملفاً تحقيقياً وتم السير فيها حسب الأصول، مقابل97 ملفاً تحقيقياً في العام السابق 2017م.

وبتقييم عمل النيابة الشرعية نجد أن الإيجابيات تتمثل في:

- سرعة في التعامل مع الملفات التحقيقية وانضباط في الحضور من قبل أعضاء وموظفي النيابة الشرعية حيث لم يرد أي ملاحظة من السادة القضاة بخصوص تغيب أعضاء النيابة عن الجلسات.
- لم يرد أي شكوى من الجمهور في العام 2018 على أي عضو للنيابة الشرعية.
- ارتفاع قدرة طاقم عمل النيابة الشرعية على إبداء الملاحظات المتعلقة بإجراءات التقاضي والتفاعل الإيجابي مع رئيس النيابة للتعامل معها، وإن دمج أعضاء النيابة في التدريبات القضائية سابقاً ساهم برفع مستوى الأداء وعليه يسعى ديوان قاضي القضاة لاستمرار هذه التدريبات في العام 2019م.

أما المعيقات تتمثل في:

- ارتباط تبليغات النيابة الشرعية للأطراف بمحضري المحكمة في حين تعاني المحاكم من ضغط شديد.
- بطء البريد المركزي بين ديوان قاضي القضاة والمحاكم.
- تجاوز بعض المحاكم للسير بدعاوى الحق العام دون النيابة الشرعية المختصة مع التأكيد أن عام 2018 أفضل من العام الذي سبقه في هذا السياق.

وإن من الخطوات المتقدمة في عمل النيابة أنه تم تفعيل هيكلية النيابة الشرعية لمواقع الشمال والوسط والجنوب من خلال ترقية ثلاثة أعضاء في العام 2017 مما انعكس ايجاباً على مستوى أداء الموظفين في العام 2018 وتم ترقية عضو رابع في العام 2018.

نشاطات النيابة الشرعية عام 2018م: -

بتوجيهات من سماحة قاضي قضاة فلسطين الدكتور محمود الهباش قامت النيابة الشرعية بالآتي:

- عقد اجتماعين مركزيين لأعضاء النيابة الشرعية لمراجعة العمل في العام السابق ومناقشة الصعوبات.
- التزام اعضاء النيابة بعدد من مؤتمرات الحالة مع نيابة حماية الأسرة من العنف تحت إشراف رئيسة النيابة.
- شاركت النيابة الشرعية وبتوجيهات من سماحته في الوفد الرسمي لتقديم التقرير الأول عن دولة فلسطين فيما يتعلق باتفاقية سيداو، وسبقه تدريبات وجلسة صورية تدريبية مع وزارة الخارجية، ولحقه متابعات وتحضير للخطة التنفيذية للعام 2019 لتنفيذ التوصيات.
- عقدت رئيسة النيابة الشرعية جلستين مع الشرطة الفلسطينية لمواءمة القوانين لديهم مع النوع الاجتماعي.
- عقدت رئيسة النيابة الشرعية جلستين مع مكتب الرباعية حول التنفيذ القضائي الشرعي.
- قامت رئيسة النيابة بتسيير جلسة في المؤتمر الأول للبناء الدستوري في جامعة النجاح.
- حضرت رئيسة النيابة ورشة في مؤسسة مفتاح حول تعديل قانون الأحوال الشخصية.
- حضرت رئيسة النيابة الشرعية مؤتمر النيابة العامة وتقديم ورقة عن القضاء الشرعي في بيت لحم.
- قدمت رئيسة النيابة الشرعية محاضرة مع حركة إرادة في نابلس حول قانون الأحوال الشخصية والقضاء الشرعي.

هذا وإن النيابة الشرعية وبتوجيهات وتعليمات سماحة قاضي القضاة هي عضو في العديد من اللجان الوطنية على النحو الآتي:

- ✓ عضوية اللجنة الوطنية للمساعدة القانونية رئيس مشارك.
- ✓ عضوية الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة.
- ✓ عضوية نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات والمشاركة بورشة متعلقة بعمل الفريق والانتهاء من دليل الإجراءات.
- ✓ عضوية المرصد الوطني للعنف مع وزارة شؤون المرأة والمشاركة بإعداد الدليل والنماذج.
- ✓ عضوية لجنة الاحتضان للأطفال غير الشرعيين حيث تم التعامل مع 55 ملفاً في العام 2018.

- ✓ عضوية لجنة العمل المشتركة مع الإدارة العامة للأحوال المدنية في وزارة الداخلية لبحث ملفات مشتركة.
- ✓ عضوية اللجنة المكلفة بمتابعة الهدف الخامس من خطة التنمية المستدامة بإشراف وزارة المرأة.
- ✓ حضور عدد من الاجتماعات المتعلقة بلجنة التشريعات العادلة بخصوص قانون حماية الأسرة من العنف، والفريق الوطني للبوابة الإلكترونية.
- ✓ شاركت رئيسة النيابة الشرعية بعدد من البرامج الإعلامية في عدد من الإذاعات وشاشات الفضائيات مثل إذاعة راديو نساءFM وراية FM وتلفزيون فلسطين ومعاً وكذلك عدد من اللقاءات الصحفية وجميعها تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، والمرأة والطفل والأسرة والمجتمع.

ترى النيابة الشرعية ضمن الرؤية العامة لديوان قاضي القضاة أن الطموحات كبيرة، وتبذل جهداً مستمراً لتحقيقها حيث تطمح ل:

- ☒ العمل على معالجة الإطار القانوني للنيابة الشرعية كجزء من العلاج الشامل للبنية القانونية لعمل القضاء الشرعي، نظرا لقدم وضعف الآليات والتعددية الجغرافية في التطبيق القانوني.
- ☒ العمل على رفع عدد الكادر المؤهل في النيابة الشرعية.
- ☒ العمل على توفير الدعم اللوجستي لوكلاء النيابة ودمجهم ضمن شبكات العون القانوني والشبكات الرسمية لتقديم الخدمات.

جدول 1 :احصائية النيابة الشرعية لعام 2018م

اسم الدائرة	مدور من الشهر السابق	وارد	المجموع	المفصول	المدور لشهر القادم
محاكم قلقيلية، طولكرم ،سلفيت	10	60	70	56	14
نابلس، جنين، طوباس	47	220	267	109	158
منطقة جنوب الضفة/الخليل	18	101	119	97	22
منطقة بيت لحم	20	76	96	75	21
منطقة وسط الضفة/القدس	39	61	100	83	17
المجموع العام	134	518	652	420	232

رسم توضيحي 1 :احصائية النيابة الشرعية لعام 2018م

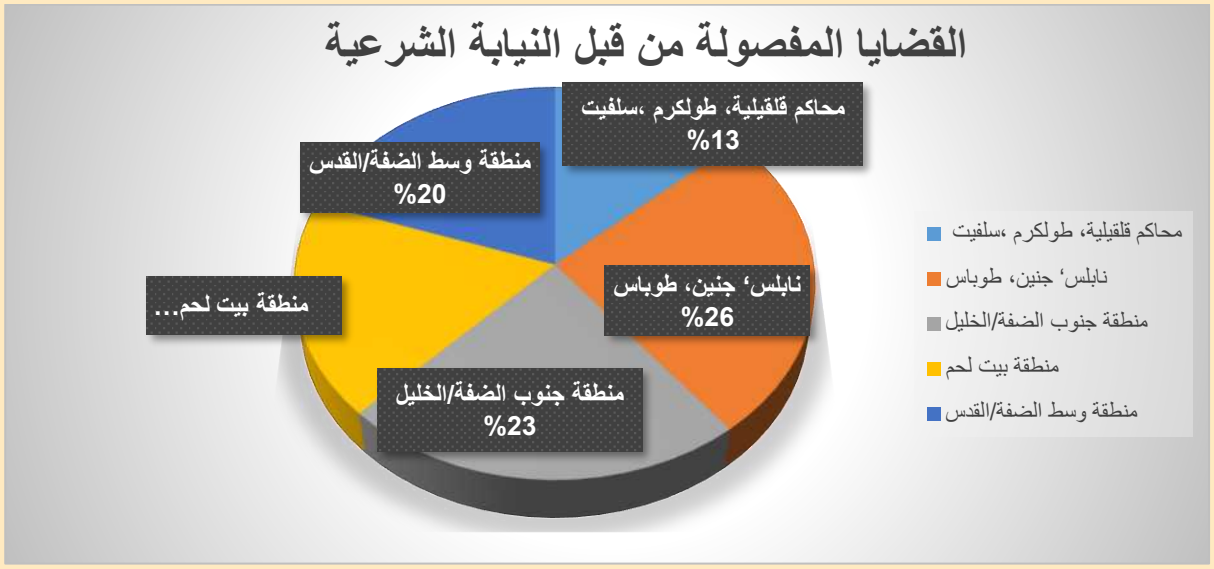

التنفيذ الشرعي في ديوان قاضي القضاة

لقد أناط المشرع الفلسطيني الاختصاص للمحاكم الشرعية تنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة عنها وذلك عندما أصدر قانون التنفيذ الشرعي رقم 17 لسنة 2016م، ونظم القانون الإجراءات القانونية المتبعة في تنفيذ السند التنفيذي وإنشاء دائرة التنفيذ في كل محكمة ويرأسها قاضٍ ويعاونه مأمور التنفيذ وعدد كاف من الموظفين، وبموجب القانون المذكور يجوز لقاضي القضاة بموجب قرار صادر عنه إنشاء دوائر تنفيذ شرعية في المحاكم الأخرى إذا دعت الضرورة ذلك.

لقد بذل ديوان قاضي القضاة في فلسطين جهداً مميزاً في إصدار هذا القانون حيث أن الحاجة كانت ماسة لتبسيط إجراءات تنفيذ الأحكام الشرعية ونقل الاختصاص في التنفيذ لمن أصدر إعلام الحكم خاصة أن أطراف التنفيذ هم في غالبيتهم من النساء والأطفال، وأن بعض الأحكام والأوامر التنفيذية الصادرة عن المحاكم الشرعية هي حقوق معنوية تستلزم إجراءات خاصة في التنفيذ وكفاءات تستطيع التعامل معها بعيداً عن النظرة المادية التي تحكم النظرة العامة للتنفيذ مثل تنفيذ أحكام الحضانة والمشاهدة والاستضافة وغيرها من الأحكام غير المادية، كما أن نقل الاختصاص التنفيذي للأحكام الشرعية إلى ديوان قاضي القضاة عمل على توحيد جهة اصدار الأحكام والقرارات والسندات الشرعية وجهة تنفيذها، فبعد أن كان القاضي الشرعي يصدر الحكم وتتولى جهة الإجراء في المحاكم النظامية تنفيذه أصبح الآن تنفيذ ذلك في نفس المحكمة التي أصدرت القرار، وكما ذكرنا فإن أحكام المحاكم الشرعية أغلبها تأخذ الصفة الاستعجالية خاصة صرف النفقات وأذونات صرف القاصرين والأيتام وفاقدي وناقصي الأهلية والأيتام، فإنها تمس الحياة الشخصية للفرد والأسرة والمجتمع، ولأجل ذلك فإنها تأخذ صفة الاستعجال في التنفيذ وإخضاعها لإجراءات طويلة تعمل على تعطيل العدالة الناجزة.

لقد استطاعت الكوادر المهنية المتخصصة بالتنفيذ الشرعي في ديوان قاضي القضاة وبعد توجيهات سماحة قاضي القضاة بتدريبها وتأهيلها في عدد من ورشات العمل واللقاءات مع الخبراء استطاعت التعامل وتطبيق قانون التنفيذ بحرفية ومهنية عالية ومميزة مما جعل ذلك ينعكس على سرعة تنفيذ الأحكام الشرعية والسندات التنفيذية ومعالجة مختلف قضايا التنفيذ وبخاصة قضايا التنفيذ المعنوية التي تمس الأسرة والمجتمع.

لقد بيّن قانون التنفيذ الشرعي الاختصاص الموضوعي لدوائر التنفيذ وأوضح الأنواع المختلفة للسندات التنفيذية التي يجوز تنفيذها وإجراءاتها وهذا ما أشارت إليه المادة (3) من قانون التنفيذ الشرعي رقم 2016/17م، حيث نصت على أن رئيس التنفيذ يتول الإشراف على تنفيذ السندات التنفيذية، وبينت المادة (51) من نفس القانون أنواع السندات التنفيذية عند تعريفها لمفهوم السند التنفيذي وشملت الاختصاص الموضوعي لدائرة التنفيذ على ما يلي: -

1- تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الشرعية.

2- تنفيذ القرارات معجلة التنفيذ الصادرة عن المحاكم الشرعية.

3- تنفيذ السندات والاتفاقات الصادرة أو المصادق عليها من المحاكم الشرعية عن المحاكم الشرعية.

4- تنفيذ الأحكام الأجنبية التي يتم إكساؤها بالصيغة التنفيذية لدى المحاكم الشرعية الفلسطينية.

اختصاص رئيس التنفيذ الشرعي: -

ذكرت المادة (5) من قانون التنفيذ الشرعي رقم 17 لسنة 2016م اختصاص رئيس التنفيذ الشرعي بجميع المنازعات التنفيذية بما في ذلك ما يلي: -

1. الحجز على أموال المحكوم عليه أو الاشتراك فيه أو فك الحجز عنها.

2. بيع الأموال المحجوزة.

3. تعيين الخبراء.

4. حبس المحكوم عليه

5. منع المحكوم عليه من السفر، إلا إذا قدم كفيلا يضمن الوفاء بالمحكوم به

6. التفويض باستعمال القوة الجبرية.

ويفصل رئيس التنفيذ في جميع الطلبات التنفيذية بالاستناد إلى أوراق الملف دون دعوة الخصوم وله دعوتهم إذا اقتضى الأمر ذلك.

وبينت المادة (3) في الفقرة الثالثة منها المراعاة الواجبة عند تنفيذ السندات التنفيذية بما يأتي: -

أ. للمحكوم عليه بعد تبلغه الإخطار أن يعترض على مجموع الدين أو على قسم منه خلال سبعة ايام من اليوم التالي لتاريخ تبلغه.

ب. إذا لم يقدم الاعتراض في الموعد المحدد في البند (أ) من هذه الفقرة، يثابر على التنفيذ، وفي هذه الحالة إذا استوفى الدائن دينه، كله أو بعضه، فللمحكوم عليه أن يقيم دعوى أمام المحكمة الاسترداد ما استوفي منه بغير حق.

ج. إذا اقر المحكوم عليه بكامل الدين، يدون ذلك في محضر التنفيذ ويتم التنفيذ وفق أحكام هذا القرار بقانون.

د. إذا أقر المحكوم عليه بقسم من الدين، يعرض ذلك على المحكوم له فإن صادق عليه يدون ذلك في المحضر ويتم تنفيذ ما جرى المصادقة عليه، وإذا لم يصادقه تتم المثابرة على تنفيذ كامل الدين وفق أحكام هذا القرار بقانون، وللمحكوم عليه في هذه الحالة إقامة الدعوى امام المحكمة لاسترداد ما استوفي منه بغير حق.

هـ. إذا ثبت للمحكمة بان المحكوم عليه محق في دعواه المشار إليها في البند (د) من هذه الفترة، فعليها أن تقضي على المحكوم له بغرامة لصالح الخزينة تعادل خمس الدين المحكوم باسترداده.

و. إذا طعن المحكوم عليه بالتزوير في السندات التنفيذية، كلف بمراجعة محكمة الموضوع المختصة لإثبات طعنه، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتقديم الطعن، وفي هذه الحالة يوقف التنفيذ بعد أن يقدم المحكوم عليه كفالة عدلية أو مصرفية يقبل بها رئيس التنفيذ لضمان الوفاء بالحق.

وكذلك يختص رئيس التنفيذ الشرعي بالقيام بالمهام الإدارية لدائرة التنفيذ، ويتولى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان صحة إجراءات التنفيذ، ومراقبة ومتابعة جميع القائمين على التنفيذ، وإلى جانب الرئيس يوجد عدد من الموظفين يقومون بمهام متعددة ومختلفة حسب العمل الموكل لكل واحد منهم وطبيعة عمله، وقد نصت الفقرة (أ) من المادة (6) من قانون التنفيذ الشرعي: "يتولى المأمور مباشرة الإجراءات التي يقتضيها تنفيذ السند التنفيذي وتنفيذ قرارات رئيس التنفيذ وأوامره عن طريق الجهات المختصة ويعاونه في ذلك العدد اللازم من الكتبة والمحضرين ".

وكذلك بين قانون التنفيذ الشرعي الاختصاص المكاني لدائرة التنفيذ ، الذي ينحصر في المحكمة التي يوجد فيها موطن المحكوم له ، وكذلك مكّن المشرع المحكوم له التنفيذ في محكمة موطن المحكوم عليه، أو في المحكمة التي جرى في دائرتها اصدار السند التنفيذي، او التي يقع في دائرتها مال المحكوم عليه، وهذا ما نصت عليه المادة (4) من قانون التنفيذ الشرعي: " يتم التنفيذ في محكمة موطن المحكوم له وللمحكوم له التنفيذ في محكمة موطن المحكوم عليه أو في المحكمة التي جرى في دائرتها اصدار السند التنفيذي او التي يقع في دائرتها مال المحكوم عليه".

وقد أوجب قانون التنفيذ الشرعي تطبيق أحكام قانون أصول المحاكمات الشرعية الخاصة بإجراءات التقاضي، كما أوجب القانون تطبيق أحكام قانون التنفيذ النظامي المعمول به في غير الحالات المنصوص عليها في قانون التنفيذ الشرعي.

إن ديوان قاضي القضاة يعمل باستمرار على تطوير أعمال التنفيذ وبخاصة مشروع الحوسبة، وعقد الاتفاقيات التي تمس العمل المالي لدائرة التنفيذ مثل سلطة النقد الفلسطينية، لتسهيل إجراءات دفع المستحقات المالية، من خلال تقديم خدمات الدفع الإلكتروني في الديوان والمحاكم الشرعية، لإتاحة دفع النفقات في محاكم التنفيذ الشرعية من خلال خدمة الدفع الإلكتروني، والاستفسار عن أرصدة المحكوم عليهم لدى البنوك العاملة في فلسطين.

هذا وأن المتفحص لنشاطات وأعمال دائرة التنفيذ الشرعي في المحاكم الشرعية الفلسطينية يلمس التطور الهائل والتطبيق الدقيق لقانون التنفيذ الشرعي وعلى النحو الآتي:

جدول 2 :كشف قضايا التنفيذ خلال العام 2018م

اسم المحكمة	المدور	*الوارد*	المجموع	مجموع القضايا المنفذة / المفصولة	المدور للعام القادم
محكمة نابلس الغربية الشرعية	514	861	1375	165	1210
محكمة طولكرم الشرعية	357	574	931	184	747
محكمة قلقيلية الشرعية	214	394	608	109	499
محكمة جنين الشرعية	382	494	876	165	711
محكمة طوباس الشرعية	88	86	174	11	163
محكمة سلفيت الشرعية	162	199	361	70	291

محكمة العيزرية الشرعية	42	57	99	24	75
محكمة اريحا الشرعية	64	99	163	47	116
محكمة رام الله الشرعية	452	693	1145	75	1070
محكمة الخليل الشرعية	812	1355	2167	481	1686
محكمة بيت لحم الشرعية	176	380	556	110	446
المجموع	3263	5192	8455	1441	7014

رسم توضيحي 2 :أعمال محاكم التنفيذ الشرعي للعام 2018 م

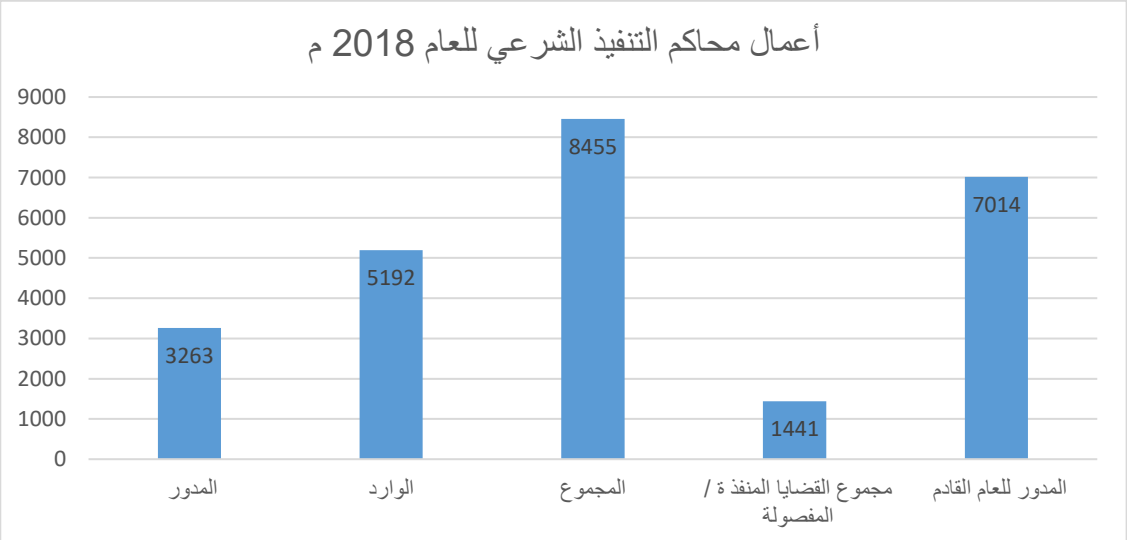

رسم توضيحي 3 :مجموع القضايا المنفذة / المفصولة

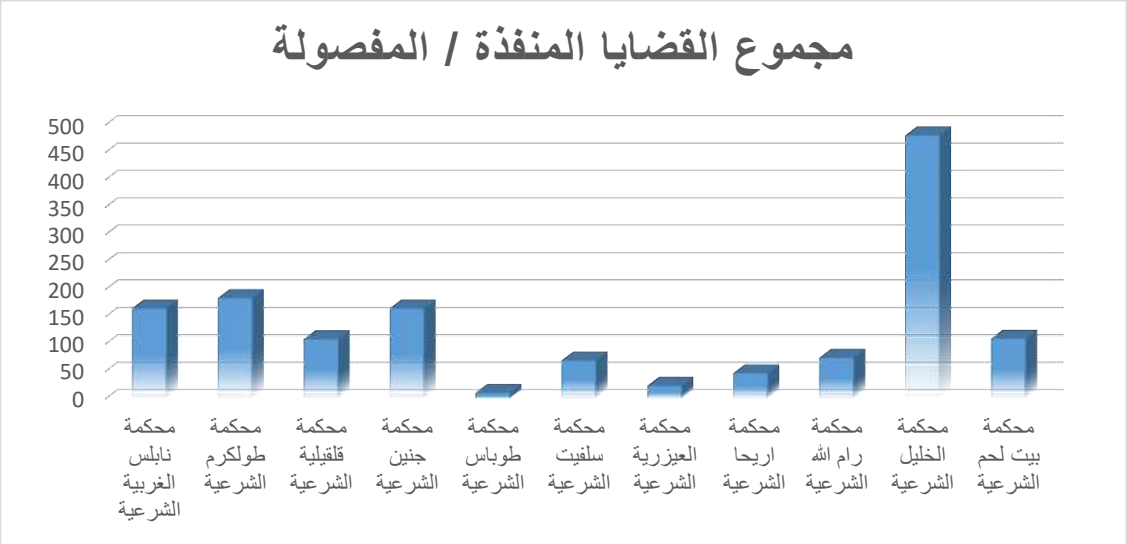

دائرة التخطيط القضائي

في عام 2018م تم إعادة تنظيم دائرة التخطيط القضائي، وأصدر معالي الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة القرار رقم 2018/269م تاريخ 2018/8/1م بتشكيل لجنة فريق التخطيط القضائي برئاسة قاضي القضاة وعضوية كل من: عضو المحكمة العليا الشرعية القاضي د.ماهر خضير، ورئيس هيئة التفتيش القضائي الشيخ عبدالله حرب، ومدير عام الشؤون المالية والإدارية الأستاذ شادي عياد، ومديرة العلاقات العامة والإعلام الأستاذة إسراء الهباش ،على أن يتولى الفريق وضع الخطط والتصورات الضرورية لعمل ديوان قاضي القضاة والتعاون مع المؤسسات الشريكة.

ومن المعلوم أن التخطيط القضائي في ديوان قاضي القضاة ركيزة هامة في رسم السياسات وإعداد الخطط لديوان قاضي القضاة، ويعتبر أداة قاضي القضاة في النهوض بالمؤسسة والمحاكم الشرعية ضمن قواعد المتابعة والتقييم ورصد الفجوات، وإن في إعادة تشكيل اللجنة المكلفة بملف التخطيط الفائدة الكبيرة خاصة وأن ذلك سيتم تحت إشراف قاضي القضاة وبرئاسته، مما يعمل على إعطاء الدعم اللازم للتخطيط القضائي وسرعه الإنجازات وتحقيق الأهداف التي تعود بالنفع العام على الديوان والقضاء الشرعي ضمن مسارات متعددة أهمها:

1. استمرار التعبير عن القضاء الشرعي برؤية ورسالة واضحتين.
2. استمرار اعتماد مبدأ استقلال القضاء الشرعي واستقرار مرجعاياته اثناء عملية التخطيط.
3. استمرار العمل على تحييد القضاء الشرعي من الدخول بإشكاليات قطاع العدالة، ونسج العلاقات الايجابية وتعزيز الشراكة بين القضاء الشرعي وأطراف العدالة في القطاع.
4. العمل على تكثيف التواصل مع المانحين الشركاء، والعمل على التواصل مع المانحين المتوقع العمل معهم انسجاماً مع الخطة القطاعية 2017- 2022.
5. العمل على رفع مستوى التشبيك مع المجتمع المدني والتعاون معه طبقاً لميادين عملها.
6. استمرار تقديم الدعم الاستشاري لقاضي القضاة لوضع السياسات والخطط المتعلقة بديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.
7. استمرار العمل على رفع جاهزية الدوائر الداخلية والمحاكم الشرعية للتعاون والتنسيق المؤسس والمنتظم من خلال نظام إداري ومالي فعال.

8. العمل على رصد احتياجات القضاة والمحاكم على اختلاف درجاتها في دولة فلسطين "الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة".

9. استمرار العمل على رفع مستوى الخطط المرصودة للنهوض بديوان قاضي القضاة من خلال توسيع قاعدة رصد الاحتياجات، والعمل على توسيع قاعدة الاستهداف التطويري والعمل على استجلاب التمويل اللازم وخاصة في ظل نهاية فترة تمويله للقطاع وبداية فترة جديدة للأعوام 2017-2022.

كما أنه في العام 2018 شهد نهاية فترة التمويل لبرنامج المشروع الإنمائي للأمم المتحدة سواسية وانتهاء اعمال الوكالة الامريكية في فلسطين ومع القضاء الشرعي.

كما شهد فترة تحضير لنهاية العام 2018 والعام 2019 وخاصة مع المرحلة الثانية من برنامج سواسية.

وانطلاقاً مما تقدم، فإن التخطيط القضائي عام 2018م أنجز الملفات الآتية:

مشروع تعزيز العدالة – USAID-

-البنية التحتية:

1. تسلم مبنى محكمة نابلس الشرعية بعد التأهيل بما يزيد عن 1000 م "المحكمة الابتدائية والتنفيذ والاستئناف" والشروع بتقديم الخدمات للمواطنين.

2. تسلم مبنى محكمة طولكرم الشرعية بعد التأهيل بما يزيد عن 1000م والشروع بتقديم الخدمات للمواطنين.

3. تم عقد عدد من الاجتماعات التي تهدف إلى التطوير والشراكات مع المجتمع المدني، ومؤسسة أدوار في الخليل ومركز التنمية المجتمعية في بيت لحم ومركز الديمقراطية في نابلس، كما تم متابعة تنفيذ التدريبات المالية على دليل الإجراءات المالي المعد في عام 2017م، وكذلك المشاركة في جلسة لدعم القيادات النسوية الشابة في مؤسسة Leaders في رام الله بوجود ممثلة مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية.

المشروع الانمائي للأمم المتحدة- سواسية-

لقد تم متابعة اعداد الخطة الاستراتيجية لديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية مع وزارة العدل ومجلس الوزراء.

- متابعة اعداد وثيقة برنامج سواسية والتي تم الانتهاء منها وتوقيعها مع الشركاء من طرف المشروع الإنمائي للأمم المتحدة.

- التخطيط لورشة المصطلحات الأسرية وتنفيذها.

- التحضير لدعم وتطوير التفتيش القضائي والاعتماد على الورقة المفاهمية المعدة سابقاً.

- وضع مؤشرات القضاء الشرعي ودمجه في مؤشرات قطاع العدالة وربطه بالموازنة.

- عقد مشاورات حول دعم التنفيذ الشرعي بعد انسحاب المانح الامريكي ودوائر الإرشاد وفتح أفق لدعم التحكيم الشرعي.

- عقد مشاورات مع مؤسسات المجتمع المدني حول تقديم خدمات المساعدة القانونية، وبدء المشاورات مع المانح لمأسسة المساعدة القانونية في القضاء الشرعي.

- المشاركة في اجتماع مجلس إدارة المانحين لقطاع العدل.

- المشاركة في ترتيبات عقد اتفاقية تعاون مع الطرف القضائي الشرعي الأردني.

- عقد اجتماع مع اليونيسف لبحث آفاق التعاون في قضايا الطفولة في خطة العمل القادمة تحت مظلة سواسية.

- المشاركة في الجولة الميدانية مع المانحين مع الجهات الهولندية بترتيب من برنامج سواسية وبترتيب مع عطوفة محافظ الخليل.

- المشاركة في عضوية الفريق التقني لقطاع العدالة والفريق التقني لإطار النتائج.

- تم المشاركة في اجتماع في وزارة العدل لمناقشة طريقة تعبئة التقرير الخاص بقطاع العدالة.

- عقد اجتماع لفريق عمل قطاع العدالة التقني مع المانحين.

- تم وضع النقاط لبناء الاستمارة الخاصة باحتياجات التخطيط والمشاريع الخاصة بقطاع العدالة في دولة فلسطين.

- محاضر اجتماعات خاصة بتطوير ومتابعة العمل لتنفيذ وإنجاز تأهيل المحاكم.

- مراسلات مع وحدة تكنولوجيا المعلومات بديوان قاضي القضاة لمتابعة تنفيذ نظام عدالة الالكتروني وبرنامج ميزان.

- دليل اعداد الاستراتيجية القطاعية 2017-2022 – وزارة المالية والتخطيط الإدارة العامة للموازنة ونظرة شاملة حول منهجية اعداد الاستراتيجية القطاعية للأعوام 2017-2022م.

- المشاركة في المؤتمر الصحفي لعرض نتائج المرصد القانوني الخامس بالشراكة مع برنامج سواسية – تعزيز سيادة القانون في دولة فلسطين.

- المشاركة في ورشة عمل حول الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين واهمية نشرها في الجريدة الرسمية.

- القيام بالعديد من الزيارات التفقدية لعدد من محافظات الجنوب لتجديد احتياجات محاكم الجنوب.

- عقد ورشة عمل لتحديد احتياجات التخطيط والمشاريع في قطاع العدالة.

- المشاركة بورشة عمل حول التفتيش القضائي وحقوق الانسان مع برنامج سواسية

- تدريب محضري المحاكم الشرعية في ديوان قاضي القضاة.

- تحضير ورشة عمل خاصة بدوائر التفتيش مما يسهل توحد العمل في هذه الدوائر.

- المشاركة في ورشة عمل حول مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات.

- المشاركة في ورشة عمل لتحديد تدخلات النوع الاجتماعي للعام 2019 الخاصة بقطاع العدالة.

- المشاركة في حضور جلسة نقاش مستديرة حول دور المكانة القانونية للمعاهدات الدولية وانفاذها في النظام القانوني.

- المشاركة في ورشة عمل لإعداد خطة لتنفيذ توصيات لجنة سيداو2019

- المشاركة في ورشة عمل حول استعراض المؤشرات الرئيسية للمشروع لسيادة القانون والوصول للعدالة.

البحوث الفقهية والقانونية

تتضمن الهيكلية التنظيمية لديوان قاضي القضاة وحدة للبحوث الفقهية والقانونية يرأسها الدكتور سعد رستم، وكذلك مكتبة تضم عدداً كبيراً من المراجع الفقهية والقانونية المتعلقة بالقوانين الشرعية وشروحاتها والمراجع الفقهية.

إن لهذه الوحدة مهام علمية وبحثية مهمة ودراسات اجتماعية وأسرية وتقوم بعدد من المهمات الأكاديمية وحضور عدد من المؤتمرات العلمية.

مهام عمل وحدة البحوث الفقهية والقانونية:

1- إعداد البحوث العلمية والمقالات والتقارير وأوراق العمل في عدد من المواضيع التي تتعلق بالأسرة والمرأة والطفل.

2- المشاركة في تمثيل ديوان قاضي القضاة في المؤتمرات والندوات وورشات العمل الداخلية والخارجية والمشاركة في الإشراف على ورش العمل التي تقام في الديوان ومتابعتها.

3- المشاركة في لجنة مقابلات المرشحين للتوظيف في ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.

4- مساعدة الباحثين من القضاة والموظفين والمتدربين من المحامين الشرعيين في توفير المراجع العلمية والقانونية من مكتبة ديوان قاضي القضاة.

5- أية أعمال أخرى يتم تكليف الوحدة بها من قبل سماحة قاضي القضاة.

الأعمال والإنجازات والنشاطات الخاصة بوحدة البحوث الفقهية والقانونية لعام 2018م.

1- الإشراف العام على وحدة مجلس الوزراء في ديوان قاضي القضاة ومتابعة كافة القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء والرد عليها وإعداد التقارير الخاصة بها.

2- مشاركة جامعة القدس المفتوحة في صياغة الخطة البحثية التي ستقدم لوزارة التعليم العالي الفلسطينية والمتعلقة بعنوان (الطلاق في المجتمع الفلسطيني: الأسباب والآثار المترتبة عليه نحو برنامج

تدخل) وكان ذلك بناء على الاتفاقية الموقعة بين الجامعة وديوان قاضي القضاة عام 2009م، وبمشاركة أصحاب الفضيلة عضو المحكمة العليا د.ماهر خضير وقاضي رام الله الشرعي الشيخ محمد عزام والأستاذ حمزة دعنا.

3- الاستمرار في رفد مكتبة الديوان بمراجع علمية وفقهية بحوالي 250 مرجعاً في التفسير والقضاء والحديث النبوي الشريف وكذلك المجلات الدورية وعدد من المراجع اللغوية، وتأثيث المكتبة بالرفوف والخزانات.

4- الاتصال والتواصل المستمر للعمل ضمن مقتضيات العمل فيما يتعلق بمواقع الديوان على مواقع التواصل الاجتماعي جنباً إلى جنب مع وحدة العلاقات العامة والإعلام في ديوان قاضي القضاة.

5- أرشفة كافة الكتب والمصادر والمراجع الموجودة في مكتبة الديوان وفق الأصول في ملف خاص إلكترونياً ويدوياً للرجوع إليها و معرفة المراجع والمصادر التي تدخل ضمن المكتبة.

6- أرشفة مشاريع التخرج يدوياً وإلكترونياً للمحامين الشرعيين بعد مناقشتها من قبل لجنة المحامين الشرعيين بديوان قاضي القضاة.

7-المشاركة في الترتيب لاحتفال تسليم الإجازات الشرعية للمحامين الشرعيين بالتنسيق مع العلاقات العامة وهيئة التفتيش القضائي.

8- حضور مؤتمر حول الأديان في العاصمة القطرية الدوحة والمؤتمر الدولي الخاص بالإرهاب والتطرف في العاصمة العراقية بغداد.

9- التحضير لامتحان المأذونين الشرعيين بالتنسيق مع هيئة التفتيش القضائي.

10- التحضير لورشة العمل التي انعقدت في 2018/7/31 والخاصة بالتنفيذ الشرعي وبالتنسيق مع هيئة التفتيش القضائي والعلاقات العامة.

11- المشاركة في إعداد مذكرة التعاون ما بين كلية الدعوة الإسلامية وديوان قاضي القضاة والمتعلقة بالمناهج وصياغة المذكرة وآليه التدريب في المحاكم الشرعية لخريجي قسم القضاء الشرعي ومشاركة القاضي د.ماهر خضير والأستاذة داليا أبوعلي والأستاذة إسراء الهباش.

هذا وان وحدة البحوث الفقهية والقانونية تطمح إلى إعداد مجلة دورية تعنى بشأن القضاء الشرعي ونشر البحوث العلمية لأصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية وكذلك تنظيم ورشات عمل وندوات تتعلق بالأسرة والمجتمع والقانون.

دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري

انطلاقاً من حرص سماحة قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية د.محمود الهباش، والذي تحّمل المسؤولية الاجتماعية والمصلحة العامة في الحد من قضايا الطلاق في المجتمع الفلسطيني لتطور ورقي الأسرة الفلسطينية، التي تتعرض للخنق والتضييق وحتى تؤدي هذه الأسرة دورها الطبيعي في ظل هذه الظروف التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.

فقد تم إنشاء دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية الفلسطينية، ومنذ تاريخ 2004/1/3، وهذه الدائرة تنتشر في كل ربوع الوطن الفلسطيني ومحافظاته مما ساعد على تعزيز الروابط في المجتمع الفلسطيني والحد من النزاعات الأسرية وتحقيق الإنجازات على صعيد الإصلاح الأسري، سواء كان بين الأزواج أو الأهل والأبناء، وكذلك الحد من حالات الطلاق مما جعل فلسطين تسجل أدنى نسبة طلاق بالمقارنة مع دول الجوار والمحيط العربي والإسلامي بشكل عام.

رسالة دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري وأهدافها:

تحمل رسالة الإرشاد والإصلاح الأسري رسالة مهمة وهي التوجيه والإرشاد والإصلاح الأسري وصولاً إلى خفض معدلات الطلاق إلى أدنى مستوى في المجتمع الفلسطيني والحد من عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم الشرعية وحل الخلافات الزوجية والأسرية على قاعدة التوعية والنصح والإرشاد، وحل الخلافات دون اللجوء لرفع القضايا أمام المحاكم، والهدف الأسمى للدائرة هو وحدة الأسرة الفلسطينية وتماسكها.

إن الدور التنموي لدائرة الإرشاد والإصلاح الأسري يشمل الدور العلاجي الأسري ومعالجة المشاكل والقضايا والخلافات الأسرية، التي تتبع للقضاء الشرعي وفق القوانين المعمول بها في القضاء الشرعي، وتتبع هذه الدائرة مكتب سماحة قاضي القضاة مباشرة حتى يتم تسهيل عملها من خلال توجيهاته وإرشاداته اليومية، وتتولى إدارتها الأستاذة سلافة صوالحة الخبيرة في قضايا الأسرة وطاقم من الموظفين المؤهلين في الإرشاد الأسري والقانون النفسي.

وينصب العمل في تمكين الأسرة ضمن نهج متكامل والعمل على بناء مقومات التماسك الإيجابي للأسرة من خلال قدرتها على تشخيص الأخطار الداخلية البنيوية من ناحية، وقدرتها على شخصية الأسرة في مواجهة أخطار التفكك الخارجية من ناحية أخرى، ويبذل كل جهد ممكن من خلال إمكانياتها ضمن هذه المحاور:

آلية عمل دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري:

يتم العمل في الدائرة ضمن آلية منظمة وفريق واحد وعلى أسس ومنهجية علمية وبالشكل الآتي:

1_ عند توجه أي شخص للمحاكم الشرعية لرفع دعوى تتعلق بالخلاف الأسري يقوم فضيلة القاضي قبل تسجيل الدعوى إحالتها إلى دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري في محكمته.

2_ يجلس المرشد الأسري مع أطراف الدعوى سواء كل على حده أو مجتمعين حسب مقتضى الحال، ويبحث القضية من كل جوانبها حتى يضع يده على الخلل، وإجراء محاولة تقريب وجهات النظر، والصلح ومن ثم الاتفاق وتسجيل ذلك خطياً علماً بأن هذه القضايا تتم معالجتها بسرية تامة وحيادية ودون تحيز وبإسداء النصح والمشورة.

3_ إذا عجز المرشد الأسري عن حل الخلاف ووجد أن كل طرف متمسك برأيه، او أن الخلاف لا بد أن يكون فيه تدخل قضائي، وأن كل طرف يرى أن له حقاً مالياً عند الآخر عندها يتم تحويل القضية إلى فضيلة القاضي لتسجيلها وإكمال الإجراءات القانونية حسب الأصول.

إنجازات دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري لعام 2018م:

_ بناءً على تعليمات سماحة قاضي القضاة الدكتور محمود الهباش تم اعتماد الدائرة كعضو أساسي لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات وفريق تقصى للأدوار والإجراءات المستخدمة، وكان للدائرة مساهمات فاعلة لهذا النظام على أكثر من صعيد.

كما قدمت العديد من أوراق العمل بدورات اعداد مدربين حول دليل الإجراءات الموحد لنظام التحويل.

_ شاركت دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري بدورة تمكين وتعزيز القدرات الفنية للقضاة وموظفي الإرشاد الأسري في المحاكم، حول مفاهيم حقوق الطفل وآليات الحماية الخاصة بالأطفال ضحايا العنف.

_ التنسيق والتعاون مع مديرية التربية والتعليم للمساهمة برفع الوعي لدى طلاب المرحلة الثانوية، من خلال مساهمة الدائرة بإلقاء محاضرات في عدد من المدارس، حول أهم المعايير الأخلاقية والقانونية في التعامل مع مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب وجمعية طفل الحرب الهولندية.

_ المشاركة في العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية حول قضايا ومشاكل أسرية وما للدائرة من دور فاعل بهذا الخصوص.

احصائية القضايا:

مجموع ما ورد للدائرة من قضايا بجميع أقسامها خلال عام 2018، هو 6022 قضية، وما تم التوصل فيه لمصالحة كاملة بلغ 848 قضية، وما تم من اتفاقيات بين الأطراف داخل الدائرة بلغ 71 اتفاقية، و197 إرشاد، و4343 تحويل للمحاكم، وما تم حفظه 398، ومازال متداولاً وتم ترحيله لعام 2019 بلغ 165 قضية.

جدول 3 :احصائيات اعمال دائرة الارشاد والاصلاح الاسري بجميع اقسامها عام 2018 م

اعمال المحاكم	اتفاق	صلح	تحويل للقضاء	إرشاد	متداول للشهر الحالي	حفظ	المجموع العام
المجموع	71	848	4343	197	165	398	6022

رسم توضيحي 4 :احصائيات اعمال دائرة الارشاد والاصلاح الاسري بجميع اقسامها عام 2018 م

الطموحات المستقبلية لدائرة الإرشاد والإصلاح الأسري:

تطمح الدائرة خلال الأعوام القادمة للنهوض والتطور بجميع أقسامها المنتشرة في المحاكم الشرعية في فلسطين وألا تخلو محكمة من قسم الإرشاد الأسري وبجاهزية كاملة تواكب الدول الأخرى في الدخول للتكنولوجيا الحديثة والعلم الحديث في الإصلاح حتى تتمكن من أداء دورها المناط بها بجودة عالية، كما أننا نطمح لوجود قانون خاص يقنن عمل الدائرة وينظمها من الناحية القانونية لتحقيق هدفها المنشود للأسرة الفلسطينية، التي ينبغي لها أن تعمل لأجلها الكثير لتبقى متماسكة وموحدة

لجنة المحامين الشرعيين

تختص لجنة المحامين الشرعيين بفحص طلبات التدريب على أعمال المحاماة الشرعية المقدمة من قبل المحامين الشرعيين المتدربين، الذين يرغبون بالحصول على شهادة مزاولة المحاماة الشرعية عبر المحكمة التي يتبع لها المتدرب، والتي بدورها تقوم بمراسلة لجنة فحص المحامين الشرعيين، بالإضافة إلى طلبات اختيار مواضيع أبحاث مزاولة مهنة المحاماة الشرعية، ومناقشتها لإكمال متطلبات الحصول على إجازة مزاولة مهنة المحاماة الشرعية، وتستند اللجنة في عملها الى قانون المحامين الشرعيين رقم 12 لسنة 1952 وتعديلاته رقم 24 لسنة 1992م، بموجب نص المادة (7)من القانون المذكور والتي تنص على: "يعين قاضي القضاة لجنة تعمل للمدة التي يراها مناسبة لجنة تسمى "اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية" تتألف من رئيس محكمة الاستئناف الشرعية رئيسا لها وعضوية قاضي شرعي ومحام شرعي ومحام نظامي يعينه قاضي القضاة بناء على تنسيب نقيب المحامين النظامين"، وقد تم تشكيل اللجنة الأخيرة من قبل سماحة قاضي قضاة فلسطين، بتاريخ 22/ 10/ 2018م، وذلك لمدة سنة كاملة، وقد تم تشكيل اللجنة من فضيلة الدكتور ماهر خضير رئيساً، وعضوية كل من فضيلة الشيخ الدكتور أحمد حسين والدكتور المحامي لؤي عمر ، حيث استلمت اللجنة الحالية عملها من اللجنة السابقة واستكملت ما قامت به من أعمال، وتقوم اللجنة بمنح إجازة المحاماة الشرعية بعد استكمال المتطلبات اللازمة وبعد مصادقة سماحة قاضي القضاة على قرار اللجنة، ومن ضمن الأعمال الأخرى التي تقوم بها اللجنة النظر والبت في الشكاوى المقدمة ضد المحامين الشرعيين المزاولين والمتدربين.

وكانت أعمال اللجنة خلال سنة 2018 على النحو الآتي: -

1- منحت اللجنة إجازة المحاماة الشرعية ل 65 محامياً.
2- قامت اللجنة بتنظيم حفل تسليم إجازات المحاماة الشرعية لعدد كبير من المحامين الشرعيين بعد حلفهم اليمين القانونية لمزاولة مهنة المحاماة الشرعية.
3- وافقت اللجنة على تدريب 420 محامياً متدرباً.
4- كان صادر اللجنة في العام 2018 "740" صادراً.
5- صادقت اللجنة على 180 موضوعاً للأبحاث المقدمة لنيل إجازة المحاماة الشرعية.

❖ معالجة الشكاوى المقدمة من الجمهور الكريم على المحامين الشرعيين المزاولين والمتدربين والمحولة من قبل سماحة قاضي القضاة، والتنسيب لقاضي القضاة بإيقاع العقوبة اللازمة بموجب قانون المحامين الشرعيين المذكور، وقد كانت الشكاوى على النحو الآتي:

أ- استقبلت اللجنة 14 شكوى على محامين شرعيين.

ب- فصلت اللجنة في 13 شكوى.

ت- بقيت شكوى واحدة قيد النظر.

ث- تم توقيف محاميين مزاولين شرعيين عن العمل لمدة عام.

ج- تم توقيف محام واحد عن العمل لمدة ثلاثة أشهر.

ح- تم توجيه إنذار وتنبيه لعدد من المحامين الشرعيين المزاولين المرفوع ضدهم شكاوى.

❖ **متطلبات الحصول على إجازة المحاماة الشرعية.**

بالنسبة لمتطلبات الحصول على إجازة المحاماة الشرعية من المحامي المتدرب الذي انهى تدريبه كما نص عليها قانون المحامين الشرعيين رقم 12 لسنة 1952م، وتعديلاته رقم 24 لسنة 1992م، في المواد (8، 9، 10، 11، 12) وتعميم سماحة قاضي القضاة رقم 72/ 2008، بتاريخ 21/ 12/ 2008م، فهي على النحو الآتي: -

1) استدعاء من المحامي المتدرب يقدم لسماحة قاضي القضاة/ بواسطة فضيلة قاضي المحكمة لإلحاقه على لجنة المحاماة الشرعية.

2) استدعاء من المحامي المتدرب يقدم من المحكمة التي تدرب فيها مع مشروحات المحكمة عن مدة تدريبه أو كتاب رسمي مستقل من المحكمة.

3) شهادة من المحامي الذي تدرب عنده ومدة تدربه عنده.

4) شهادته الجامعية مصدقة وكشف علاماته إن كان خريجا من غير الدول العربية.

5) استدعاء انه غير موظف ومتفرغ لأعمال المحاماة الشرعية وعنوانه.

6) حسن سلوك وعدم محكومية من المدعي العام.

7) شهادة ولادته وصورة عن جواز سفره.

8) شهادة من محاميين أستاذين بحسن سلوكه.

9) أربع نسخ من البحث المقدم منه.

10) صورة شخصية 5/4.

11) استدعاء بالموافقة على البحث من رئيس لجنة فحص المحامين.

❖ **الأمور التي يجب مراعاتها عند كتابه بحث مزاولة مهنة المحاماة الشرعية**

1. إعداد خطة للبحث ولا يتم ارسالها لاعتمادها من قبل اللجنة مع مراعاة الملاحظات الآتية.

2. تقسيم البحث إلى مبحثين.

3. المبحث الأول يتناول الجانب الفقهي في الموضوع.

4 . المبحث الثاني يتناول الجانب القانوني وشرح ما يتعلق به بالإضافة إلى أهم القرارات الاستئنافية واجتهادات المحكمة العليا الشرعية في الموضوع.

5. عدم البحث في أي مسألة ليس لها علاقة بالموضوع.

6. الالتزام بالمنهجية العلمية للبحث.

7- إرفاق كتاب من المحامي المدرب الأستاذ يفيد باطلاعه وإشرافه على الخطة والبحث قبل تقديم البحث للمناقشة.

8- إقرار من المحامي المتدرب بأن البحث المقدم منه من إعداده وغير مقدم لأي جهة أخرى وغير منشور، تحت طائلة المسؤولية وغير مسروق من الانترنت أو أي جهة.

9. على ألا يتجاوز البحث من 20الى 25 صفحة فقط ولن يقبل أي بحث تجاوز هذا الرقم.

10- أن يتم مراعاة نوع الخط بحيث يكون simplified Arabic، وحجم الخط في المتن 16 وفي الهوامش 12 وان تكون المسافة بين الأسطر 1 سم.

وان اللجنة تقبل الشهادات الجامعية التي تدرس الأحوال الشخصية (1) والأحوال الشخصية(2) والمواريث، كما أنه لن يتم احتساب بداية التدريب إلا بعد تدقيق المستندات من قبل اللجنة واعتمادها بكتاب خطي، وان لجنة فحص المحامين تطمح إلى إصدار قانون حديث ينظم عملها بطريقة أدق وأسهل وأن يتضمن القانون اجراء الإمتحان التحريري للراغبين بالحصول على إجازة المحاماة الشرعية، وكذلك اعداد الدورات التدريبية للمحامين الشرعيين المتدربين.

صندوق النفقة الفلسطيني

يعتبر صندوق النفقة من الانجازات المتميزة التي حققها ديوان قاضي القضاة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وثمرة هادفة إلى حفظ كيان الأسرة الفلسطينية والاستمرار في بنيانها على أسس سليمة. وتطبيق روح التكافل بين أبناء المجتمع الفلسطيني ومشاركة الدولة في سد احتياجات القاصرين.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النفقة في مدينة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، ويرأس مجلس إدارته سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، وتم افتتاح عدد من الفروع الأخرى في ربوع الوطن الفلسطيني كالخليل ونابلس وغزة، بالإضافة إلى وجود مندوب للإدارة العامة لصندوق النفقة في كل محكمة شرعية، ويستفيد من الصندوق المسلمون والمسيحيون أيضا المنطبقة عليهم الشروط حسب القانون.

يتولى صندوق النفقة تنفيذ أحكام النفقة التي تعذر تنفيذها في دوائر التنفيذ الشرعي لأي سبب عملاً بقانون الصندوق رقم 6 لسنة 2005م، ثم بقوم هو بملاحقة المحكوم عليهم الذين امتنعوا عن دفعها بالطرق القانونية.

ومن أبرز مسوغات انشاء الصندوق الحفاظ على استقرار الأسرة وتحقيق الهدوء النفسي فيها وتأمين الاحتياجات الضرورية لأفرادها.

لقد كانت الحاجة ماسة لإنشاء صندوق النفقة لأسباب اجتماعية وأسرية وقانونية ويمكن توضيحها على النحو الآتية:

- صعوبة تنفيذ بعض أحكام النفقات التي تصدر بعد طول عناء لصالح الفئات المعوزة (الزوجات والمطلقات والأرامل والأيتام وفاقدي الأهلية والآباء والأمهات) نظرا لهروب أو فقر المحكوم عليه.
- اتصاف أحكام النفقات بصفة الاستعجال في التنفيذ، فلا يجوز أن تخضع لإجراءات تنفيذ الأحكام الأخرى المدنية أو الجنائية أو غيرها.
- الحفاظ على استقرار الأسرة الفلسطينية وعلى الهدوء النفسي لأفرادها، والحفاظ على قوة وتماسك النسيج الاجتماعي من خلال تحقيق هدفه المباشر بضمان تنفيذ حكم النفقة النهائي الذي يتعذر تنفيذه.

ويتكون قانون صندوق النفقة من 19 مادة تتناول الجانب الإداري والمالي والقضائي والقانوني، ويحدد آلية العمل وكيفية سير عملية الصرف والفئات المستفيدة من الصندوق.

- نصت المادة رقم (4) من القانون على الهدف المباشر للصندوق [يهدف الصندوق إلى ضمان تنفيذ حكم النفقة الذي يتعذر تنفيذه بسبب تغيب المحكوم عليه أو جهل محل إقامته أو عدم وجود مال ينفذ فيه حكم أو لأي سبب آخر].

- وحدد القانون مفهوم حكم النفقة في المادة (1) وهو حكم نهائي صادر عن المحكمة المختصة يقضي بدفع النفقة للزوجة أو المعتدة أو الولد أو الوالدين أو القريب المعال.

- ونصت المادة رقم (8) على أن {الصندوق يصرف للمحكوم له وفقاً للقانون ما ورد في حكم النفقة حسب الأصول المحاسبية المعمول بها في فلسطين، في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من استكمال المستندات المطلوبة، ويتم الصرف طالما كان حكم النفقة متعذراً لكنه يتوقف إذا لم يعد موجب له}.

- وقد يطرأ تغيير على حكم النفقة زيادة أو نقصاً أو إلغاءً، وهنا يأتي دور المحكمة المختصة في إبلاغ إدارة الصندوق بهذا التغيير، وبذلك نصت المادة رقم (9) على أن [المحكمة المختصة إذا قررت إلغاء أو تغيير حكم النفقة فعليها إبلاغ الصندوق بذلك فوراً ليقوم بتنفيذ ما ورد في قرار المحكمة الجديد ويبلغ المحكوم له بذلك].

- قد يتبادر إلى الذهن أن هذا الصندوق سيحرم الزوجة من طلب التفريق ما دامت قد وجدت النفقة، وأنها ستظل مرتبطة بهذا الزوج الفقير أو الغائب أو الهارب من النفقة إلى الأبد، وأنها ستظل طوال عمرها تعيش على نفقة الصندوق.

والحقيقة غير ذلك تماماً، فالصندوق يتيح للمرأة الاختيار بين اللجوء إلى صندوق النفقة أو اللجوء إلى طلب التفريق لعدم الإنفاق، لكنها لا تملك الخيارين معاً، فالصندوق لا يحرمها حق المصير بالخلاص من الزوج المضارّ لها.

- وقد يقول قائل إن الزوجين سيلجآن إلى التحايل بافتعال الخلاف، فترفع الزوجة دعوى نفقة على الزوج، ويمتنع الزوج عن الدفع في دائرة التنفيذ، فيدفع لها الصندوق، حينها ستتسرب أموال الصندوق إلى العاطلين عن العمل، مما يضيع المال العام وينشر البطالة في المجتمع وهذا ليس سهلاً، فإجراءات الصرف دقيقة والوثائق المطلوبة تنفي أي احتمال للتلاعب، وفي حالة وقوع أي تحايل فالعقوبات مشددة، كما جاء في المادة (7) [على المحكوم له عند التقدم بطلب للاستفادة من خدمات الصندوق أن يرفقه بنسخة مصدقة من حكم النفقة النهائي، وبمشروحات من دائرة التنفيذ تفيد بأن حكم النفقة قد تعذر تنفيذه بعد استنفاد جميع الإجراءات القانونية اللّازمة، وبأي مستندات أخرى يطلبها مجلس إدارة الصندوق].

- هذا إضافة الى أن الزوج لن يفلت من الملاحقة القضائية لاسترجاع المبالغ المستحقة عليه حسب المادة رقم (14) التي تنص على أن [الصندوق يقوم بالرجوع على المحكوم عليه بقيمة المبالغ التي تم صرفها، ويستوفي منه أيضاً غرامة بنسبة 5% من قيمة المبلغ الذي تم صرفه وكذلك مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة] باعتبارها من الديون الممتازة كونها من أموال الخزينة العامة.

جاء في المادة (15) أن [على المحكوم له إعادة أموال الصندوق التي استلمها بدون وجه حق بدون تأخير، ومن لم يعد تلك الأموال يعاقب بالحبس مدة أقصاها شهر أو غرامة مالية قدرها مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين مع إعادة الأموال التي تسلمها].

- ونصت المادة رقم (13) على أن [للصندوق الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما فيها رفع القضايا لدى المحاكم المختصة لاستيفاء الأموال التي دفعها عن المحكوم عليهم].

كما أن النصب والاحتيال بهدف الاستيلاء على المال جريمة بنص قانون العقوبات، وكل من يثبت عليه التورط فيها تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في القانون.

الوثائق اللازمة للاستفادة من صندوق النفقة:

- للاستفادة من صندوق النفقة يجب احضار الوثائق القانونية والأوراق الثبوتية الآتية:

استدعاء المحكوم له يتضمن سبب تقديم الطلب إلى الصندوق، ورقم القرار الذي يستند إليه، والجهة التي أصدرته، وتاريخ صدوره، ومضمونه.

إعلام حكم النفقة الصادر عن المحكمة المختصة (المحاكم الشرعية والكنسية والنظامية التي تنظر مسائل الأحوال الشخصية إذا كان أحد أطرافها غير مسلم).

كتاب مشروحات من المحكمة التي أصدرت إعلام الحكم يتضمن عدم انقطاع النفقة المحكوم بها لأي سبب.

إقرار المحكوم له بعدم تحصيل النفقة يتعهد فيه بتحمل المسؤولية القانونية إذ ثبت تحصيلها.

كتاب مشروحات من دائرة التنفيذ يتضمن تعذر حكم النفقة بعد استنفاد كافة الإجراءات القانونية اللازمة، ويتضمن سبب تعذر التنفيذ.

سند كفالة عدلية من كفيل مليء (غني) وإثبات يبين مهنته ودخله.

صورة عن هوية المحكوم له وهوية الكفيل، وشهادة ميلاد الصغار إذا كان المحكوم به نفقة صغار.

إذا كان المحكوم له مقيماً خارج أراضي دولة فلسطين فعليه أن يحضر كتاباً رسمياً من الجهات المختصة في مكان إقامته بعدم استلامه تلك النفقة أو أي جزء منها.

إذا كان المحكوم عليه مقيماً خارج أراضي دولة فلسطين، فعلى المحكوم له أن يحضر كتاباً رسمياً من الجهات المختصة بعدم وجود عقارات أو اراض مسجلة باسم المحكوم عليه.

ومن الإجراءات المتبعة: الاستعلام عن الأموال غير المنقولة التي تخص المحكوم عليه للتنفيذ فيها، وتحصيل الأموال التي دفعها الصندوق.

الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية

1. دائرة شؤون الموظفين

إنجازات دائرة شؤون الموظفين التابعة للإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية خلال الفترة من تاريخ 2018/1/1 وحتى نهاية دوام 2018/12/31م وذلك من خلال واقع المعاملات الصادرة عن قسم الصادر والوارد التابع للإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية وذلك على النحو الآتية:

أولاً: بلغ عدد المعاملات الصادرة عن دائرة شؤون الموظفين إلى الوزارات والمؤسسات خارج ديوان قاضي القضاة (861) معاملة.

ثانياً: بلغ عدد المعاملات الداخلية الصادرة عن دائرة شؤون الموظفين إلى المحاكم الشرعية من تبليغات الكتب الصادرة عن ديوان الموظفين العام وغيرها (346) معاملة، هذا ويرأس الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية الأستاذ/ شادي عيّاد.

أهم نشاطات دائرة الشؤون المالية والإدارية لعام 2018م:

1. المشاركة في لجان التحقيق الانضباطية مع الموظفين.

2. المشاركة في تنظيم وإعداد كافة القرارات الإدارية التي تخص الموظفين.

3. إنجاز مشروع بطاقات الوصف الوظيفي للوظائف في ديوان قاضي القضاة.

4. إنجاز مشروع جدول تشكيلات الوظائف للأعوام 2016م-2017م-2018م.

5. المشاركة في كافة ورشات العمل والدورات التدريبية التي يعقدها ديوان الموظفين العام.

6. متابعة المعاملات الصادرة من ديوان قاضي القضاة – دائرة شؤون الموظفين إلى ديوان الموظفين العام ووزارة المالية وهيئة التقاعد الفلسطينية والعمل على تنفيذ الأثر المالي لها.

7. متابعة إنجاز تقييمات اداء الموظفين عن سنة 2018م.

8.انجاز اقرارات الذمة المالية الخاصة بهيئة مكافحة الفساد.

9.متابعة أوضاع المتقاعدين التابعين لديوان قاضي القضاة لدى هيئة التقاعد الفلسطينية ووزارة المالية

2. دائرة المالية

مصطلحات:

النفقات الجارية: وتشمل الرواتب والأجور والعلاوات والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارات والمؤسسات العامة.

النفقات التشغيلية: وهي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة كأجور المباني، الكهرباء، المياه، البنزين، القرطاسية ... الخ وهي جزء من النفقات الجارية.

النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية كالمباني، والسيارات، والأثاث، والأجهزة والمعدات... إلخ.

النفقات التطويرية: وهي المشاريع الممولة من قبل الموازنة العامة، (مشروع حوسبة المحاكم الشرعية ومشروع تأهيل وتطوير المحاكم الشرعية)، والمشاريع الممولة من المانحين (مشروع تعزيز سيادة القانون).

الإيرادات: هي الرسوم التي تستوفى في المحاكم الشرعية عن القضايا والمعاملات التي يتم إجراؤها في المحاكم الشرعية، ويتم إيداعها في حساب الخزينة العامة.

بلغت موازنة ديوان قاضي القضاة للعام 2018 للنفقات الجارية والرأسمالية مبلغ 31080000 شيقل مصنفة كالآتي:

البند	مبلغ الموازنة (شيقل)	المبلغ المصروف (شيقل)
الرو اتب والاجور (تعويضات العاملين)	25730000	2124957.66
النفقات التشغيلية (السلع والخدمات)	5250000	2901686.57
النفقات الرأسمالية	100000	22016.37
المجموع	31080000	24128660.6

علماً بأن هناك نفقات رأسمالية بمبلغ 64919.76 شيقل لم تكتمل إجراءات صرفها خلال العام 2018.

كما بلغت موازنة النفقات التطويرية 3311434شيقل مصنفة كالآتي:

البند	مبلغ الموازنة (شيقل)	المبلغ المصروف (شيقل)
النفقات التطويرية (مشروع حوسبة المحاكم الشرعية)	1235000	76646.52
النفقات التطويرية (مشروع تأهيل وتطوير المحاكم الشرعية)	2000000	328306.58
النفقات التطويرية (تمويل مانحين UNDP)	34554	30131.72
المجموع	3311434	435084.82

علماً بأن هناك نفقات تطويرية على مشروع تأهيل وتطوير المحاكم الشرعية بمبلغ 857234.54 شيقل قيد الإجراء.

وتم طرح عطاء النظافة والضيافة بمخصص مالي قدره 608035 شيقل على مشروع تأهيل وتطوير المحاكم الشرعية.

وهناك نفقات تطويرية على مشروع حوسبة المحاكم الشرعية بمبلغ 297748.8 دولار قيد الإجراء.

كما بلغت موازنة المتأخرات 2105530.65 شيقل كالآتي:

البند	مبلغ الموازنة (شيقل)	المبلغ المصروف (شيقل)
النفقات التشغيلية (السلع والخدمات)	2091480.65	1980551.37
النفقات الرأسمالية	14050	14050
المجموع	2105530.65	1994601.37

كما بلغت موازنة متأخرات (تطويري) 208200 شيقل كالتالي:

البند	مبلغ الموازنة (شيقل)	المبلغ المصروف (شيقل)
مشروع تاهيل وتطوير المحاكم الشرعية	208200	197894.88
المجموع	208200	197894.88

الإيرادات:

بلغت إيرادات المحاكم الشرعية المحصلة خلال عام 2018 م والتي تم إيداعها في حساب الخزينة رقم 024/219000 لدى بنك فلسطين (6298446) شيقل.

وبلغت إيرادات أجور عقود الزواج المحصلة خلال عام 2018 والتي تم إيداعها في حساب الخزينة رقم 573/219000 لدى بنك فلسطين (327085) شيقل.

التحديات:

1- لا تقوم وزارة المالية بتحرير سقف مالي إلى الحساب الصفري لديوان قاضي القضاة للمطالبات المالية الجاهزة للصرف (حالة Sign2) في الوقت الذي يتم فيه تجهيز المعاملة، وهذا يؤدي إلى تأخير صرف المطالبات المالية والذي يؤدي إلى زيادة الالتزامات وتراكم المتأخرات لصالح القطاع الخاص.
2- لا يتم شراء الأصول الرأسمالية إلا بعد إعداد دراسة احتياجات من قبل دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية، ثم عمل تكلفة تقديرية، ثم رفعها لدائرة الموازنة العامة لتوفير مخصص مالي وهذا يؤدي إلى تأخير الشراء.

التوصيات:

1- تحرير سقف مالي للمطالبات المالية في حال تجهيز المطالبة (حالة Sign2).
2- توفير مخصص مالي للأصول الرأسمالية دون الحاجة إلى عمل دراسة احتياجات.

3. دائرة اللوازم والصيانة والخدمات

تشرف دائرة اللوازم والصيانة والخدمات على قسم الخدمات العامة وقسم الصيانة وقسم الحركة بالإضافة إلى قسم اللوازم في ديوان قاضي القضاة، بحيث تقوم بمهام التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لسائر نشاطات الأقسام والعاملين في دائرة الخدمات وتلبية احتياجات الدوائر العاملة في ديوان قاضي القضاة لمثل هذه الخدمات والتنسيق معها من أجل ضمان حسن سير العمل وتفادي أي معوقات، بالإضافة إلى الاتصال بالمؤسسات العامة والخاصة فيما يخص الأمور الخدماتية.

في عام 2018م وبتوجيهات من معالي قاضي القضاة د.محمود الهباش شهدت فيه بعض المحاكم الشرعية مرحلة انتقالية بحيث تم استبدال مقراتها بمقرات جديدة مؤهلة تليق بالقضاء الشرعي، كان لدائرة اللوازم والصيانة والخدمات دور كبير في تيسير وإتمام عمليات النقل والاستبدال ونذكر أبرز المهام التي قامت بها:

1. طلب النواقص والاحتياجات من اللوازم العامة.
2. متابعة العطاءات المطروحة من قبل وزارة المالية وطلب الاحتياجات من تلك العطاءات.
3. إشراف ومتابعة عمليات إدخال اللوازم المشتراة إلى المخازن من خلال سند الإدخال ومحضر الضبط.
4. إشراف ومتابعة عمليات إخراج اللوازم من المخازن من خلال سند إخراج وإرسالها إلى الدوائر والمحاكم الشرعية.
5. العمل على تثبيت اللوازم الرأسمالية من خلال وزارة المالية- اللوازم العامة.
6. تأمين كافة مستلزمات الصيانة.

التوصيات:

تسعى دائرة اللوازم والصيانة والخدمات إلى تطوير عملها حتى يتناسب مع حجم المهام الموكلة لها حتى تقوم بدورها على أكمل وجه، من خلال رفدها بالعديد من الكوادر الوظيفية المتخصصة، وبرنامج محوسب لتسهيل العمل والاستغناء عن الأعمال الكتابية.

دائرة أنظمة المعلومات

تتولى دائرة أنظمة المعلومات في ديوان قاضي القضاة، بما تتميز به من جهود تعاونية وتخطيط، دور الرابط الذي ينفذ خدمات تكنولوجيا المعلومات ويشارك بالتالي مشاركة استراتيجية في تسهيل استخدام الوسائل التكنولوجية دعما لرسالة ديوان قاضي القضاة ورؤيته. كما وتشكل هذه الوحدة طرفا مرنا وديناميكيا تضع خططها ورؤيتها بغية تلبية احتياجاته ومتطلباته ويرأس الدائرة المهندس صهيب سرحان.

تشرف الدائرة على جميع أعمال الحاسوب في ديوان قاضي القضاة ومحاكمه الشرعية كما وتشرف على تطوير أنظمة الحاسوب والبرمجة وصيانة الأجهزة والارتقاء بمستوى الموظفين وتدريبهم وتنمية مهاراتهم في الحاسوب وتوفير خدمة الانترنت وتوصيل أجهزة الوزارة مع بعضها البعض. وذلك لتسهيل نقل المعلومات عبر الدوائر والوحدات في ديوان قاضي القضاة. وتسعى دائرة أنظمة المعلومات بشكل دائم لتحسين عملياتها وتنظيم دفق الأعمال خدمة لديوان قاضي القضاة بأحدث الطرق والبرامج والمعدات الموجودة في العالم.

تم العمل على مشاريع تطوير وحوسبة وربط المحاكم الشرعية في جميع انحاء الضفة الغربية بعضها ببعض كان لها الاثر الكبير لإنجاز العمل بالسرعة والدقة المطلوبة، وتم العمل على عدة جوانب مهمة خلال عام 2018 نذكر منها:

البنية التحتية:

مركز المعلومات:

- تم العمل على تزويد مركز الحاسوب الخاص بديوان قاضي القضاة بالعديد من الاجهزة المساعدة والمساندة لزيادة كفاءة وفعالية المركز والاحتياجات المستقبلية كأجهزة الحماية وأجهزة شبكات متطورة وغيرها من الاجهزة وتم تجهيز خوادم خاصة لـx-road وذلك بتمويل حكومي.
- تم الانتهاء من تجهيز مركز تدريب الحاسوب مجهز بأحدث أجهزة الحاسوب والمعدات الالكترونية الاخرى لتدريب الموظفين في ديوان قاضي القضاة على اختلاف درجاتهم الوظيفية.
- تم تجهيز الخوادم الخاصة بـ (Video Conference) تم تشغيل النظام تجريبياً داخل الديوان وفي المحاكم الشرعية.

المحاكم الشرعية :

- تم الانتهاء من تجهيز عمليات ربط كافة المحاكم الشرعية من خلال الشبكة الحكومية.
- تم إعادة تأهيل المحاكم الشرعية (نابلس، طولكرم، الظاهرية، وأريحا).
- تم تنفيذ النظام الالكتروني الجديد -عدالة - لسير عمل المحاكم الشرعية المرحلة الثالثة في عدد من المحاكم الشرعية (رام الله والبيرة، طولكرم، قلقيلية، وجنين).
- تم تزويد المحاكم الشرعية بالكثير من أجهزة الحاسوب والطابعات وماكنات التصوير المتطورة وأجهزة أخرى مما يرفع من مستوى المحكمة التكنولوجي.
- تم تركيب وتشغيل شاشات توضيحية واعلانية في العديد من المحاكم الشرعية.

البرامج المحسوبية:

- تم الانتهاء من المرحلة الثالثة لتجهيز وتنفيذ النظام الالكتروني -عدالة - الخاص بعمل المحاكم الشرعية والمتعلقة بتحسين الأداء وإضافة العديد من الخصائص والتي تعمل على شمولية النظام الالكتروني -عدالة- وذلك بتمويل من المانحين.
- تم الانتهاء من تصميم وإنجاز الموقع الالكتروني الجديد لديوان قاضي القضاة وتطويره بما يتناسب مع الخدمات الالكترونية الجديدة.
- تم تطوير برنامج خاص لحصر موجودات المحاكم الشرعية الالكترونية.
- تم تطوير برنامج أرشفة إلكترونية خاص بدائرة أنظمة المعلومات والبدء في تطوير المرحلة الثانية لتعميمه على كافة الدوائر والأقسام في ديوان قاضي القضاة.
- تم تطوير برنامج خاص يوضح موقع كل محكمة وكل ما يتعلق بالمحكمة من موظفين واجهزة وغيرها.

الدعم الفني:

- تم متابعة وحل العديد من المشاكل المتعلقة بالأمور الكهربائية في مقر الديوان وكذلك في المحاكم الشرعية.
- تم متابعة عمل المقاسم وخطوط الهاتف الموجودة في ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية وحل المشاكل المتعلقة بذلك.
- تم وبشكل يومي التعامل مع طلبات المحاكم الشرعية ودراسة كل طلب وعمل اللازم حسب الأصول بما لا يقل عن 2200 طلب خلال عام 2018م.
- القيام بأكثر من 60 زيارة ميدانية للمحاكم الشرعية لإجراء اللازم وعمل التقارير حسب الاصول.
- تم متابعة عمل والتأكد من ربط كل ساعات الدوام في المحاكم الشرعية مع المقر الرئيسي بشكل يومي.
- تم متابعة العمل على برنامج الدوام.
- تم متايعة وصيانة أنظمة كاميرات المراقبة في الديوان. ووضع المخططات اللازمة لتركيب انظمة كاميرات مراقبة لجميع المحاكم.
- تم العمل على صيانة اجهزة مكتبية قديمة لأكثر من 200 تقرير عمل.
- تم تركيب اجهزة مكتبية جديدة في ديوان قاضي القضاة والمحاكم التابعة.

التصاميم الخاصة بديوان قاضي القضاة:

- تصميم الوريقات الخاصة بديوان قاضي القضاة عند الطلب مثل: الترويسة والمغلفات وأضابير القضايا.....
- المشاركة والمتابعة في تصميم التقرير السنوي 2017.
- تصميم بطاقة محامٍ شرعي وغيرها من البطاقات.
- تصميم (بانارات)خاصة بورشات العمل التي عقدها الديوان.
- تصميم بطاقات دعوة خاصة بمناسبات عدة.
- تصميم لوحات المحاكم التي أعيد تأهيلها.

المشاركة في اللجان:

- اللجنة الوطنية الدائمة لتحديث وتطوير سجل السكان.
- لجان اتلاف خاصة بديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.
- لجنة ضبط واستلام الاجهزة الالكترونية والحواسيب.
- لجنة فحص المواصفات الفنية (للعطاءات والشراء).

- لجنة تدريب الموظفين على آلية العمل الجديدة الخاصة بكشوفات الدوام والتعامل مع ساعة الدوام الرقمية.
- رئاسة فريق الموازنة والمشاركة في الدورات وورشات العمل الخاصة بالموازنة.

الدورات:

المشاركة في دورة PECB والمتخصصة بإدارة أمن المعلومات.

ورشات العمل:

ورشة عمل للجنة التوجيهية للعدالة الالكترونية في أريحا.

التحديات والصعوبات:

تسعى الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات دوما إلى تطوير وتحديث وتنمية عناصر ومكونات وأدوات العمل في مجالات عمل الدائرة كافة، ويشمل ذلك تحديث الأجهزة وتطوير البرمجيات وتنمية الكوادر البشرية. لكن هذا السعي تواجهه بعض المعيقات التي قد ترقى أحيانا إلى تحدٍ توجب البحث عن وسائل وابتداع طرق لمواجهتها وبالتالي تخطيها: ومن أبرز التحديات التي واجهتنا:

- محدودية الموارد المالية لتطوير الأجهزة والبرمجيات.
- محدودية الموارد المالية لتوفير بعض الدورات المتخصصة.
- نقص الكوادر في دائرة أنظمة المعلومات، وبالأخص المبرمجين وكوادر الدعم الفني للمحاكم الشرعية المختلفة.

الاستنتاجات والتوصيات:

شهد العام 2018 تطوراً واضحاً في عمل دائرة أنظمة المعلومات، وقد تجلى ذلك واضحا في انجازات الدائرة، ونظرا إلى بروز بعض التحديات وتوقع زيادة حجم العمل ونوعيته في السنوات القادمة ومن أجل الاستمرار في التقدم ومواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة نوصي بما يأتي:

- اعتماد الهيكلية الجديدة المقترحة للدائرة لتصبح دائرة أو وحدة لتكنولوجيا المعلومات.
- تخصيص بنود في الموازنة المالية السنوية لتطوير الأجهزة والبرمجيات ولعقد الدورات المتخصصة.
- رفد دائرة أنظمة المعلومات بالكوادر البشرية المؤهلة اللازمة.

الأهداف الرئيسة عام 2019:

أكدت الخطة التنفيذية لديوان قاضي القضاة على اهمية تطوير خدمات نقاط التماسي مع الجمهور، والاستجابة لبعض التحديات التي برزت والتوصيات الأنفة الذكر، وفيما يلي بعض من أهداف دائرة أنظمة المعلومات لعام 2019:

- انشاء مركز معلومات احتياطي في مكان آمن.
- تركيب وتشغيل VOIP SYSTEM في ديوان قاضي القضاة وكافة المحاكم الشرعية.
- تنفيذ البرامج التدريبية للموظفين العاملين في المحاكم الشرعية في مختلف المجالات لاستعمال الحاسوب وأنظمة المعلومات.
- حوسبة جميع الأعمال والإجراءات الإدارية في جميع المحاكم الشرعية.
- الاستمرار في تطوير الأنظمة الحاسوبية المختلفة في ديوان قاضي القضاة كنظام عدالة، والميزان لدوائر التنفيذ الشرعي.
- التطوير الدائم في مجال أمن المعلومات لشبكات الديوان المختلفة من خلال تركيب برامج وأجهزة من شأنها رفع الأمن المعلوماتي في ديوان قاضي القضاة.

العلاقات العامة والإعلام

تعتبر وحدة العلاقات العامة والإعلام في ديوان قاضي القضاة من الدوائر الأولى التي أنشئت في ديوان قاضي القضاة وتتبع مكتب سماحة قاضي القضاة مباشرة، وترأسها الأستاذة إسراء الهباش مع فريق عمل متميز وتعتبر وحدة العلاقات العامة والإعلام همزة الوصل بين جميع المحاكم الشرعية والدوائر في ديوان قاضي القضاة والوزارات والمؤسسات في الوطن وخارجه، ويعد الترويج الإعلامي للقضاء الشرعي عن طريق الصحافة المطبوعة والمسموعة والمرئية من أبرز مهامها ، وتعمل الوحدة على تعميق التعاون بين ديوان قاضي القضاة والعديد من مؤسسات المجتمع المدني خاصة التي تعنى بحقوق الانسان والاعلام ومؤسسات قطاع العدالة الذي يعد القضاء الشرعي جزءا منها، وتعتبر الواجهة للخطاب الديني القضائي مع الجمهور .

أهمية وحدة العلاقات العامة:

تأتي أهمية وجود وحدة للعلاقات العامة والإعلام في جهاز القضاء الشرعي من ضرورة العمل على تعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسة القضاء الشرعي، لأنها المؤسسة التي تعنى بقضايا الأسرة، وتسهيل وصول المواطنين الى العدالة. اضافة للعمل على قياس الرأي العام تجاه جهاز القضاء الشرعي من المجتمع الخارجي ورصد اتجاهاته نحو القضاء الشرعي لتعاظم وأهمية وتأثير الرأي العام في نجاح أي مؤسسة. كما تهدف الوحدة للعمل على نشر المعلومات والتوعية اللازمة لإقناع المواطنين بضرورة التوجه الى القضاء الشرعي واستخدام خدماته وذلك لضمان التوجه السليم للقضاء نحو الوصول للعدالة الناجزة.

الخطة الاستراتيجية للوحدة:

تعمل الوحدة ضمن الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالديوان للأعوام 2017 – 2022 حيث أن العمل ضمن الاستراتيجية الإعلامية سيؤدي الى تنظيم العمل في الوحدة والتركيز على الأولويات التي يراها القضاء الشرعي ووحدة العلاقات العامة والاعلام، والتي من شأنها أن تضع المحاكم الشرعية وقضايا الأسرة على أجندة الإعلاميين وضمن أولوياتهم، ويتم العمل على تحقيق هذا الهدف عبر التنسيق مع المؤسسات الإعلامية والتركيز على إبراز دور القضاء الشرعي في الحفاظ على الأسرة وحمايتها باستخدام حملات إعلامية بالتعاون والشراكة مع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والمجتمع المحلي.

النشاطات والإنجازات في عام 2018م:

- أشرفت وحدة العلاقات العامة والإعلام على العديد من النشاطات والفعاليات التي أقيمت في قاعة المركز الاعلامي القضائي التابع لديوان قاضي القضاة شملت إجراء كافة المقابلات الخاصة بتوظيف كوادر بشرية للعمل لدى ديوان قاضي القضاة بكافة التخصصات.
- أشرفت وحدة العلاقات العامة والإعلام على توثيق المناقشات المتعلقة بلجنة فحص المحامين الشرعيين والتي تمت في قاعة المركز الإعلامي القضائي وتوفير اللازم لها.
- قامت الوحدة بتوثيق الحفل السنوي الخاص بيوم الثامن من آذار (يوم المرأة العالمي) حيث تم توزيع دروع تقديرية من قبل سماحة قاضي القضاة الدكتور محمود الهباش على كافة العاملات في ديوان القضاة والمحاكم الشرعية المنتشرة في كافة المحافظات.
- أشرفت وحدة العلاقات العامة خلال عام 2018 م على استقبال الوفود والمؤسسات الدولية والمحلية خلال زيارتها لمقر ديوان قاضي القضاة ولقاء سماحة قاضي القضاة والاطلاع على سير العمل في الديوان والمحاكم الشرعية وتوثيق الزيارة إعلامياً.
- تابعت الوحدة خلال عام 2018 م الأخبار الإعلامية والتقارير الصحفية التي نشرتها وسائل الإعلام المختلفة والتي تم التنسيق لها من قبل الوحدة خاصة الزملاء في تلفزيون فلسطين من خلال برنامج (آفاق) الذي يقدمه سماحة قاضي القضاة وخطبة الجمعة الاسبوعية.
- تنسيق ومشاركة مجموعة من أصحاب الفضيلة قضاة الشرع الحنيف في برنامج (القاضي يتحدث) والذي تم بثه عبر أثير إذاعة نساء أف أم من خلال (13) حلقة إذاعية شملت عرض الخدمات التي تقدمها المحاكم الشرعية للجمهور، استضافت فيها أصحاب الفضيلة القضاة ومنهم القاضي د.ماهر خضير والقاضي توفيق أبو هاشم والقاضي عطا المحتسب والقاضي عبدالله حرب وغيرهم من قضاة الشرع الشريف حيث أجابوا عن أسئلة الجمهور وقدموا مواضيع تتعلق بالأسرة والمرأة.
- تنسيق ومشاركة مجموعة من أصحاب الفضيلة قضاة الشرع الحنيف في برنامج (الحياة رسالة) الذي يبث عبر أثير إذاعة أجيال أسبوعيا، وكذلك بعض الحلقات الحوارية التي تم بثها عبر أثير إذاعة راية أف أم والتي شارك فيها أصحاب الفضيلة القضاة.
- متابعة ورصد ما يتم نشره عبر وسائل الإعلام المختلفة من آراء ومواقف مختلفة والتي تخص ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية سواء بالسلب أو الإيجاب والتواصل مع أصحابها خاصة ما يتعلق بموقف ديوان قاضي القضاة ودوره البارز في إصدار قانون قضائي شرعي حديث يحفظ حقوق الفئات المجتمعية كافة دون استثناء.
- التنسيق والاشراف والتغطية الإعلامية الخاصة باجتماع علماء الدين المسلمين ورجال الدين المسيحيين والسامريين في دولة فلسطين بمشاركة سماحة الدكتور محمود الهباش وعدد من الشخصيات الدينية البارزة الإسلامية والمسيحية والسامرية.

- صياغة كافة البيانات والأخبار الصحفية المتعلقة بعمل المحاكم الشرعية ونشاطات سماحة قاضي القضاة الدكتور محمود الهباش وتوزيعها على وسائل الإعلام المختلفة.
- تنظيم وتغطية حفل توزيع شهادات مزاولة مهنة المحاماة الشرعية للمحامين الشرعيين الذين تم تخريجهم من قبل سماحة قاضي القضاة في فندق جراند بارك.
- متابعة ونشر كافة النشاطات الخاصة بديوان قاضي القضاة وسماحة قاضي القضاة عبر صفحة الفيسبوك الرسمية لديوان قاضي القضاة، ومتابعة شكاوى المواطنين عبر بريد الرسائل الخاص بالصفحة والإجابة عن كافة الأسئلة والاستفسارات الواردة بعد تحويلها للجهات المختصة ومتابعتها بالشكل المطلوب.
- المشاركة في لجنة تنسيق مؤتمر بيت المقدس الدولي التاسع بعنوان " القدس عاصمة فلسطين الأبدية، أمانة الدين وأمانة التاريخ " والذي عقد في شهر إبريل 2018م في برج فلسطين- رام الله.
- التنسيق والإشراف على زيارات طاقم شؤون المرأة والتواصل مع كافة الدوائر والمحاكم الشرعية بمختلف درجاتها من أجل تنفيذ دراسة احتياج للمحاكم الشرعية في قضايا العنف ضد النساء.

وأخيراً فإن العمل ضمن الاستراتيجية الإعلامية المنظمة والمخطط لها من شأنه أن يضع المحاكم الشرعية وقضايا الأسرة على أجندة الإعلاميين وضمن أولوياتهم وذلك سيحقق الوعي لدى المجتمع والتركيز على إبراز دور القضاء الشرعي الفلسطيني في الحفاظ على الأسرة وحمايتها، وأن طموحات وحدة الإعلام كبيرة لتحقيق ذلك.

دور ديوان قاضي القضاة في حماية أموال الأيتام

إن صناديق الأيتام في المحاكم الشرعية يتم فيها إيداع أموال الأيتام الناتجة عن التركات أو التأمين والمعاشات وغير ذلك مما يرد لصالح القاصرين وفاقدي الأهلية، حيث يتم تحويل هذه الأموال إلى مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام والهدف من ذلك هو تشغيل أموال الأيتام وتنميتها والمحافظة عليها كما قال الرسول ﷺ:" اتجروا في مال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة"، وبهذه الطريقة تزداد أموال الأيتام بتحقيق الأرباح الناتجة عن العمل بها، وفي نهاية كل سنة يتم توزيع الربح المتحقق على أرصدة الأيتام ويقتطع جزء يوضع في حساب احتياطي لمواجهة أية أزمات أو خسائر.

لقد أنشئت مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام لهذا الغرض وتم عمل قانون خاص بها يحمل رقم (14 لسنة م2005) والمعدل بموجب قرار بقانون 7 لسنة 2015م، فهي مؤسسة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية، يشرف عليها وعلى أعمالها مجلس (مجلس إدارة وتنمية أموال اليتامى) ويترأس المجلس حسب رئيس المجلس ويدير المؤسسة مدير عام.

كانت جميع أعمال الأيتام تتم عن طريق مدير صندوق الأيتام في كل محكمة، ولكن بعد ان وجدت المؤسسة تم الاتفاق بين القائم بأعمال قاضي قضاة فلسطين في حينه ورئيس مجلس الأيتام على تسليم الصناديق للمؤسسة، حيث بدأ التسليم بتاريخ 2017/12/4م، لم يتبق إلا صندوق ايتام محكمة رام الله والبيرة الشرعية المتضمن حساب محكمة بيرزيت والرام وسلواد، وهي لغاية الآن لم يتم الانتهاء من حساباتها وتوزيع أرباحها.

إن عمل مدير الأيتام في المحاكم يقتصر على المخاطبات الخاصة بالأيتام، ويقتصر عمل مدير صناديق الأيتام على ما يأتي: -

1. عمل المخاطبات للجهات الرسمية الداخلية والخارجية بما يتعلق بأعمال الأيتام وأموالهم.
2. التنسيق مع مؤسسة الأيتام في جميع الأمور التي قد يحصل فيها إشكاليات أو عدم فهم ومخاطبة المؤسسة في أمور الأيتام.
3. التواصل بين مؤسسة الأيتام الأردنية والفلسطينية فيما يخص حسابات الأيتام.
4. مخاطبة هيئة التقاعد المدنية والعسكرية فيما يخص القصّر.
5. العمل على تنفيذ متطلبات ايتام غزة.

6. عمل أذونات صرف للراشدين من الأيتام وأذونات صرف لاحتياجات الأيتام العاجلة، وأذونات صرف لهيئة التقاعد، وأذونات صرف لأسر الشهداء في جميع محافظات الوطن.

7. مخاطبة سلطة النقد والبنوك فيما يتعلق بالأيتام.

8. عمل تحويلات من الداخل للخارج ومن الخارج للداخل لمخاطبة وزارة الخارجية الفلسطينية.

ولا تتم أية معاملة إلا بإذن من قاضي قضاة فلسطين لأنه وحسب القانون المعمول به في المحاكم الشرعية هو المسؤول الأول عن أموال الأيتام في المحاكم الشرعية.

أما فيما يتعلق بأموال الأيتام غير المنقولة فتشرف عليها المحكمة العليا الشرعية فهي صاحبة الاختصاص حسب القانون، فأي عملية بيع أو شراء لأي أصل ثابت (شقق، أراضٍ، سيارات...إلخ) لا تتم إلا بعد الحصول على اذن من المحكمة العليا الشرعية، وذلك بعد ان تتأكد المحكمة العليا أن الولي أو الوصي هو من يقوم بالإشراف أو البيع على ذلك وفي صالح اليتيم وإلّا فإن المحكمة ترفض المعاملة.

إن جميع معاملات الأيتام والقاصرين وفاقدي الأهلية والمحجور عليهم تحول من المحاكم الشرعية إلى قاضي القضاة حيث يقوم بالاطلاع عليها، ومن ثم إحالتها للمحكمة العليا الشرعية حتى يتم تدقيقها من الناحية الشرعية والقانونية، وعندما تأذن المحكمة العليا الشرعية بالصرف تحيل المعاملة إلى قاضي القضاة مرة أخرى لإرسالها لمؤسسة إدارة الأيتام للتنفيذ، هذا وإن معاملات البيع والشراء للقاصرين والمحجور عليهم لا بد أن تقدم لقاضي المحكمة الشرعية في منطقته مرفقاً بها حجة الولاية أو الوصاية وبيان نوع الشراء أو البيع وإرفاق ملكيته الرسمية حيث يأذن القاضي الشرعي بعد الكشف على المبيع أو المشتري وينتخب خبراء لذلك، وبعد اكتمال المعاملة يرسلها إلى قاضي القضاة للاطلاع عليها وإحالتها للمحكمة العليا الشرعية حتى تدققها وتعطي الإذن الشرعي.

إن هذا الإجراء يعمل على تحصين أموال الأيتام من الضياع وحفظها وتنميتها بما فيه المصلحة لهم.

الاحصائيات السنوية

جدول 4:جداول أعمال المحكمة العليا الشرعية في القدس فيما يتعلق بتدقيق المعاملات والدعاوى لعام 2018 م.

الرقم	نوع المعاملة	المدور من الشهر السابق	الوارد	المجموع	المفصول	متابعة	المدور لشهر القادم
1	قرارات المحكمة العليا (الأحكام)	0	217	217	217	0	0
2	مصادقة زوجية	0	143	143	143	0	0
3	طلاق	0	111	111	111	0	0
4	اشهار اسلام	0	6	6	6	0	0
5	ارث وتخارج	0	26	26	26	0	0
6	حجج وقف	0	34	34	34	0	0
7	قرارات المحكمة العليا (القاصرون)	0	377	377	377	0	0
8	تقدير نفقة، وصاية، ولايات	0	86	86	86	0	0
9	المجموع العام	0	1000	1000	1000	0	0

رسم توضيحي 5 :أعمال المحكمة العليا الشرعية

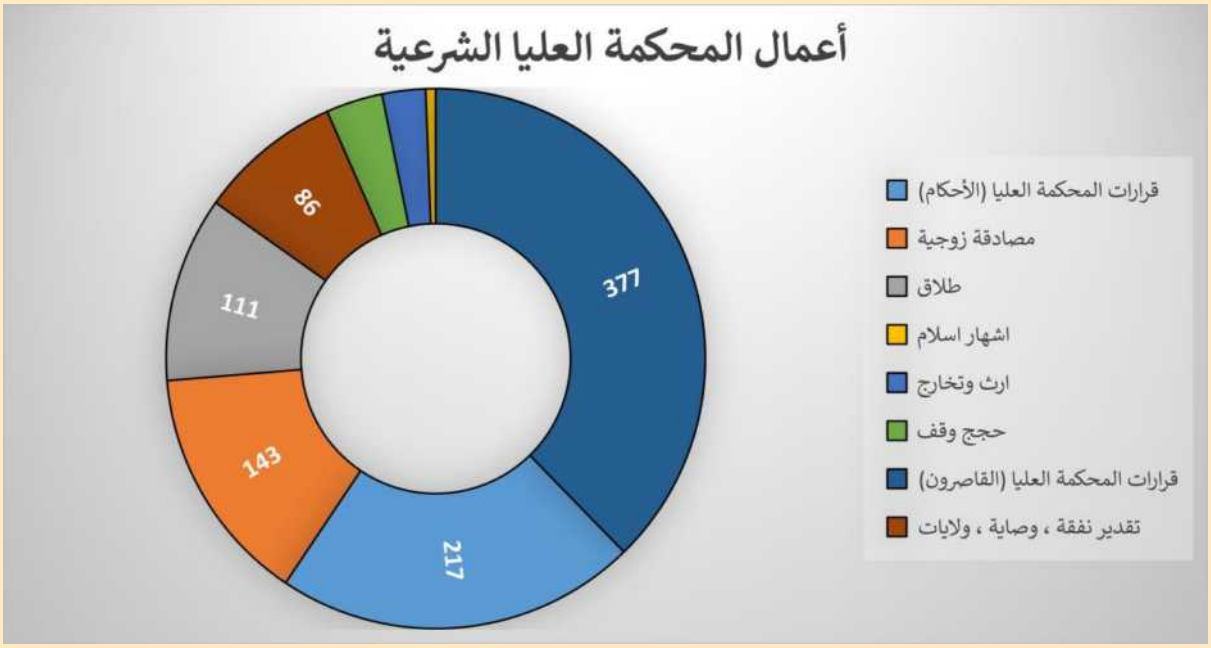

جدول 4 :حالات الزواج في المحاكم الشرعية للعام 2018م.

اعمال المحاكم الشرعية	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج
محكمة نابلس الغربية الشرعية	119	3028	3147
محكمة حوارة الشرعية	51	1184	1235
محكمة بديا الشرعية	31	557	588
محكمة طولكرم الشرعية	92	1582	1674
محكمة عتيل الشرعية	29	534	563
محكمة قلقيلية الشرعية	72	1178	1250
محكمة جنين الشرعية	123	2424	2547
محكمة طوباس الشرعية	33	732	765
محكمة سلفيت الشرعية	10	315	325
محكمة قباطيه الشرعية	32	1025	1057
محكمة الرام الشرعية	27	882	909
محكمة العيزرية الشرعية	12	247	259
محكمة اريحا الشرعية	31	434	465
محكمة رام الله والبيرة الشرعية	74	1557	1631
محكمة بيرزيت الشرعية	39	699	738

محكمة سلواد الشرعية	18	436	454
محكمة نعلين الشرعية	8	406	414
محكمة الخليل الشرعية	156	2656	2812
محكمة دورا الشرعية	116	1110	1226
محكمة يطا الشرعية	152	1268	1420
محكمة حلحول الشرعية	70	1215	1285
محكمة غرب الخليل الشرعية	69	749	818
محكمة الظاهرية الشرعية	30	486	516
محكمة بيت لحم الشرعية	99	1775	1874
المجموع	1493	26479	27972

رسم توضيحي 6 :مجموع الزواج

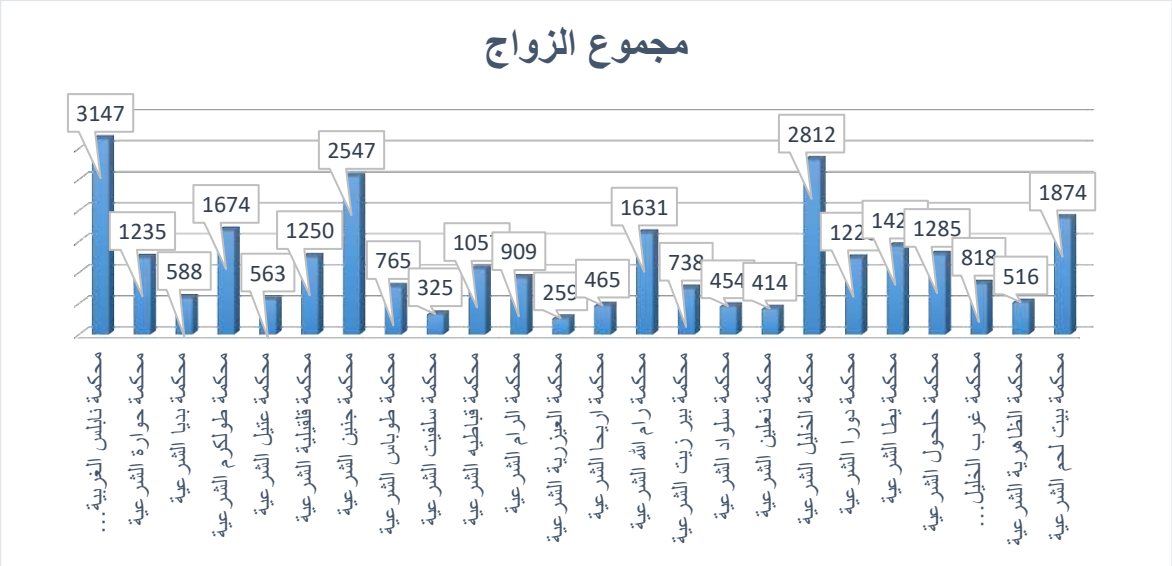

جدول 5 :حالات الطلاق في المحاكم الشرعية للعام 2018م.

اعمال المحاكم الشرعية	طلاق	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق
محكمة نابلس الغربية الشرعية	297	329	626
محكمة حوارة الشرعية	74	111	185
محكمة بديا الشرعية	36	46	82

محكمة طولكرم الشرعية	140	242	382
محكمة عتيل الشرعية	32	48	80
محكمة قلقيلية الشرعية	128	165	293
محكمة جنين الشرعية	210	324	534
محكمة طوباس الشرعية	36	69	105
محكمة سلفيت الشرعية	40	34	74
محكمة قباطيه الشرعية	67	134	201
محكمة الرام الشرعية	150	106	256
محكمة العيزرية الشرعية	36	27	63
محكمة اريحا الشرعية	52	54	106
محكمة رام الله والبيرة الشرعية	331	237	568
محكمة بيرزيت الشرعية	57	75	132
محكمة سلواد الشرعية	48	41	89
محكمة نعلين الشرعية	36	41	77
محكمة الخليل الشرعية	185	166	351
محكمة دورا الشرعية	88	115	203
محكمة يطا الشرعية	96	131	227
محكمة حلحول الشرعية	65	92	157
محكمة غرب الخليل الشرعية	58	66	124
محكمة الظاهرية الشرعية	30	37	67
محكمة بيت لحم الشرعية	173	86	259
المجموع	2465	2776	5241

رسم توضيحي 7 :مجموع الطلاق

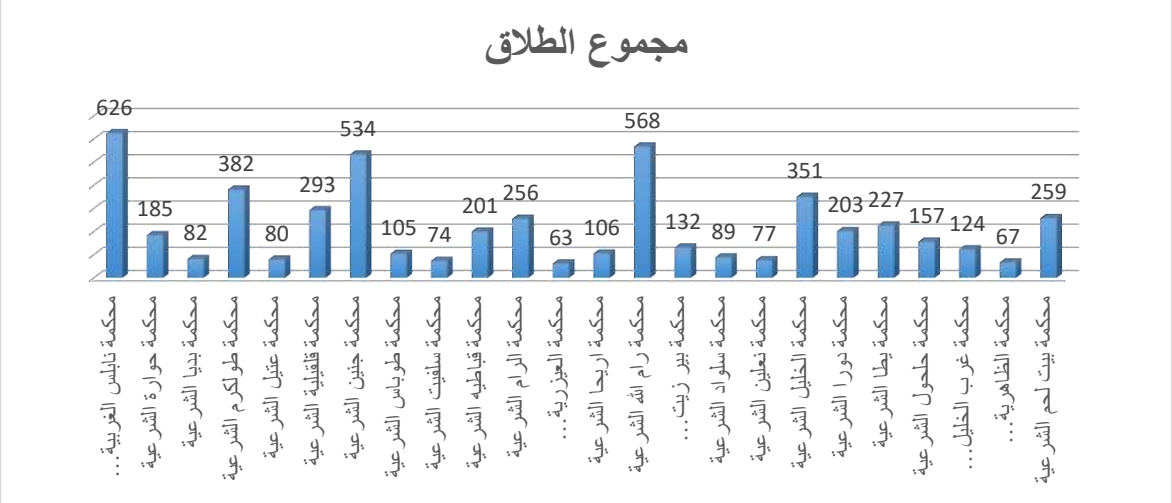

جدول 6 :حالات التصادق على الزواج والرجعة في المحاكم الشرعية للعام 2018 م

اعمال المحاكم الشرعية	تصادق على زواج	رجعة	المجموع
محكمة نابلس الغربية الشرعية	31	20	51
محكمة حوارة الشرعية	8	4	12
محكمة بديا الشرعية	6	1	7
محكمة طولكرم الشرعية	17	6	23
محكمة عتيل الشرعية	2	0	2
محكمة قلقيلية الشرعية	30	6	36
محكمة جنين الشرعية	39	10	49
محكمة طوباس الشرعية	5	0	5
محكمة سلفيت الشرعية	1	2	3
محكمة قباطيه الشرعية	8	1	9
محكمة الرام الشرعية	23	1	24
محكمة العيزرية الشرعية	11	1	12
محكمة اريحا الشرعية	16	0	16
محكمة رام الله والبيرة الشرعية	28	16	44

محكمة بيرزيت الشرعية	12	3	15
محكمة سلواد الشرعية	4	2	6
محكمة نعلين الشرعية	2	2	4
محكمة الخليل الشرعية	35	4	39
محكمة دورا الشرعية	32	4	36
محكمة يطا الشرعية	23	0	23
محكمة حلحول الشرعية	12	2	14
محكمة غرب الخليل الشرعية	6	1	7
محكمة الظاهرية الشرعية	13	1	14
محكمة بيت لحم الشرعية	36	3	39
المجموع	400	90	490

جدول 7 :جدول احصائية القضايا والقرارات الإدارية لمحكمة الاستئناف عام 2018م.

محاكم الاستئناف	المدور من الشهر السابق	الوارد	المجموع العام	المفصول	المدور
استئناف القدس	0	561	561	561	0
استئناف نابلس	0	486	486	486	0
استئناف الخليل	0	548	548	548	0
المجموع	0	1595	1595	1595	0

جدول 8 :جدول احصائية معاملات حصر الارث والتخارج في محاكم الاستئناف عام 2018م

محاكم الاستئناف	معاملات الارث	النفقات الواردة	النفقات المفصولة	المدور	المجموع
استئناف القدس	522	48	48	0	570
استئناف نابلس	478	52	52	0	530
استئناف الخليل	271	26	26	0	297
المجموع	1271	126	126	0	1397

رسم توضيحي 8 :أعمال محكمة الاستئناف 2018

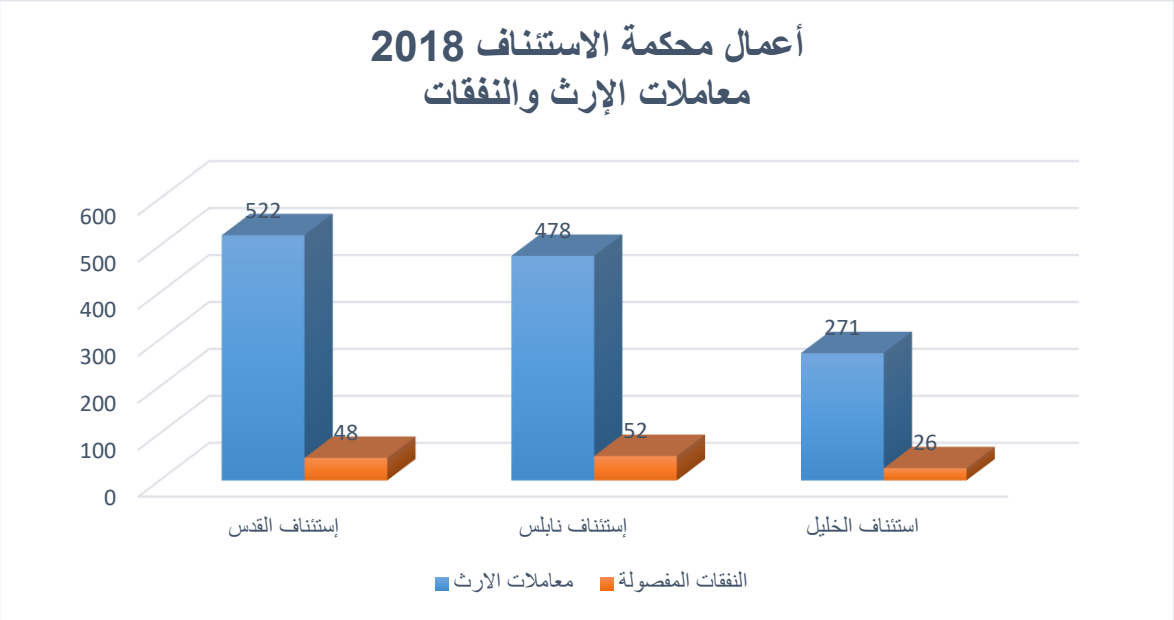

جدول 9 :جدول القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية للعام 2018م

اعمال محاكم الشرعية	المدور السابق	الوارد	المجموع	المفصول	المسقط	المجموع	المدور التالي
محكمة نابلس الغربية الشرعية	423	2196	2619	1357	787	2144	475

محكمة حوارة الشرعية	74	441	515	178	174	352	163
محكمة بديا الشرعية	27	341	368	196	103	299	69
محكمة طولكرم الشرعية	201	1385	1586	842	515	1357	229
محكمة عتيل الشرعية	25	136	161	100	47	147	14
محكمة قلقيلية الشرعية	107	1183	1290	676	424	1100	190
محكمة جنين الشرعية	193	1090	1283	621	437	1058	225
محكمة طوباس الشرعية	71	342	413	190	155	345	68
محكمة سلفيت الشرعية	20	241	261	145	92	237	24
محكمة قباطيه الشرعية	96	364	460	203	167	370	90
محكمة الرام الشرعية	25	279	304	169	112	281	23
محكمة العيزرية الشرعية	7	112	119	61	30	91	28
محكمة اريحا الشرعية	26	289	315	201	96	297	18
محكمة رام الله والبيرة الشرعية	364	1779	2143	1048	751	1799	344
محكمة بيرزيت الشرعية	30	290	320	187	105	292	28
محكمة سلواد الشرعية	16	113	129	55	45	100	29
محكمة نعلين الشرعية	6	96	102	66	31	97	5
محكمة الخليل الشرعية	166	1508	1674	949	576	1525	149
محكمة دورا الشرعية	67	637	704	440	195	635	69
محكمة يطا الشرعية	70	502	572	306	194	500	72
محكمة حلحول الشرعية	57	624	681	353	254	607	74
محكمة غرب الخليل الشرعية	69	391	460	233	154	387	73
محكمة الظاهرية الشرعية	7	183	190	125	46	171	19

محكمة بيت لحم الشرعية	93	984	1077	509	473	982	95
المجموع	2240	15506	17746	9210	5963	15173	2573

رسم توضيحي 9 :القضايا المفصولة والمسقطة التي نظرتها المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية

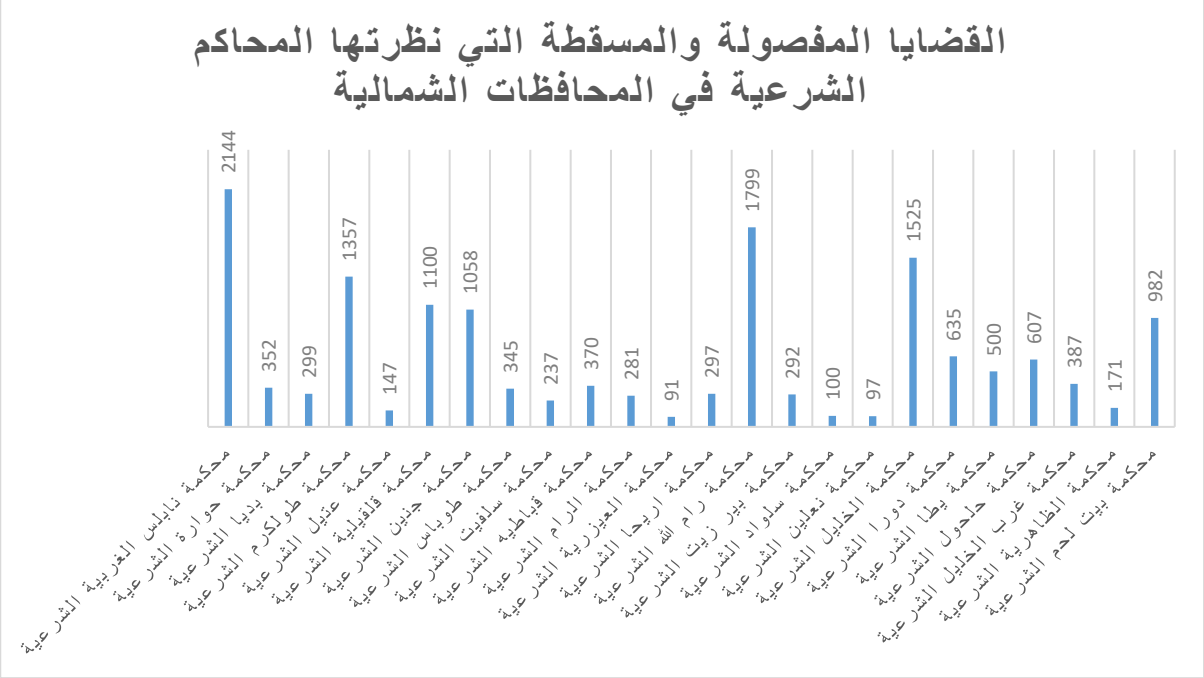

جدول 10 :حالات الزواج في المحاكم الشرعية حسب المحافظة للعام 2018م.

اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محافظة نابلس							
محكمة نابلس الغربية الشرعية	119	3028	3147	297	329	626	0.20%
محكمة حوارة الشرعية	51	1184	1235	74	111	185	0.15%
المجموع	170	4212	4382	371	440	811	0.19%
محافظة سلفيت							
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محكمة بديا الشرعية	31	557	588	36	46	82	0.14%

محكمة سلفيت الشرعية	10	315	325	40	34	74	0.23%
المجموع	41	872	913	76	80	156	0.17%
	محافظة طولكرم						
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محكمة طولكرم الشرعية	92	1582	1674	140	242	382	0.23%
محكمة عتيل الشرعية	29	534	563	32	48	80	0.14%
المجموع	121	2116	2237	172	290	462	0.21%
	محافظة قلقيلية						
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محكمة قلقيلية الشرعية	72	1178	1250	128	165	293	0.23%
المجموع	72	1178	1250	128	165	293	0.23%
	محافظة جنين						
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محكمة جنين الشرعية	123	2424	2547	210	324	534	0.21%
محكمة طوباس الشرعية	33	732	765	36	69	105	0.14%
محكمة قباطيه الشرعية	32	1025	1057	67	134	201	0.19%
المجموع	188	4181	4369	313	527	840	0.19%
	محافظة القدس						
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج

محكمة الرام الشرعية	27	882	909	150	106	256	0.28%
محكمة العيزرية الشرعية	12	247	259	36	27	63	0.24%
المجموع	39	1129	1168	186	133	319	0.27%
	محافظة أريحا						
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محكمة اريحا الشرعية	31	434	465	52	54	106	0.23%
المجموع	31	434	465	52	54	106	0.23%
	محافظة رام الله والبيرة						
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محكمة رام الله الشرعية	74	1557	1631	331	237	568	0.35%
محكمة بيرزيت الشرعية	39	699	738	57	75	132	0.18%
محكمة سلواد الشرعية	18	436	454	48	41	89	0.20%
محكمة نعلين الشرعية	8	406	414	36	41	77	0.19%
المجموع	139	3098	3237	472	394	866	0.27%
	محافظة الخليل						
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محكمة الخليل الشرعية	156	2656	2812	185	166	351	0.12%
محكمة دورا الشرعية	116	1110	1226	88	115	203	0.17%

محكمة يطا الشرعية	152	1268	1420	96	131	227	0.16%
محكمة حلحول الشرعية	70	1215	1285	65	92	157	0.12%
محكمة غرب الخليل الشرعية	69	749	818	58	66	124	0.15%
محكمة الظاهرية الشرعية	30	486	516	30	37	67	0.13%
المجموع	593	7484	8077	522	607	1129	0.14%
	محافظة بيت لحم						
اسم المحكمة	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
محكمة بيت لحم الشرعية	99	1775	1874	173	86	259	0.14%
المجموع	99	1775	1874	173	86	259	0.14%
	المحافظات الشمالية						
محاكم المحافظات الشمالية	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	طلاق بعد الدخول	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق	نسبة الطلاق الى الزواج
المجموع	1724	25582	27306	2465	2776	5241	0.19%

جدول 11 :التوثيقات والحجج للعام 2018 م.

اعمال المحاكم الشرعية	ارث وتخارج	وصايات وولايات	وكالات	اذونات	عزوبة	إسلام	مشروحات متفرقة	حجج متفرقة	صور
المجموع	7904	977	3297	274	3525	61	65913	5584	35248

رسم توضيحي 10 :التوثيقات والحجج للعام 2018 م.

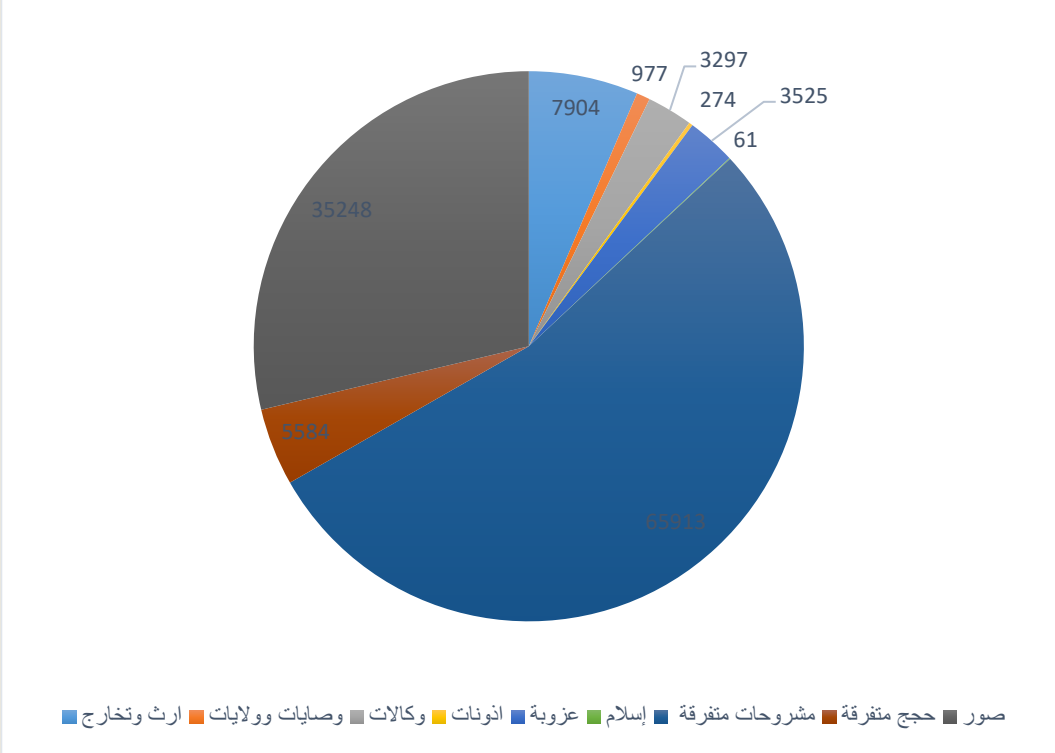

اعمال المحاكم في المحافظات الجنوبية(قطاع غزة):

جدول 12 :اعمال المحاكم في المحافظات الجنوبية(قطاع غزة)

اعمال المحاكم في المحافظات الجنوبية(قطاع غزة)	
المحاكم الابتدائية	11696 دعوى ومعاملة
محاكم الاستئناف	1499 دعوى
المحكمة العليا الشرعية	207 دعوى و534 معاملة

أصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية في قطاع غزة

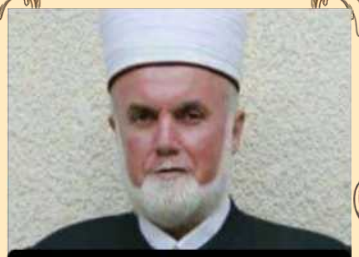

القاضي مازن الأغا عضو المحكمة العليا

القاضي جمال الحفني
عضو محكمة الاستئناف الشرعية

القاضي ابراهيم النجار
عضو محكمة الاستئناف الشرعية

القاضي الشرعي نعيم صيام
عضو محكمة الاستئناف الشرعية

القاضي سعيد ابو الجبين
عضو محكمة الاستئناف الشرعية

اعلام القضاء الشرعي في قطاع غزة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

ديوان قاضي
القضاة في صور

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال لقائه معالي وزير الأوقاف السوداني 2018/4/23

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال لقائه مع رئيس القضاء السوداني حيدر دفع الله2018/4/24

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال تكريمه من قبل جامعة ام درمان الاسلامية ختام الموسم الثقافي الدعوي 2018/4/25

فضيلة القاضي محمود العبوشي ممثلا عن سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية في مؤتمر رسالة الاسلام في لاهور الباكستانية 2018/4/26

فضيلة القاضي الشيخ الدكتور ماهر خضير ممثلاً عن سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية في فعاليات اطلاق الهيئة المستقلة لحقوق الانسان تقريرها السنوي 23 حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين 2018/5/1

القاضي صمود الضميري رئيس نيابة الاحوال الشخصية في ديوان قاضي القضاة تشارك في مؤتمر البناء الدستوري الثاني في جامعة النجاح الوطنية 2018/5/2

فضيلة القاضي الشيخ الدكتور ماهر خضير عضو المحكمة الشرعية العليا ممثلا عن ديوان قاضي القضاة في الاجتماع الاول للمجلس الوطني للطفل الفلسطيني 2018/5/7

جولة في محافظة الخليل بالتعاون مع محافظ الخليل اللواء كامل حميد وشملت الجولة لقاء حول سيادة القانون والخدمات القضائية الشرعية والتنفيذ القضائي في المحافظة وجولة في البلدة القديمة لمدينة الخليل وزيارة مقر محكمة الخليل الشرعية 2018/5/9

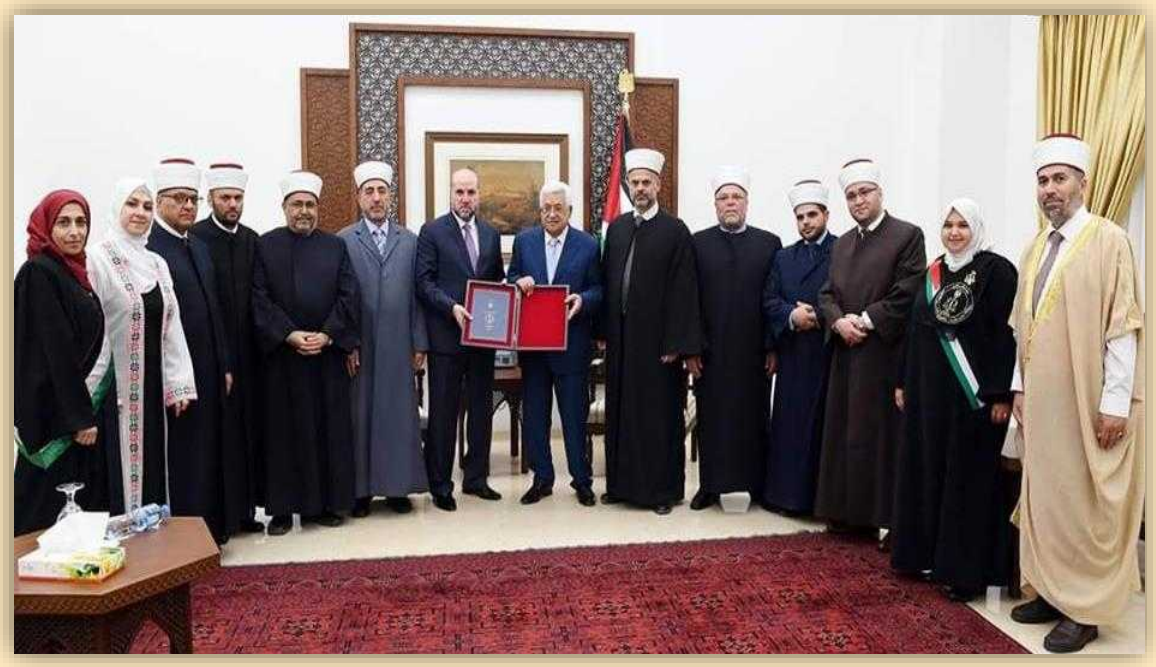

السيد الرئيس محمود عباس "ابو مازن" يتسلم التقرير السنوي لديوان قاضي قضاة فلسطين الشرعيين للعام 2017

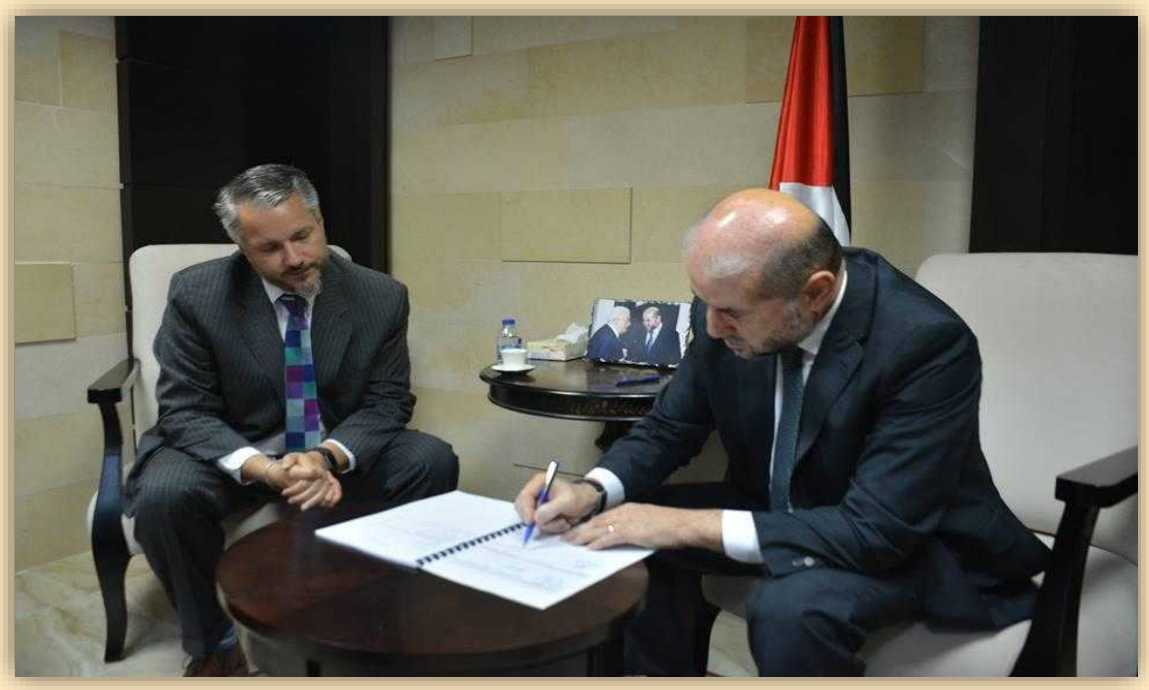

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين ديوان قاضي القضاة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ضمن مشروع تعزيز العدالة وسيادة القانون 2018/6/26

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال استقباله لقافلة المساعدات الغذائية المغربية المقدمة من قبل مؤسسة محمد الخامس للتضامن، الى مدينة رام الله. 2018/7/3

ديوان قاضي القضاة يشارك في التدريب الخاص بعمل نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات2018/7/94

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال تقديمه التعازي للقيادة والشعب التونسي بضحايا الارهاب في مقر السفارة التونسية . 2018/7/11

وفد من أصحاب الفضيلة قضاة الشرع الحنيف وموظفي المحاكم الشرعية خلال الزيارة اليومية للتضامن مع الأهالي في منطقة الخان الأحمر 2018/7/11..

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية على رأس وفد من رجال الدين وقضاة المحاكم الشرعية خلال زيارة تضامنية لدعم صمود أبناء شعبنا الفلسطيني في الخان الأحمر .. 2018/7/12

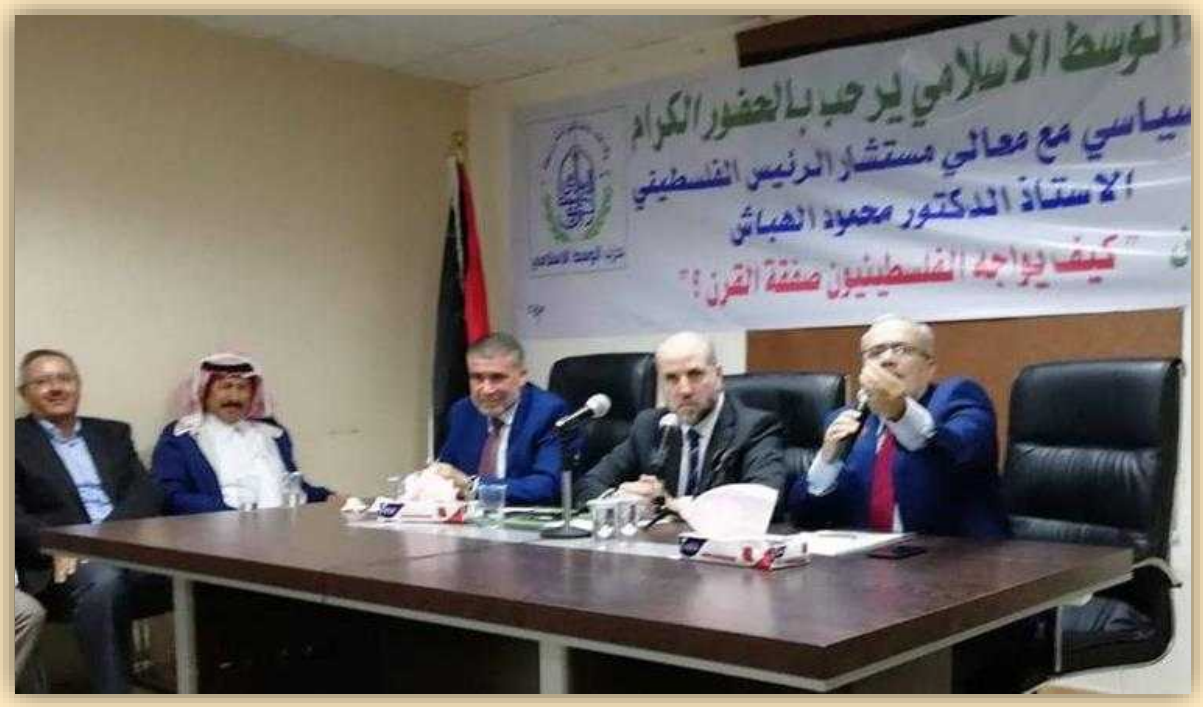

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلقي محاضرة حول الموقف الفلسطيني من صفقة القرن في العاصمة الاردنية عمان.. 2018/7/18

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يشارك في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل قطاع العدالة والشركاء الممولين 2018/7/21

نيابة عن سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات وفد من ديوان قاضي القضاة يشارك في الحفل المركزي لتكريم اوائل خريجي جامعة القدس المفتوحة 2018/7/26

ديوان قاضي القضاة خلال عقد امتحان مزاولة مهنة مأذون شرعي لكافة المحافظات . 2018/7/29

ورشة عمل حول عمل دوائر التنفيذ الشرعي في المحاكم الشرعية ، في قاعة مركز التدريب والإعلام في ديوان قاضي القضاة .. 2018/7/31

فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس " ابو مازن " حفظه الله ورعاه يرافقه سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية ووفد من قضاة المحاكم الشرعية يتفقد مدينة محمود عباس للحجاج والمعتمرين في معبر الكرامة بمدينة اريحا . .. 2018/8/6

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال استقباله المستشار مصطفى شحاته القنصل المصري الجديد لدى دولة فلسطين ويقدم درعا تقديرية للمستشار خالد سامي بمناسبة انتهاء مهام عمله في فلسطين تقديرا

ديوان قاضي القضاة يجري المقابلات الشفوية للموظفين المرشحين لشغل وظيفة رئيس قلم المحكمة الشرعية .2018/9/19

*سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال استقباله سامر أبو بكر رئيس بلدية يعبد والوفد المرافق له ويعلن عن **افتتاح** محكمة شرعية جديدة في يعبد 2018/9/19*

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال لقاءه مفتي الديار المصرية الدكتور شوقي علام 2018/9/26

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال استقباله القنصل البريطاني العام في القدس ميليب هول والوفد المرافق له 2018/10/3

محكمة حلحول الشرعية تقسيم وراثة من ١١٢ مناسخة (وفاة) والتي تم تدقيقها من قبل فضيلة رئيس المحكمة القاضي رشاد سلهب وباشراف الاستاذ رشيد اسعيد رئيس قلم المحكمة 2018/10/8

دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري في ديوان قاضي القضاة بورشة العمل التي نظمتها وزارة شؤون المرأة حول نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات 2018/10/25

دورة تدريبية بعنوان : دور المحاكم الشرعية في حماية حقوق الطفل . قاعة فندق الهلال الأحمر - البيرة بالتعاون مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال 2018/10/29

يوم عمل تدريبي لمحضري المحاكم الشرعية في قاعة مركز الإعلام والتدريب في ديوان قاضي القضاة 2018/10/29

الشيخ توفيق أبو هاشم عضو المحكمة العليا الشرعية في المؤتمر العلمي الذي عقد في جامعة الخليل تحت عنوان : " التدابير الشرعية للحد من المخدرات والجرائم الالكترونية " .2018/10/31

اللقاء الثاني ليوم العمل التدريبي لمحضري المحاكم الشرعية في قاعة مركز الإعلام والتدريب في ديوان قاضي القضاة ..2018/11/7

الإجتماع التحضيري لبحث سبل التعاون بين ديوان قاضي القضاة وكلية الدعوة الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية فيما يتعلق بتخصص القضاء الشرعي في كلية الدعوة الإسلامية 2018/11/8

الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال استقباله وفدا من عشيرة آل الرفاعي في فلسطين ضم أبناء العشيرة من مختلف المدن والريف الفلسطيني.2018/11/12

الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال استقباله وفدا من حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " اقليم جنين2018/11/13

الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال استقباله وفدا من بلدة بيت فوريك شرق مدينة نابلس ضم رئيس البلدية الشيخ عوض حنني وأعضاء المجلس البلدي بالإضافة الى عدد من الشخصيات الإعتبارية والمجتمعية في البلدة.2018/11/17

فضيلة القاضي الشرعي الشيخ محمد عزام قاضي محكمة رام الله والبيرة الشرعية يلقي محاضرة حول الارث الانتقالي وتطبيقاته والفرق بين التقسيم الانتقالي والشرعي في المحاكم الشرعية في مقر جامعة القدس المفتوحة2018/11/25

فضيلة القاضي الشرعي الدكتور ماهر خضير عضو المحكمة العليا الشرعية خلال محاضرة وتقديم بحث علمي بعنوان(صعوبات تعليم اللغة العربية في المدارس والمراكز الاسلامية وانعكاساتها على الناطقين بغيرها) .ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين لمسلمي امريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي 2018/11/25

وفد مشترك من ديوان قاضي القضاة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP خلال زيارة محاكم الخليل الشرعية (محكمة الاستئناف الشرعية ومحكمة التنفيذ الشرعي في منطقة باب الزاوية ومحكمة الخليل الشرعية منطقة السهلة في البلدة القديمة لمدينة خليل الرحمن) .201/11/27

ديوان قاضي القضاة يشارك في ورشة عمل لتحليل استمارة الدراسة الخاصة بمراجعة الادوات و الوسائل المستخدمة في المتابعة والتقييم و تحديد احتياجات وحدات التخطيط و المشاريع في قطاع العدالة في دولة فلسطين) .2018/11/29

الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال استقباله وفدا من لجان المقاومة الشعبية ومجلس العشائر في منطقة جنوب شرق القدس والتي تضم العيزرية وأبوديس وعرب الجهالين وعددا من التجمعات البدوية في منطقة جبل البابا..2018/12/16

الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال توقيعه في مدينة اسطنبول التركية لمذكرة تفاهم خاصة بطباعة مصحف المسجد الأقصى المبارك مع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ..2018/12/22

رئيس مجلس قروي الخان الأحمر السيد عيد أبو داهوك والوفد المرافق له خلال تكريمهم للدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس لشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية.2018/12/24

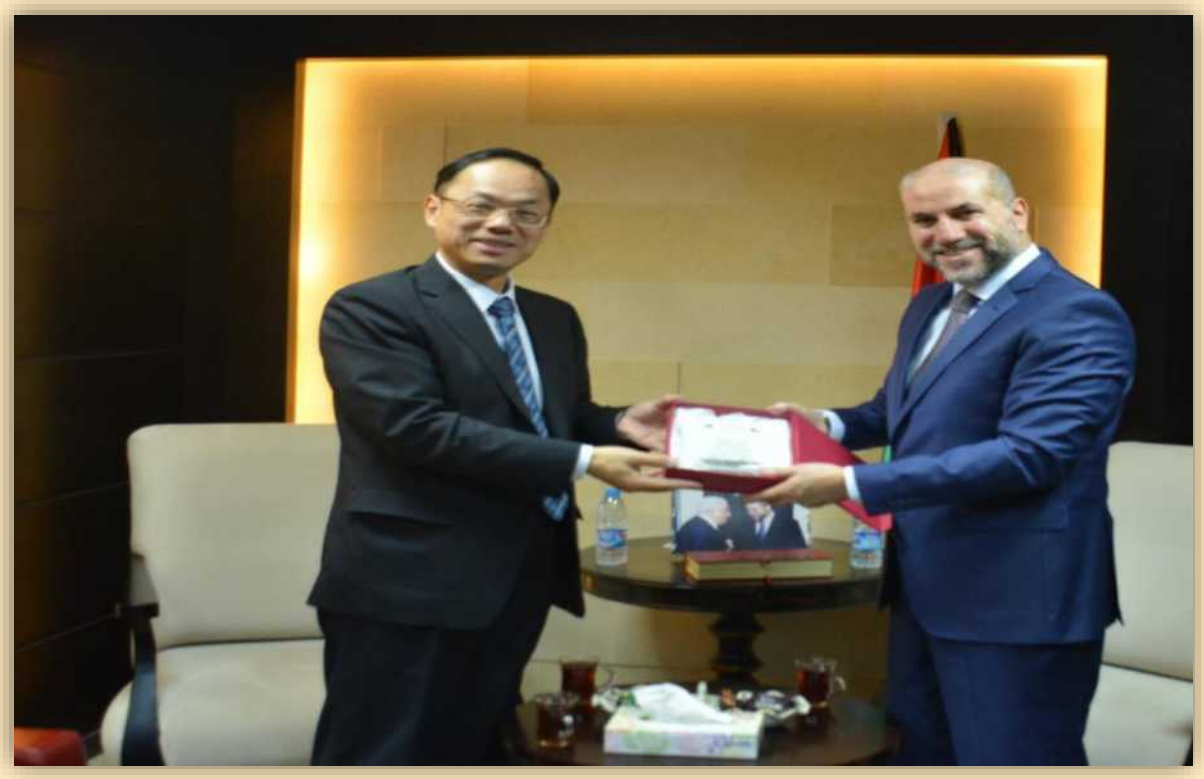

الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين خلال تكريمه سفير جمهورية الصين2018/1/15

صورة من افتتاحية الورشة العلمية الحوارية ((مصطلحات أسرية بين الواقع والمأمول حوار شرعي قانوني)) فندق جراند بارك - رام الله . 2018/2/6

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال مشاركته بفعاليات مؤتمر حوار الأديان الثالث عشر في العاصمة القطرية .2018/2/20

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال لقائه معالي وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية في دولة قطر الدكتور قيس بن مبارك الكواري وبحضور سماحة الشيخ محمد حسين مفتي القدس والديار الفلسطينية المقدسة وسعادة السفير منير غنام سفير دولة فلسطين لدى دولة قطر.2018/2/20

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال لقائه مفتي الشيشان 2018/2/27

صورة من حفل تكريم العاملات في ديوان قاضي القضاة بمناسبة يوم المرأة العالمي.2018/3/7

صور من إجتماع سماحة الدكتور الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية مع أصحاب الفضيلة قضاة المحكمة العليا الشرعية وقضاة المحاكم الشرعية ...2018/3/22م

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال استقباله سفير جمهورية جنوب افريقيا السيد أشرف سليمان2018/4/19

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال مؤتمر صحفي لرجال الدين عقد في قاعة المركز الاعلام في ديوان قاضي القضاة 2018/4/19

خلال حفل تسليم إجازات المحامين الشرعيين 2018م

في دولة قطر على هامش مؤتمر الدوحة لحوار الأديان بتاريخ 2018/2/20م

الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي التاسع بمدينة رام الله 2018/4/11م.

قاضي القضاة ورئيس وأعضاء المحكمة العليا الشرعية خلال المشاركة في ذكرى وفاة الشهيد الرئيس المرحوم ياسر عرفات

أصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية خلال الإحتفال بالمولد النبوي الشريف 2018

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية خلال حضور ورشة عمل نظمتها الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات الإسلامية 2018م.

خلال الإعتصام أمام الكنيسة في رام الله للإحتجاج على الإعتداء على كنيسة القيامة بالقدس 2018م.

خلال تسليم المحامي علي شقيرات درع ديوان قاضي القضاة على هامش تسليم المحامين الشرعيين إجازات المحاماة الشرعية 2018م.

قبل خطبة الجمعة التي ألقاها سماحة الدكتور محمود الهباش في العاصمة الإقتصادية البرازيلية ساوباولو نوفمبر 2018م.

افتتاح مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي التاسع بمدينة رام الله 2018/4/11م.

إنجازات ديوان قاضي القضاة وطموحاته المستقبلية

يسعى ديوان قاضي القضاة في فلسطين دوما الى تعزيز الثقة بالنظام القضائي الشرعي والى تطوير وتعزيز فعالية وكفاءة الأداء حتى تتسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع ،وذلك من خلال الخطط الاستراتيجية والمرحلية التي تحوي اهدافها ونشاطاتها وتتطلع الى مستقبل زاهر في القضاء الشرعي يحقق العدل والاستقلالية والشفافية والابتكار والوحدة القضائية الفلسطينية وطموحاتنا ننجزها بالصبر والحكمة والرؤية الواضحة والادارة الحكيمة ولأجل هذه الغايات والأهداف خطا القضاء الشرعي الفلسطيني خطوات كبيرة وتطورا" ملموسا" ، فعلى صعيد البنية التشريعية تم تطبيق قانون التنفيذ الشرعي في جميع محاكم محافظات الوطن وانجاز عدد من الأنظمة وإرساء عدد من المبادئ القانونية من خلال المحكمة العليا الشرعية ولا زال هناك عدد من مشاريع القوانين في طريقها الدستوري للاقرار، ومنها قانون القضاء الشرعي كما تم رفد محاكم الإستئناف الشرعية والمحكمة العليا الشرعية بعدد من القضاة من خلال ترقياتهم إليها.

وعلى صعيد التطوير والتدريب فقد تم عقد عدد من الدورات التدريبية للمحضرين والموظفين لتطوير مهاراتهم وزيادة كفاءة نظام الادارة وتطوير الاجراءات والخدمات المقدمة وتفعيل استخدام الخدمات الذكية وايضا" تم عقد عدد من ورشات العمل لأصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية على مدار عام 2018 ، وتم نقل عدد من القضاة الشرعيين لمختلف المحاكم الإبتدائية ولمحاكم الاستئناف والمحكمة العليا الشرعية.

أما على صعيد تطوير البنية التحتية لديوان قاضي القضاة فقد تم انجاز عدد من المباني وتأثيثها كمبنى محكمة الخليل الشرعية الجنوبية ومبنى **محكمة جنين الشرعية** ومحكمة طولكرم الشرعية.

ولا زال العمل جارياً بخطى حثيثة واجتهاد مستمر في اعداد البرامج والخطط المستقبلية للنهوض بالقضاء الشرعي الفلسطيني .

وهذه ملخصات لانجازات وطموحات ديوان قاضي القضاة المحاكم الشرعية الفلسطينية لعام 2018 م :

1. بلغ عدد الدعاوي الورادة خلال عام 2018م الى المحاكم الشرعية الابتدائية في المحافظات الشمالية 15506 دعوى يضاف الى ذلك عدد 2240 دعوى تم تدويرها من العام الماضي ، فبلغ عدد الدعاوى التي تم النظر فيها 17746.
2. مجموعه 15173 دعوى أسقط منها 5963 دعوى وفصلت المحاكم بـ 9210 دعوى أي تم الانتهاء من النظر بما نسبته 61 % من مجمل عدد الدعاوى المنظورة.

جدول 13: القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية للعام 2018 م

جدول القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية للعام 2018 م							
اعمال محاكم الشرعية	المدور السابق	الوارد	المجموع	المفصول	المسقط	المجموع	المدور التالي
المجموع	**2240**	**15506**	**17746**	**9210**	**5963**	**15173**	**2573**

رسم توضيحي 11: القضايا المنظورة

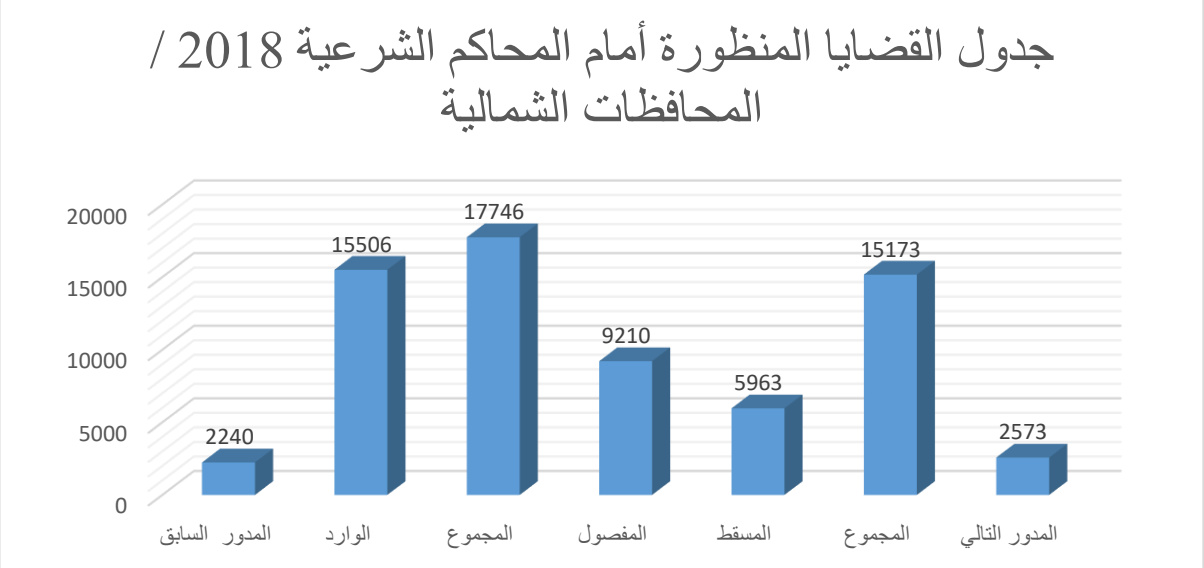

3. بلغ عدد الدعاوى التي فصلتها المحاكم الشرعية الابتدائية في قطاع غزة 11696 دعوى ومعاملة في حين فصلت محاكم الاستئناف الشرعية في قطاع غزة عدد 1499 دعوى وفصلت المحكمة العليا الشرعية في قطاع غزة 207 دعوى و 534 معاملة .

4. وفقا" لبيانات المحاكم الشرعية في محافظة القدس فقد بلغ عدد معاملات الزواج التي سجلتها المحاكم 2651 عقد زواج ، وبلغ عدد حالات الطلاق 345 حالة طلاق و 141 معاملة تصادق على زواج .
5. بلغ عدد التوثيقات والحجج التي أنجزتها المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية خلال عام 2018 ما مقداره 162978 معاملة ، بما فيها معاملات الزواج والطلاق وحجج التصادق والرجعة.
6. بلغ عدد الدعاوى التي وردت محاكم الاسئناف الشرعية في المحافظات الشمالية 1595 دعوى اسئناف وبلغ عدد الدعاوى المفصولة 1595 دعوى وبلغ عدد المعاملات والدعاوى التي أنجزتها المحكمة العليا الشرعية 1000 معاملة بنسبة انجاز مقداره 100 % من عدد المعاملات المنظورة أمامها.

رسم توضيحي 12: أعمال محكمة الإستئناف 2018

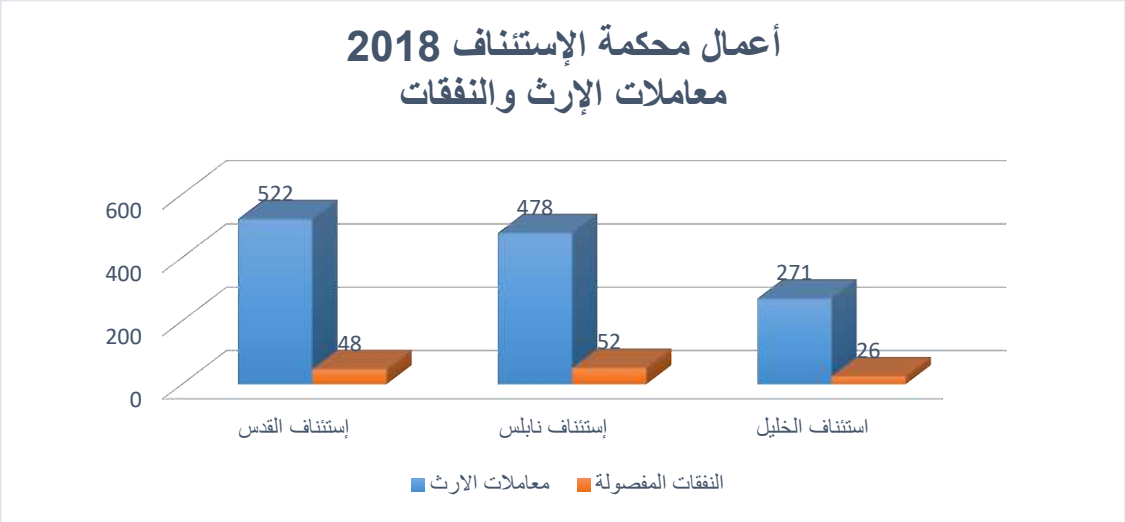

رسم توضيحي 13: أعمال المحكمة العليا الشرعية

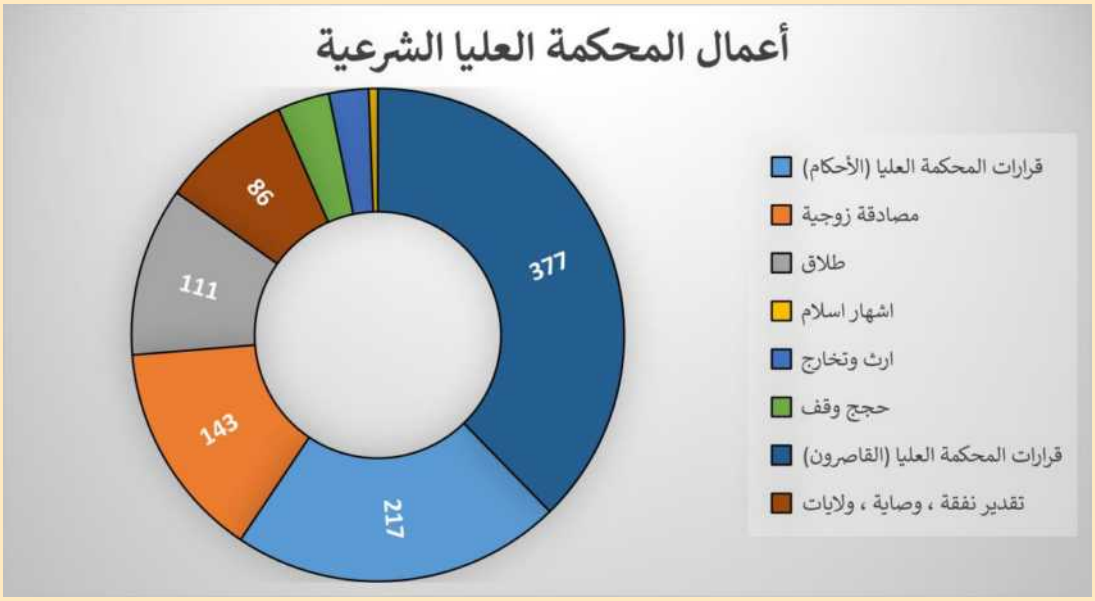

7. من المحاكم الشرعية الابتدائية التي أظهرت تحسنا" في عدد الدعاوى التي نظرتها وفصلت فيها خلال عام 2018م مقارنة مع العام الذي سبقه كانت ـ محاكم بيت لحم والخليل وجنين ورام الله وأريحا.
8. بلغ خلال عام 2018 مجموع حالات الزواج 27972 حالة زواج مقارنة مع 28875 حالة زواج تمت في العام الذي سبقه وبذلك تراجعت حالات الزواج خلال عام 2018 ما مقداره 903 حالة زواج وبلغ خلال عام 2018 عدد حالات الزواج المكرر 1493 حالة مقابل 1402 حالة من العام الذي سبق.

رسم توضيحي 14: مجموع الزواج

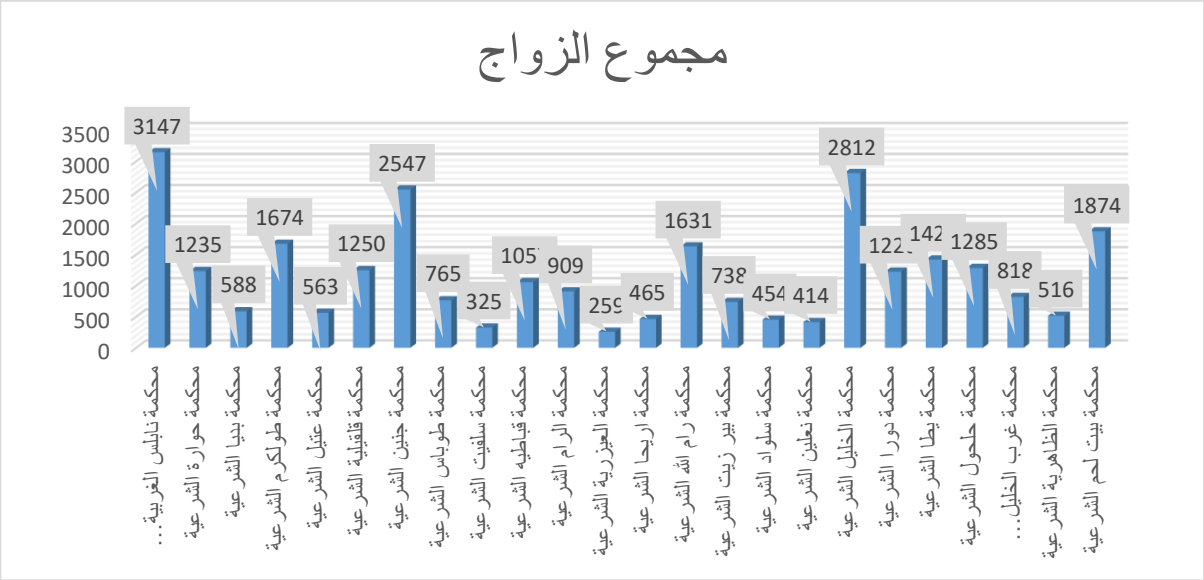

9. خلال عام 2018 بلغ عدد حالات الطلاق 5241 حالة طلاق منها عدد 2776 حالة طلاق قبل الدخول والخلوة الشرعية وعدد 2465 حالة طلاق بعد الدخول وبذلك يكون الطلاق قد ارتفع خلال عام 2018 الى 5241 حالة بعد أن بلغت في عام 2017 الى مقداره 5166 حالة طلاق منها 2615 حالة طلاق قبل الدخول و 2551 حالة طلاق بعدالدخول . أي بفارق 75 حالة طلاق زيادة عن عام 2017.

رسم توضيحي 15: مجموع الطلاق

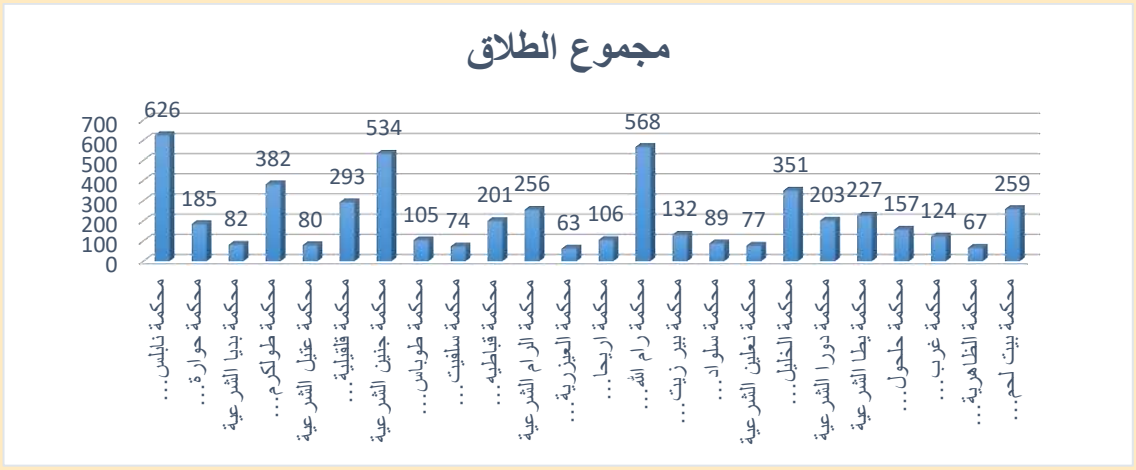

10. بلغ عدد دعاوى النفقات التي نظرتها المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية خلال عام 2018 ما مقداره 7685 دعوى ورد منها خلال العام ذاته 7102 دعوى ، بلغ عدد الدعاوى المفصولة 3954 والمسقطة 2565 وتم تدوير 1166 دعوى الى العام 2019.

جدول 14: كشف بدعاوي النفقات الوارد والمفصولة خلال عام 2018م

كشف بدعاوي النفقات الوارد والمفصولة خلال عام 2018م							
المحاكم	القضايا المدورة من العام 2017	القضايا الواردة	المجموع	القضايا المفصولة	القضايا المسقطة	المجموع	المدور للعام 2019
المجموع	583	7102	7685	3954	2565	6519	1166

رسم توضيحي 16: دعاوى النفقات الواردة والمفصولة خلال عام 2018م

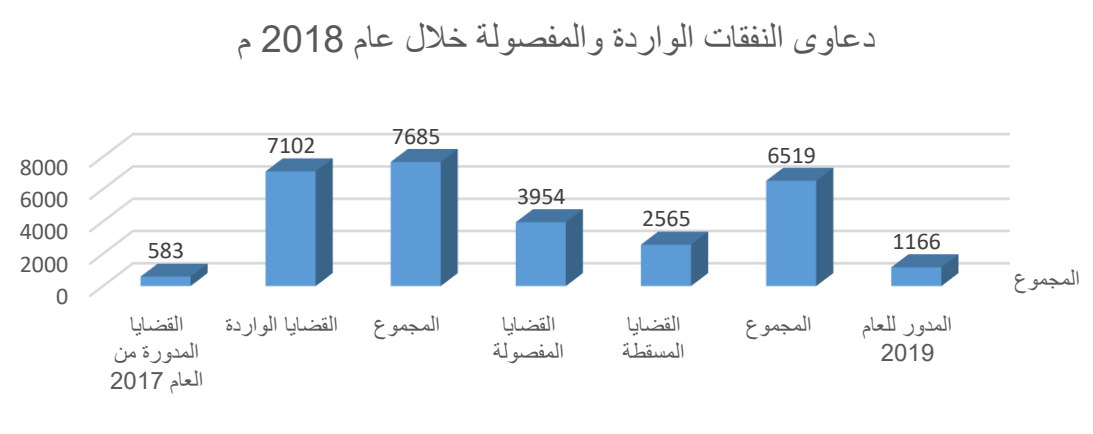

11. خلال عام 2018 بلغ عدد الدعاوى التي نظرتها دائرة التنفيذ الشرعية 8455 دعوى فصلت في عدد 1441 دعوى، وتم تدوير عدد 7014 دعوى .

رسم توضيحي 17: أعمال محاكم التنفيذ الشرعي للعام 2018 م

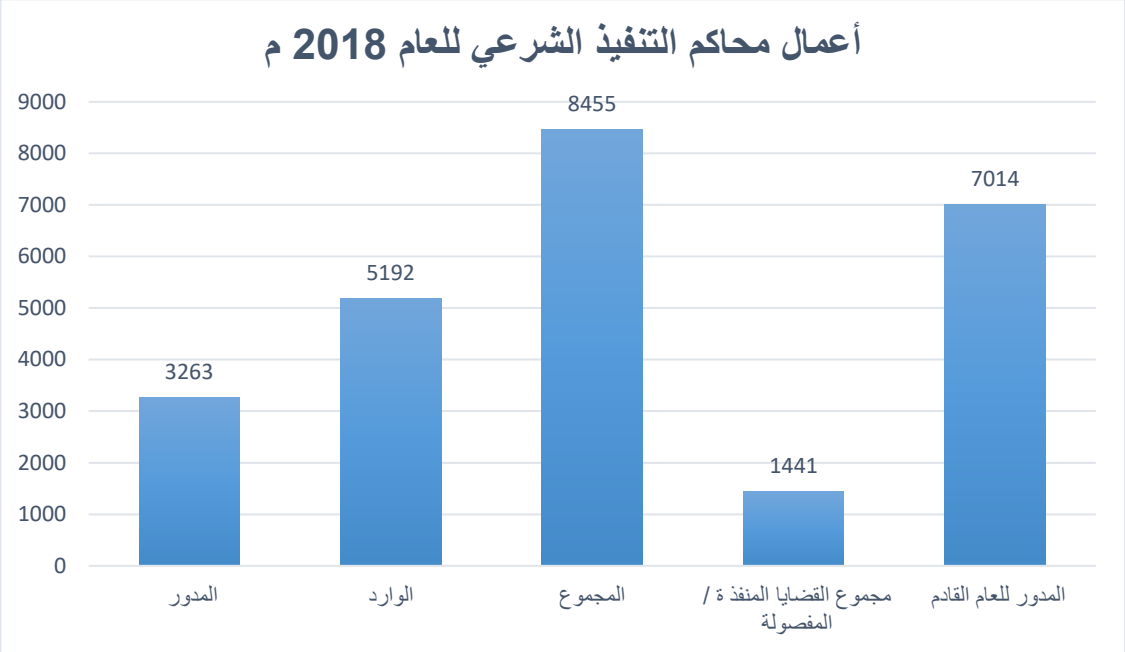

12. بلغ عدد الدعاوى التي نظرتها النيابة الشرعية خلال عام 2018 ما مقداره 652 دعوى فصلت خلال الفترة ذاتها ما مقداره 420 دعوى ، وتم تدوير ما مقداره 232 دعوى الى العام التالي.

رسم توضيحي 18: القضايا المفصولة من قبل النيابة الشرعية

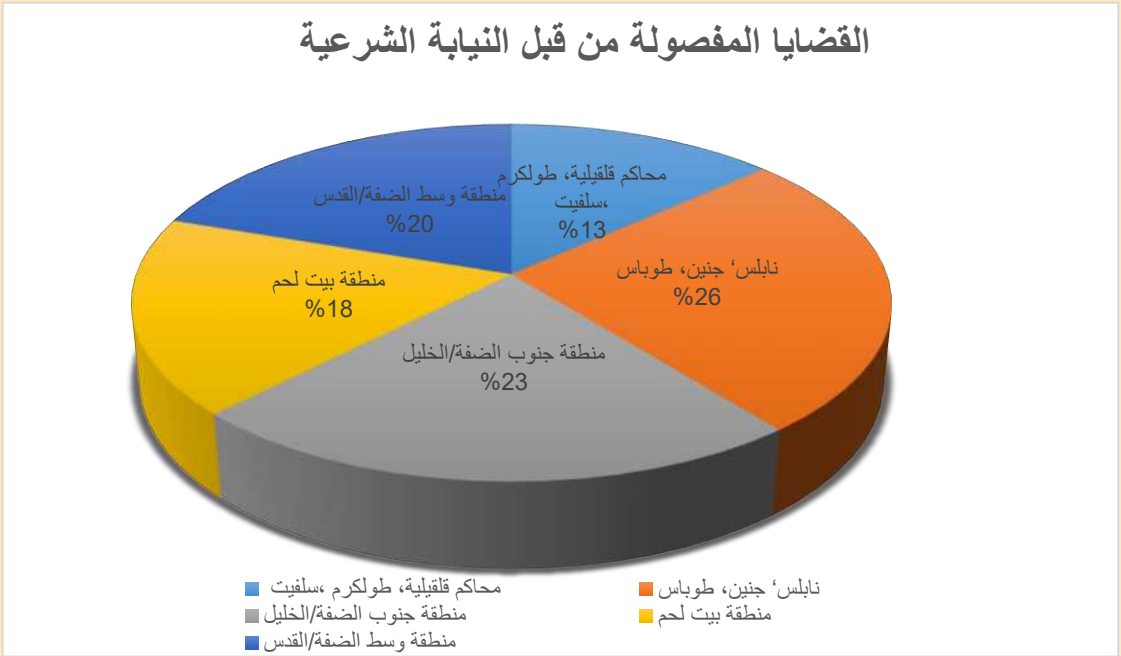

13. بلغت موازنة ديوان قاضي القضاة للعام 2018 للنفقات الجارية والرأسمالية مبلغ 31080000 شيقل.

14. كما بلغت موازنة النفقات التطويرية 3311434 شيقل وبلغت ايرادات المحاكم الشرعية المحصلة خلال عام 2018م 6298446 شيقل وبلغت ايرادات أجور عقود الزواج المحصلة خلال عام 2018م 327085 شيقل.

ومن أهم التطورات على صعيد التشريعات :

في عام2018م تم التوسع في التطبيق الفعلي والعملي لقانون التنفيذ الشرعي رقم17 / 2016م وانشاء دوائر تنفيذ أخرى في المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية، بعد أن تم عقد دورات تدريبية لقضاة التنفيذ الذي وقع عليهم الاختيار، كما تم الانتهاء من اعداد مشروع القضاء الشرعي وجاري العمل على اقراره الدستوري ، قام المكتب الفني بالمحكمة العليا الشرعية بتعميم المبادئ القانونية التي استخلصتها المحكمة العليا الشرعية حتى يهتدي بها قضاة المحاكم الشرعية.

وعلى صعيد تأهيل المحاكم الشرعية تم الانتهاء من استئجار وتأثيث مباني المحاكم الآتية:

1. مبنى محكمة بيرزيت الشرعية
2. مبنى محكمة الظاهرية الشرعية
3. مبنى محكمة طولكرم الشرعية – دائرة التنفيذ
4. مبنى محكمة أريحا الشرعية – دائرة التنفيذ
5. مبنى محكمة نابلس الشرعية – دائرة التنفيذ
6. مبنى محكمة الاستئناف الشرعية/نابلس
7. مبنى محكمة العيزرية الشرعية
8. مبنى محكمة طولكرم الشمالية الشرعية/عتيل

وإن هناك مباني قيد التنفيذ 2018-2019م وهما محكمة بيت لحم الشرعية – محكمة الرام الشرعية وجاري الشروع بإعادة عدد من المباني المقترحة للعمل عليها عام 2019م من حيث استبدال وتأثيث:

1. محكمة يطا الشرعية
2. محكمة قباطية
3. محكمة تنفيذ رام الله والبيرة الشرعية
4. محكمة تنفيذ جنين الشرعية
5. محكمة سلفيت الشرعية

تم خلال العام 2018م الانتهاء من اعادة تأهيل وتجهيز دائرة الارشاد والاصلاح الأسري المركزية واستكمال الجهود لتطوير هذه الدائرة واعتماد دبلوم الارشاد النفسي بالشراكة مع الجامعات الفلسطينية ، بالاضافة الى الانتهاء من تأهيل وتجهيز مكتب نقطة الاتصال لتفعيل نظام التحويل الوطني والانتهاء من تجهيز عدد من أقسام الارشاد والاصلاح الأسري وأماكن المشاهدة في المحاكم الشرعية حيث تم عقد إتفاقية تعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية تتعلق بمتابعة المشاهدة والإستضافة وانتداب مرشدين نفسيين لهدا الغرض.

تم الاستمرار في تطوير مركز الحاسوب المركزي بديوان قاضي القضاة والعمل على اكمال ربط المحاكم الشرعية الكترونيا" والانتهاء من حوسبة وأرشفة المحاكم الشرعية في ديوان قاضي القضاة.

واصل ديوان قاضي القضاة تنفيذ الخطط التدريبية المتعلقة بتطوير الذات وزيادة كفاءة القدرات القضائية لأصحاب الفضيلة ومعاوني القضاة و رؤساء الأقلام وتم وضع الخطط المستقبلية لزيادة برامج التدريب وتفعيل الإتفاقيات التي تمت بشأن التدريب القضائي مع الأردن الشقيق.

واصل ديوان قاضي القضاة خلال عام 2018م الشراكة مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وتم خلال عام 2018م المشاركة في عضوية المجلس الوطني للطفل وكذلك المشاركة في المشاورات الوطنية للتقرير الأولي لدولة فلسطين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك عضوية أحد أعضاء المحكمة العليا الشرعية في المجلس الأعلى للإفتاء الفلسطيني.

قامت دائرة التفتيش القضائي خلال عام 2018م بالتفتيش الدوري على 22 محكمة شرعية كما قامت الهيئة بالتفتيش المفاجئ على كافة المحاكم الشرعية وتلقت عددا من الشكاوى وحققت مع أطراف الشكاوى وأصدرت تقاريرها بهذا الخصوص .

أصدر المكتب الفني في المحكمة العليا الشرعية خلال عام 2018م حوالي أربعين مبدأ قانونياً جديداً وأوصى باصدار عدد من التعليمات الادارية المتعلقة بالعمل القضائي بما يساهم في تعزيز فاعلية العمل القضائي وترسيخ المباديء القانونية الشرعية.

أجازت لجنة المحامين الشرعيين عدداً من المحامين الشرعيين ومنحهم إجازات مزاولة مهنة المحاماة الشرعية وكذلك حققت في عدد من الشكاوى المتعلقة بالمحامين الشرعيين ونسبت لسماحة قاضي القضاة لإصدار القرارات بشأنها.

تعاملت دائرة الارشاد والاصلاح الأسري خلال عام 2018 مع 6022 حالة عرضت عليها وتم التوصل للمصالحة 848 حالة وتم ارشاد 197 حالة وتم عقد اتفاق 71 حالة وانهاء ملف وعدم متابعة من قبل أطراف العلاقة بعد ارشادهم وحفظ الملف بدون متابعة قضائية بما يعادل 398 حالة كما تم تحويل 4343 حالة لاستكمال اجراءات التقاضي، وتم تدوير لعام 2019 وما زال متداولا" ما مجموعه 165 دعوى.

نظرة مستقبلية

رغم ما يواجهه العاملون في ديوان قاضي القضاة من موظفين وقضاة من عرقلات في عملهم اليومي سواء على حواجز الاحتلال الإسرائيلي، أو تقسيم المناطق إلى أ، ب، ج، والاقتحامات اليومية للمدن والقرى من قبل الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين، وكذلك عدم التواصل الجغرافي بين شقي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة وأيضاً مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، والتي يتبع قضاؤها الشرعي إلى دائرة قاضي القضاة في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة كجزء من الوصاية على القدس باتفاق أردني فلسطيني.

ورغم الصعوبات الناتجة عن الانقسام الفلسطيني البغيض منذ عام 2007م، وما تترتب عليه من آثار انعكست سلباً على المواطن الفلسطيني ومؤسساته الرسمية، إلا أن كل ذلك لا يمنع من السعي الدائم للتطوير والتقدم والنظر للمستقبل بأمل وطموحات مستقبلية، ترقى بجهاز القضاء الشرعي الفلسطيني ليعمل وفق منهجية قضائية وأهداف واضحة من خلال الخطط الاستراتيجية، وأن نتطلع إلى تحقيق طموحات عالية بصبر وحكمة واضحة، ونظرة متأنية للمستقبل، والإدارة الحكيمة للدائرة من قبل سماحة قاضي القضاة الدكتور محمود الهباش، حتى نصل إلى تحقيق رسالة القضاء وأهدافه المذكورة في بداية هذا التقرير.

ان المحاكم الشرعية الفلسطينية ورغم التحديات والمعيقات التي تواجهها، إلا أنها تسعى إلى تحقيق تطلعات كبيرة تتمثل بالآتي:

1- توحيد القوانين السارية والمستحدثة في المحاكم الشرعية الفلسطينية لتطبق بصيغة واحدة في كل الوطن الفلسطيني وبما يتلاءم مع التطور والحداثة والانسجام داخل المجتمع الفلسطيني.

2- العمل على توحيد القضاء الشرعي بين جناحي الوطن ووضع الخطط التي تعمل على النهوض بالقضاء الشرعي في جميع محافظات الوطن.

3- إقرار التشريعات والقوانين المعدّة من قبل ديوان قاضي القضاة، مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون أصول المحاكمات الشرعية وقانون القضاء الشرعي والنظرة المستقبلية تتعدى ذلك إلى إعداد

مشاريع قوانين أخرى تتعلق بحماية الأسرة والطفل وقانون للمشاهدة والاستضافة، وإنشاء دائرة للتحكيم الشرعي وإنجاز قانون للمحاميين الشرعيين والمأذونين الشرعيين.

4- الدعم اللوجستي للمكتب الفني في المحكمة العليا الشرعية ورفده بكوادر بشرية وتكنولوجية وكذلك الدعم اللوجستي للجنة المحامين الشرعيين ولجنة المأذونين الشرعيين.

5- الاستمرار في إعادة تأهيل محاكم شرعية أخرى في محافظات الوطن، كمحاكم رام الله والخليل، والعمل على انجاز مبنى مستقل لديوان قاضي القضاة في مدينة رام الله والبيرة.

6- السعي الحثيث للعمل على ايصال القضاء الشرعي لكل أرجاء الوطن الفلسطيني، انطلاقا من مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين وتطوير الإجراءات والخدمات المقدمة باستقطاب وتطوير الموارد البشرية المبدعة وذات كفاءة عالية والمحافظة عليها.

7- الاستمرار في تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي ودعم الرقابة الداخلية.

8- العمل على تطوير الدوائر والوحدات التابعة لديوان قاضي القضاة خاصة النيابة الشرعية والإرشاد والإصلاح الأسري ولجنة المحامين الشرعيين ولجنة المأذونين، ويكون ذلك من خلال الدعم الفني والبشري والاستمرار في تعزيز كفاءة كوادرها وتدريبهم وتوفير المكاتب الخاصة بهم.

9- الاستمرار بتطوير والاهتمام بدور المركز الإعلامي ورفده بالدعم اللازم حتى يكون اللسان الناطق بإنجازات ديوان قاضي القضاة ويعبر عنه بموضوعية ونزاهة.

10- استمرار العمل على إنهاء حوسبة وأتمتة وأرشفة أعمال ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية وربطها في مركز الحاسوب بالديوان وإنهاء دمجها ضمن الحوكمة الإلكترونية.

11- الاستمرار بتطوير ودعم برامج التدريب والتأهيل القانوني والإداري والمالي للكوادر البشرية والقضاة في ديوان قاضي القضاة.

12- تطوير وتقنين دائرة التخطيط القضائي ودعمها حتى تضع الخطط المستقبلية للنهوض بالقضاء الشرعي الفلسطيني.

13- إنشاء معهد قضائي شرعي يُعنى بالتدريب القضائي ومنح دبلوم متخصص في القضاء الشرعي وإقرار مشروع القانون الخاص بالمعهد العالي للقضاء الشرعي.

إن النظرة المستقبلية لديوان قاضي القضاة بعيدة المدى، ونأمل أن نحقق طموحاتنا وأن يؤدي القضاء الشرعي رسالته التي تتمثل في قضاء شرعي يقيم العدل والقسط بين الناس متمسك بسيادة القانون من خلال تحقيق العدالة وصيانة الحقوق والتميز والفعالية والإبداع في نظام قضائي شرعي مستقل.

الخاتمة

في نهاية هذا التقرير لعام 2018 والذي أظهر انجازات وتطلعات وأعمال ديوان قاضي القضاة وفي ظل الظروف الصعبة على الصعيد المالي والسياسي لمؤسسات دولة فلسطين والإجراءات العقابية الجماعية التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني وقطع جزء من الأموال الفلسطينية نتيجة المواقف القوية التي تبديها القيادة الفلسطينية في التمسك بالحقوق والثوابت الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وخاصة رفض ما يسمى بصفقة القرن والدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

ورغم ذلك إلا أن العزيمة والإرادة الفلسطينية مستمرة وثابتة، وفي القضاء الشرعي الفلسطيني نعمل في ظل هذه الظروف من قبيل التحدي لخدمة أبناء شعبنا الفلسطيني فجاءت الإنجازات طبقاً للرؤية والرسالة التي حددها سماحة قاضي قضاة فلسطين د.محمود الهباش حفظه الله، والتي تؤكد على أن رسالة القضاء الشرعي الفلسطيني هي وجود قضاء شرعي يقيم العدل والقسط بين الناس متمسك بسيادة القانون من خلال تحقيق العدالة وصيانة الحقوق ويؤدي خدمات تتعلق بالأسرة والأحوال الشخصية والمواريث والوقف بسهولة ويسر وعدالة ونزاهة وهذا ينسجم مع رؤية سماحته في التميز والفعالية والإبداع في نظام قضائي شرعي مستقل تسوده العدالة وتصان فيه الحقوق والحريات والحرمات.

إن المتصفح لهذا التقرير سيجد أن الأهداف التي تم رسمها قد تحقق معظمها للنهوض بالقضاء الشرعي وتطوير أدائه بما يتلاءم مع الحداثة وتطوير وتفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة والسعي الدائم لتحديث القوانين في القضاء الشرعي لتواكب المجتمع الفلسطيني والتي تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك تطوير كفاءة الكادر الوظيفي والقضائي.

وإن طموحاتنا في ديوان قاضي القضاة لا حدود لها ونأمل أن نكمل ونحقق في العام القادم 2019 كل البرامج والخطط التي تم رسمها ويأتي على رأسها تواجد المحاكم الشرعية ودوائرها في كل مكان في فلسطين انطلاقاً من القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين الأبدية وإلى قطاع غزة، وتوحيد جهاز القضاء الشرعي وتقديم أفضل خدمة للمواطن الفلسطيني وتعزيز صموده وثباته على أرضه كون القضاء الشرعي كان وما زال هو السد المنيع لتثبيت الحق الفلسطيني على أرضه وأوقافه وسجلاته التاريخية في تسجيل الأراضي والتاريخ الفلسطيني العريق، و نسأل الله أن يوفقنا لخدمة فلسطيننا الحبيبة الأبية وعاصمتها الأبدية القدس الشريف.

عناوين المحاكم الشرعية / الضفة الغربية

المحكمة	العنوان	الهاتف
المحكمة العليا الشرعية	رام الله – البيرة – البالوع	2414581-02
استئناف القدس	منعقدة في (رام الله – البيرة – البالوع)	2422360-02
استئناف الخليل	بالقرب من محطة حسونة للمحرقات	02-2217880
استئناف نابلس	شارع رفيديا- عمارة الزكاة	09-2351038
الخليل/ باب الزاوية	بالقرب من محطة حسونة للمحرقات	02-2228234
الخليل/ البلدة القديمة	بالقرب من المدرسة الابراهيمية	2-22359880
يطا	بالقرب من بلدية يطا	02-2270221
حلحول	بالقرب من بلدية حلحول	02-2292333
الخليل الجنوبية (الظاهرية)	حي الخوخة قرب شركة الكهرباء	02-2265007
الخليل الغربية (ترقوميا)	بالقرب نادي ترقوميا الرياضي	02-2584240
دورا	بالقرب من بلدية دورا	02-2280591
بيت لحم	باب الدير ساحة المهد / قرب مسجد عمر بن الخطاب	02-2742452
العيزرية	مجمع بلدية أبو ديس للوزرات	02-2798096
اريحا	اريحا شارع عمان	02-2322572
الرام	بالقرب من داخلية الرام	02-2344838
رام الله والبيرة	البالوع قرب هيئة الفساد	02-2422110
رام الله الغربية (نعلين)	بجانب بلدية نعلين	02-2482727
بيرزيت	قرب مفرق جامعة بيرزيت	02-2810928
رام الله الشرقية (سلواد)	مبنى بلدية سلواد	02-2891001
نابلس الشرقية	السوق الشرقي شارع الانبياء	09-2380140
نابلس الغربية	شارع رفيديا- عمارة الزكاة	09-2341983
نابلس الجنوبية (حواره)	مقابل محطة وقود الحواري	09-2590332
طولكرم	بجانب جامعة القدس المفتوحة	09-2672076
طولكرم الشمالية(عتيل)	مقابل بلدية عتيل	09-2661680
سلفيت	بالقرب من الداخلية	09-2515629
سلفيت الغربية (بديا)	مبنى بلدية بديا	09-2993565
قلقيلية	حي صوفين بالقرب من قيادة الامن الوطني	09-2940051
جنين	قرب دوار يحيى عياش	04-2501047
جنين الجنوبية (قباطية)	قرب بنك الاردن	04-2512047
طوباس	عمارة ضبابات / قرب مسجد الشهيد	09-2574567

عناوين المحاكم الشرعية / قطاع غزة

المحكمة	العنوان	الهاتف
الديوان والمحكمة العليا	غزة - شارع النصر (قرب عيادة السويدي)	08-2820230 08-2820240 08-2820250
محكمة إستئناف غزة	غزة – السرايا – من الجهة الشرقية	08-2848480
محكمة شمال غزة	بيت لاهيا – شمال مدينة الشيخ زايد – بجوار مديرية التربية والتعليم	08-2476181
محكمة جباليا	جباليا – دوار الجرن – بالقرب من وزارة الداخلية شارع جودت	08-2453133
محكمة الشيخ رضوان	الشيخ رضوان – بالقرب من الجسر	08-2874455
محكمة غزة	غزة – السرايا – من الجهة الشرقية	08-2863609
محكمة الشجاعية	الشجاعية – بالقرب من عمارة صبيحة	08-2815441
محكمة الوسطي	النصيرات – مدخل النصيرات الشرقي (شارع صلاح الدين)	08-2553270
محكمة دير البلح	دير البلح – البلد – بالقرب من مسجد البلد القديم	08-2530122
محكمة خان يونس	خان يونس – بجوار عمارة جاسر آخر شارع البحر	08-2051087
محكمة إستئناف خان يونس	خان يونس المحطة – مقابل مكتبة البلدية	08-2068599
محكمة بني سهيلا	بني سهيلا – عبسان الكبير بعد العودة- مقابل مسجد أبو شنب	08-2071244
محكمة رفح	رفح – الكراج الشرقي مقابل مكتبة البلدية	08-2135093

فريق الإنجاز

الإشراف العام

معالي الدكتور محمود الهباش

قاضي قضاة فلسطين – مستشار السيد الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية

لجنة اعداد التقرير

- القاضي الدكتور ماهر خضير – عضو المحكمة العليا – رئيس اللجنة
- الأستاذ شادي عياد - مدير عام الشؤون المالية والإدارية – عضواً
- الأستاذة داليا أبو علي – مديرة الدائرة القانونية – عضواً
- الأستاذة اسراء الهباش – مديرة العلاقات العامة والإعلام عضواً

اللجنة الفنية

- المهندس هاشم حسن أبو حمّاد
- المهندس سليم علي شكر
- المهندسة صفاء علي أبو بهاء

المراجعة النهائية

القاضي د. ماهر خضير

جميع الحقوق محفوظة لديوان قاضي القضاة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالآتي:

ديوان قاضي القضاة – المحاكم الشرعية – التقرير السنوي لعام 2018م

رام الله – فلسطين

جميع المراسلات توجه إلى:

ديوان قاضي القضاة – رام الله – البيرة – البالوع

الموقع الإلكتروني: (www.kudah.pna.ps)

رقم الهاتف: (2414570/1/2/3 -2-970+)

رقم الفاكس: (2414584 -2-970+)

الفهرس

تقديم 6

تاريخ القضاء الشرعي في فلسطين 10

ديوان قاضي القضاة المحاكم الشرعية..... 15

مكتب قاضي قضاة فلسطين 22

لوشحة شرف لرؤساء جهاز القضاء الشرعي في فلسطين 25

القضاء الشرعي الفلسطيني ودوره في الحماية القانونية والشرعية للمرأة..... 26

المجلس القضائي الشرعي ديوان قاضي القضاة 30

المحاكم الشرعية في فلسطين 34

المحكمة العليا الشرعية 35

المكتب الفني المحكمة العليا..... 43

محكمة الاستئناف الشرعية..... 52

المحاكم الشرعية الابتدائية الفلسطينية..... 54

هيئة التفتيش القضائي..... 60

النيابة الشرعية..... 63

التنفيذ الشرعي في ديوان قاضي القضاة 68

دائرة التخطيط القضائي..... 74

البحوث الفقهية والقانونية..... 78

دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري..... 80

لجنة المحامين الشرعيين..... 83

صندوق النفقة الفلسطيني..... 86

الاحصائيات السنوية..... 104

ديوان قاضي القضاة في صور..... 104

إنجازات ديوان قاضي القضاة وطموحاته المستقبلية..... 151

نظرة مستقبلية..... 159

الخاتمة..... 161

فريق الإنجاز..... 164

ديوان قاضي القضاة – المحاكم الشرعية

رام الله – فلسطين

الموقع الإلكتروني: (www.kudah.pna.ps)

رقم الهاتف: (+970-2- 2414570/1/2/3)

رقم الفاكس: (+970-2- 2414584)